جهة الرباط سلا القنيطرة
ⵜⵓⵣⵓ ⵕⵕⴰⴱⴰⵟ ⵙⵍⴰ ⴷ ⵇⵏⵉⵟⵔⴰ
Région Rabat Salé Kénitra

دراسة تصميم إعداد تراب

جهة الرباط ـ سلا ـ القنيطرة

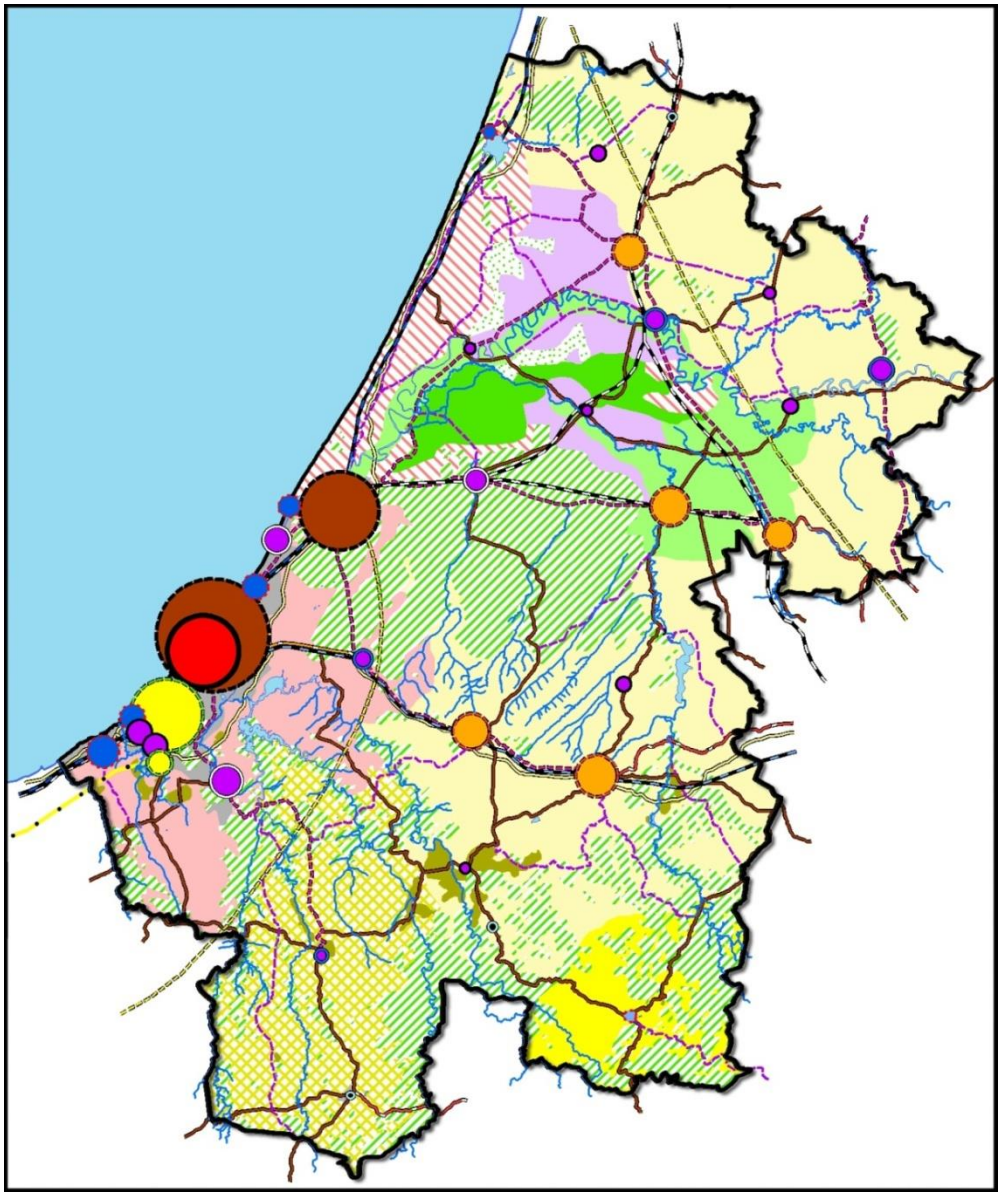

المرحلة الثالثة

الاختيارات المتعلقة بالتجهيزات والمرافق الكبرى المهيكلة على مستوى الجهة

الصيغة النهائية

عياد دراسات

2020

بنيـــة التقريـــر

استهـــلال 6
مقدمـــة 7
الفصل الأول آفاق تطور السكان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة 9
1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي 9
2- التطور المستقبلي لسكان جهة الرباط-سلا-القنيطرة 10
1.2- تمهل وتيرة الزيادة الديمغرافية بالجهة 10
2.2- تواصل حركة زحف السكان نحو الساحل 11
3.2- تناقص عدد سكان الأرياف وتعزز عدد سكان المدن 12
4.2- تفاوت التطور السكاني المستقبلي بين الأقاليم 13
الفصل الثاني التطوير الأمثل لإنتاج أول جهة فلاحية بالمغرب 15
1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي 15
2- إشكالية النمو المستقبلي لقطاع اقتصادي واجتماعي أساسي 16
1.2- المحدد المائي، بين الوفرة والندرة 16
2.2- التغير المناخي ومخاطر ارتفاع مستوى البحر 16
3.2- تباينات عقارية كبيرة وتفاوتات ظروف وإمكانات الإنتاج لدى الفلاحين 16
4.2- ضعف مستوى التكوين التقني لدى غالبية الفلاحين 17
5.2- تعدد أشكال النقص في تجهيزات الأرياف 17
3- الأوراش الكبرى لتنمية الفلاحة الجهوية 18
1.3- طموحات التصميم الفلاحي الجهوي (2008-2020) 18
2.3- محاولة تقويم مرحلي لنتائج التصميم الفلاحي الجهوي 19
3.3- ضرورة القيام بتقويم شامل لنتائج التصميم الفلاحي الجهوي 20
4- الخطة الجهوية لإعداد وتنمية القطاع الفلاحي 20
1.4- خطة عمل متعددة الأبعاد 21
2.4- التحكم المندمج في عنصر الماء 21
3.4- ضرورة تحسين مستوى التكوين لدى الفلاحين وتطوير أشكال تنظيمهم 23
4.4- تقوية اقتصاد الأرياف وإدماج العالم القروي 23
الفصل الثالث ضرورة تعبئة كل الطاقات لبناء قاعدة صناعة قوية 26
1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي 26
2- إشكاليات نمو القطاع الصناعي الجهوي 27
3- التعبئة المثلى للموارد والمؤهلات الجهوية من أجل تنشيط مستدام للصناعة الجهوية 28
1.3- رفع مكانة ر.س.ق في مضمار "التباري" الصناعي بين الجهات 28
2.3- تكثيف الجهود من أجل تحقيق التثمين الأفضل لمؤهلات تصنيع جهوي متصاعد 29
4- تمتين، تنويع ونشر الجهاز الصناعي الجهوي 30
1.4- تمتين الشعب الصناعية العادية 30
2.4- تكثيف الاستثمار في الصناعات ذات التكنولوجيات المتقدمة 31
5- تقوية عوامل دعم المقاولات الصناعية ذات المتطلبات العالية 32
1.5- توسيع وتقوية مجالات استقبال الصناعات الحديثة 32
2.5- إحداث بنية لوجستيكية وظيفية 33
3.5- توفير الموارد البشرية الكافية عددا والمؤهلة تقنيا 35
4.5- نشر الصناعة بالمناطق الداخلية 35

الفصل الرابع بناء صرح سياحة جهوية مندمجة، رفيعة المنتجات ومتكاملة المجالات 37
1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي 37
2- إشكالية إنعاش القطاع السياحي بجهة ر-س-ق 38
1.2- ضرورة الانتقال من حالة "استغلال الريع" إلى مرحلة التثمين الأمثل للقدرات السياحية 38
2.2- تصحيح الرؤية السياحية الاستشرافية وتنفيذ خطة تنموية جسورة 38
3- الخطط السياحية ومبادرات إنعاش القطاع 39
1.3- برامج العمل السياحي "للجهتين السابقتين" 39
2.3- مخطط تنمية المنتوج السياحي الجهوي 40
4- المشاريع السياحية الأساسية الجاري تنفيذها بالجهة 41
1.4- أعطيت الأسبقية للبرامج المتعلقة بالرباط وسلا، مع مصب نهر بورقراق 41
2.4- مشاريع إعادة الهيكلة 41
3.4- إعداد تجهيزات حضرية كبيرة 42
5- أقطاب جذابة ومجالات سياحية متكاملة 42
1.5- تثمين المؤهلات السياحية المحلية 42
2.5- المجال السياحي الأوسط : ثقافة، ترفيه، صحة وأعمال 43
3.5- المجال السياحي الساحلي : الاستحمام والترفيه 43
4.5- المجال السياحي الأوسط : طبيعة وثقافة ورياضة 45
5.5- المجال السياحي الجبلي : طبيعة وثقافة وترفيه ومياه معدنية 45
6.5- المجال السياحي الغربوي : طبيعة وثقافة وسياحة فلاحية 46
الفصل الخامس تقوية، تكثيف وتأهيل بنيات النقل والمواصلات 47
1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي 47
2- إشكالية بنيات النقل بجهة الرباط-سلا-القنيطرة 48
3- إعادة هيكلة وتقوية شبكات النقل والمواصلات في الجهة 48
1.3- ضرورة رفع طاقة صرف تيارات النقل بالممرات الكبيرة 48
2.3- تقوية سبل النقل وهيكلتها بسهل الغرب وهوامشه 51
3.3- ضرورة تقوية الشبكة الطرقية بالمنطقة الجنوبية من الجهة 52
4- مسألة النقل الحضري وتشعباتها 52
1.4- تحسن النقل الجماعي في المنطقة الحضرية الساحلية 52
2.4- التركز الحضري وتكاثر أسطول العربات الشخصية 54
3.4- تجهيز المدن المتوسطة بنظام نقل جماعي 55
5- ضرورة تنمية بنيات المبادلات الخارجية 56
1.5- مشروع تشييد ميناء كبير بالجهة 56
2.5- تعزيز رواج المطار الجهوي 56
الفصل السادس تأهيل المدن وتقوية الجهاز الحضري الجهوي 58
1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي 58
2- إشكالية الظاهرة الحضرية بجهة ر.س.ق 59
1.2- عوامل التمدين والمجالات الحضرية 59
2.2- التضخم الحضري الساحلي 61
3.2- التمدين الفلاحي بسهل الغرب 61
4.2- التمدين الطرقي بمنطقة زمور السفلى 63
5.2- التمدين الصغير الهامشي 63
3- مقاربات إعداد مجالي خاصة لأوضاع حضرية متباينة 63

1.3- ضرورة تنفيذ خطة محكمة لإعداد مجالات المجمع الحضري الساحلي المتنامي باستمرار 64
2.3- تحقيق استسواء العمران بالمدن المتوسطة والصغيرة وتقوية قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية 66
3.3- تجهيز وإنعاش المراكز الصغيرة، الحضرية منها والقروية 67
4- من جهاز حضري جهوي شديد الاختلال إلى شبكة حضرية جهوية وظيفية 67
1.4- الجهاز الحضري وإعداد المجال الجهوي 67
2.4- الرباط : الحاضرة الجهوية الرئيسة 68
3.4- سلا : حاضرة جهوية شريكة 69
4.4- القنيطرة : حاضرة جهوية مساندة 70
5.4- تمارة : قطب حوضري (métropolitain) مساند ضمن التجمع الساحلي 70
6.4- الحواضر الإقليمية 70
الفصل السابع تقوية التربية والتعليم والتكوين : الرهان الحاسم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 74
1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي 74
2- إشكالية تنمية التعليم والتكوين بجهة ر-س-ق 75
1.2- اختلاف بنيات توزيع التلاميذ حسب العمالات والأقاليم 76
2.2- تباين مستويات التأطير التعليمي 76
3.2- حدة الفوارق في مستويات التأطير المدرسي بين القطاعين العمومي والخصوصي 78
4.2- مسألة التعليم الابتدائي والثانوي وبنيتهما المخلوطة 78
3- تقوية بنيات التكوين العالي وتشجيع مجالات البحث العلمي 82
1.3- ترقب تزايد سريع لعدد طلبة الجامعة بجهة ر.س.ق 82
2.3- نزعات تطور مجالات التكوين الجامعي 83
3.3- إعادة هيكلة جامعة الرباط من حيث الشكل والمضمون 84
4.3- تطوير وتنويع مجالات التكوين بجامعة القنيطرة 85
5.3- إحداث جامعة سلا (جامعة لسان الدين بن الخطيب أو ابن رشد) 86
6.3- إحداث جامعة تمارة (جامعة عبد الله بن ياسين) 86
7.3- جامعة "المعمورة" 88
4- تقوية، تنويع وتجديد التكوين المهني بالجهة 88
1.4- التكوين المهني : مهمة عمومية بالأساس 88
2.4- تحسن ملموس في مستويات التكوين 89
الفصل الثامن تكثيف البنيات الاستشفائية وتقوية التأطير الطبي 92
1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي 92
2- تعزيز وشيك للتجهيز الاستشفائي والتأطير الطبي بالجهة 92
3- الطاقة السريرية في المستشفيات العمومية بالعاصمة وحولها 94
1.3- التوسع المطرد لقطاع الصحة الخصوصي بالعاصمة 94
2.3- ضرورة تقوية البنيات الاستشفائية في مناطق الخصاص الصحي 95
4- ضرورة تعزيز التأطير الطبي العمومي والخصوصي 97
1.4- تأطير طبي جهوي هام، مع فوارق مجالية كبيرة 97
2.4- استمرار أهمية القطاع العمومي وازدهار القطاع الخصوصي بالعاصمة 98
3.4- التقوية اللازمة للتأطير الطبي العمومي في جل أرجاء الجهة 98
الفصل التاسع مؤهلات ومخاطر بيئة طبيعية عالية التنوع وشديدة الهشاشة 102
1- تنوع البيئات الطبيعية الجهوية 102
1.1- تباين معطيات التضاريس والمناخ 102

2.1- موارد مائية هامة وغطاء غابوي ممتد 103
2- مجال غابوي مضغوط..... 105
1.2- وظائف المجال الغابوي 105
2.2- تعدد المخاطر التي يلحقها الإنسان بالمجال الغابوي..... 106
3.2- معالم استراتيجية حماية الغابة والحفاظ عليها 107
3- المشاريع الأساسية لتهيئة وتنمية المجال الغابوي الجهوي 108
1.3- المشاريع المتعلقة بغابات الهضبة الوسطى..... 108
2.3- غابة المعمورة : تراث طبيعي جهوي، ذي قيمة وطنية عالية 109
3.3- غابات الشريط الساحلي : مجالات ترفيه وإنتاج 111
4.3- إعداد وتجهيز غابات الضواحي الحضرية 112
4- الأهمية البيئية للمناطق الرطبة 112
1.4- المرجة الزرقاء : تراث بيئي رفيع في خطر داهم..... 112
2.4- بحيرة بوغابة : موقع طبيعي ممتاز في قلب مجال كثيف التمدين 113
3.4- موقع الفوارات : موقع بيئي تائه 114
5- حماية الشواطئ وضرورة إعدادها المتوازن 114
خـــاتمة 117
تفعيل التصميم الجهوي لإعداد تراب جهة الرباط-سلا-القنيطرة 120
1.1- التدابير المواكبة 121
2.1- التنسيق، التتبع والتقويم..... 122
3.1- إجراءا ت وأدوات المواكبة 122
لائحة الجداول..... 124
لائحة المبيانات 125
لائحة الخرائط..... 125

استهـــلال

يقدم النص التالي تقرير المرحلة الثالثة والأخيرة من **دراسة تصميم إعداد التراب لجهة الرباط-سلا-القنيطرة**. فهو يعنى (بعد تقرير المرحلة الثانية من هذه الدراسة، الذي خصص لوضع تشخيص واقع الحال) بتقديم **مضامين خطة إعداد المجال الجهوي المرتقبة واستراتيجية التنمية المتعلقة بها وذلك حتى أفق 2040**، اعتمادا على بلورة رؤية استشرافية عامة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، في إطار المناطق الإدارية والجغرافية المختلفة التي تتألف منها الجهة.

وقد جاءت بنية هذا التقرير في **تسعة فصول متكاملة**، تهم المسار العام الذي يرتقب أن يسلكه تطور السكان خلال العقدين المقبلين، تمهيدا لاستشراف مستقبل قطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة والنقل والتمدين والتعليم والصحة والبيئة.

يبدأ كل فصل بوضع تذكير مختصر للنتائج الأساسية التي خلصت إليها تحاليل التشخيص الترابي، قبل أن يحدد ماهية الإشكالية الخاصة التي تميز القطاع، ثم تقديم عناصر الخطة الضرورية لتقويته عموديا وتجسيده أفقيا. وقد ارتكز كل هذا البحث على استخدام مجموعة من الجداول الإحصائية المعبرة ووضع الخرائط التوضيحية اللازمة، الموضوعاتية منها والتأليفية.

عبد اللطيف فضل الله
رئيس مشروع دراسة التصميم
الجهوي لإعداد التراب
منسق التقرير

مقدمـــة

تحظى جهة الرباط-سلا-القنيطرة بظروف طبيعية ومعطيات بشرية ملائمة في جملتها، كفيلة بمساعدتها على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية معتبرة، تستفيد منها مجالات ترابية متوازنة. **فالجغرافيا قد حبت هذه الجهة بمؤهلات شتى،** تظهر من خلال تعدد مكوناتها الطبيعية وثروتها المائية وكسائها الغابوي، من ناحية، كما **أمدها التاريخ بتراث عمراني عريق ورصيد ثقافي غزير،** مع **مقومات بشرية وازنة،** من ناحية أخرى.

تمثل الجهة كذلك مجالا مركزيا بالغ التميز لكونها توجد **في قلب أهم منطقة اقتصادية وسكانية بالمغرب،** تحفها جهات قوية من كل جانب، مما جعلها تتوفر على شبكات نقل ومواصلات هامة تربطها بكافة أنحاء البلاد. ويعود هذا أساسا **لمركزيتها الإدارية،** بصفتها تحتضن العاصمة الإدارية والسياسية للمغرب، التي تمتلك **وظائف بنيوية رفيعة** في شتى ميادين القيادة والتعليم العالي والتجهيزات الصحية والثقافية والتجارية. كل هذا جعل الجهة مقصدا لتيارات توافد سكاني نشيط من كل مناطق الوطن، فنما عدد سكانها بسرعة تجعل **كتلتها الديمغرافية توشك أن تستوفي 5 ملايين.**

لكن، رغم تعدد وتنوع هذه الإمكانات، فإن الظروف العامة التي سادت وكيفت مسار التنمية خلال العقود الماضية العديدة، لم تمكنها من تجنب ظهور وتضخم أشكال شتى من **التباينات الاقتصادية والتفاوتات الاجتماعية والتناقضات المجالية،** لعل أبرزها وأكثرها حدة ذلك البون الكبير الذي يوجد بين **قطاعات نشيطة، ذات حيوية أكيدة، ووزن هام في تكوين الناتج الداخلي الخام،** على صعيد الجهة، بل أحيانا على المستوى الوطني (الإدارة العمومية، الفلاحة، النقل والمواصلات اللاسلكية، العقار ...)، من ناحية، وقطاعات **أخرى يطبعها الضعف أو الركود، تبقى هامشية في ذلك الناتج الداخلي** (الصناعة، السياحة، الحرف، الصيد ...)، من ناحية أخرى.

وتسجل الجهة **فوارق وتعارضات أكثر شدة على الصعيد المجالي،** أقواها تجليا ذلك التقابل الحاد الذي تجذر **بين الشريط الساحلي الجنوبي،** حيث يتجمع الجزء الأكبر من السكان، وتتجاور أهم المدن، وتتكدس جل الثروات، وتقام التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية، ويشتغل الاقتصاد العصري، من جانب، **والمناطق الداخلية والشمالية الفسيحة** حيث تسود حياة الأرياف من زراعة وتربية ماشية، ويضعف الجهاز الحضري ويتضاءل الاقتصاد، وتتعدد أشكال الخصاص ومظاهر الفقر والتهميش، من جانب آخر.

في الجملة، وعلى كافة المستويات، **تتكاثر المشاكل وحالات التناقض والخلل،** تمثل كلها **عوائق قوية في مسار التنمية المتعادلة والمستدامة المنشودة،** في جهة تمتلك جل العناصر

والمقومات والحظوظ لتحقيقها، إذا ما **عبأت كل طاقاتها ومواردها وإمكاناتها الهائلة،** وسخرتها بالطريقة المثلى، بغية تحسين ظروف عيش سكانها، في جميع المواقع، وتأهيلها لحشد الرساميل **واجتذاب الاستثمارات المنتجة** التي تمكنها من مضاعفة فرص الشغل **وتقوية قاعدتها الاقتصادية** وتعزيز مكانتها على مختلف الأصعدة المتزايدة التغير والتعقد، داخل الوطن وخارجه.

لقد سمحت التحليلات والمعالجة الإحصائية والخريطية لمختلف المعطيات التي تم الحصول عليها، مباشرة من مرافق إدارية وطنية وجهوية وإقليمية ومحلية متعددة، وكذا من محتويات دراسات أكاديمية وتقارير متنوعة، بوضع تشخيص قطاعي ومجالي، برزت من خلاله أهم مواطن القوة ونقط الضعف التي تطبع البنيات الاقتصادية والاجتماعية والمنظومات المجالية. وبذلك تجسدت بوضوح **معالم التفوق والتميز التي تحظى بها الجهة، والتي يلزم تقويتها وتنويعها وشحذها باستمرار وإصرار،** من جانب، وفي المقابل أيضا **أشكال الضعف ومواقع الخلل والقصور التي يتحتم تصحيحها أو تخفيف وطأتها أو محاربتها أو استئصالها،** بكل الوسائل وكافة السبل، حتى تنتفي العراقل وتذوب الحواجز التي تنتصب في طريق التنمية والإعداد المجالي القويم، من جانب آخر.

انطلاقا من هذين الهدفين الساميين، واعتبارا أن الغاية المثلى من تحقيقهما هي **بلوغ أفضل وضع ممكن من التكافل بين مختلف مناطق الجهة، ومن الإنصاف بين الفئات الاجتماعية التي تقطنها،** في المدن وفي الأرياف على حد سواء، **اتضحت الرؤية الاستراتيجية العامة لتهيئة التراب الجهوي،** ومن ثمة **صياغة الاقتراحات والمشاريع المهيكلة والمبادرات الأساسية،** المتصفة بالواقعية المطلوبة وبالطموح المتزن، التي ينبغي تنفيذها على أرض الواقع، **بكل ما يلزم من العزم والحزم والإرادة والتبصر،** حتى تتسنى تلبية جل ضروريات النمو الاقتصادي وأهم مستلزمات التنمية الاجتماعية والثقافية، كل هذا على أساس التوقعات السكانية المحتملة خلال العقدين المقبلين.

اعتمدت عملية بلورة الرؤية الاستراتيجية أيضا على ما جاء في **دراسات استشرافية أنجزتها عدة مؤسسات إدارية،** قصد تخطيط تنمية القطاع الخاص بها. وقد استفادت دراسة التصميم الجهوي لإعداد التراب هذه كثيرا من تلك الوثائق الرسمية، **فأدرجت في رؤيتها البرامج والمشاريع التي تتلاءم مع رؤيتها العامة.**

وكانت الاستفادة هامة أيضا من **الملاحظات والاقتراحات الصائبة التي أبداها أعضاء المجلس الجهوي، والجماعات المحلية ومسؤولو الولاية والعمالات والأقاليم وكذلك أطر المديريات والمندوبيات والمكاتب الجهوية المختلفة،** وذلك بمناسبة اللقاءات التحاورية والتشاورية التي عقدها خبراء مكتب الدراسات مع هذه المؤسسات. لذا، فإن هذا الأخير يرجو أن يتفضل كل أولائك، الذين ساهموا، بجدية وسخاء، في تنوير الرؤية الاستراتيجية العامة أو تصحيح مقاربة قطاعية أو فرعية، بقبول عبارات الشكر الصادق والعرفان الفائق.

الفصل الأول

آفاق تطور السكان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة

تمثل حركة تطور السكان، بفعل تضافر عوامل الزيادة الطبيعية والتيارات الهجرية، مؤشرا أساسيا لقياس مدى الحيوية أو الأزمة التي تعرفها مختلف المجالات التي تتكون منها الجهة. في هذا الصدد، تتميز جهة الرباط-سلا-القنيطرة بديناميات ديمغرافية متعارضة بين الأرياف والمدن، وكذا بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، وهي وضعية تشير إلى أهمية مختلف أشكال التفاوتات الموجودة بين هذه المجالات، مما يملي على استراتيجية إعداد التراب الجهوي أن تعتبر المعطى السكاني متغيرا رئيسيا في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي

- **تحتضن جهة ر.س.ق ثاني كتلة بشرية بين الجهات المغربية**

على مساحة تناهز 17.700 كم^2 (2,5% من مجموع التراب الوطني)، يقطن جهة ر.س.ق نحو 4,84 مليون نسمة (13,5% من سكان المغرب)، مما يعطينا كثافة سكانية متوسطة في حدود 273 ن/كم^2 وهو ما يساوي 5 مرات ونصف الكثافة الوطنية الحالية (نحو 50 ن/كم^2). وهذه هي أكبر كتلة سكانية جهوية بالبلد، بعد جهة الدار البيضاء-سطات (نحو 7,3 مليون).

- سجلت جهة ر.س.ق خلال العقود الستة المنصرمة **أعلى نسبة زيادة سكانية بين كافة الجهات** (باستثناء الحالة الخاصة التي تمثلها الجهات الصحراوية)، وذلك بمعدل سنوي يناهز 2,4% (مقابل 1,9 على الصعيد الوطني و 2,1% بجهة الدار البيضاء-سطات وأدنى من 2% بباقي الجهات).

- **تضاعف عدد سكان الجهة 4 مرات خلال القرن المنصرم**

يمثل عدد سكان الجهة الحالي 16 مرة ما كان عليه في بداية الاحتلال الفرنسي في 1912 (مقابل 8 مرات على الصعيد الوطني). وقد حقق هذا العدد تضاعفه الأول بين 1912 و 1936، وتضاعفه الثاني بين 1936 و 1960، ثم تضاعفه الثالث خلال العقدين التاليين وتضعفه الرابع منذ 1980 إلى اليوم.

بلغ متوسط الزيادة السكانية أوجه بين 1982 و 1994 بمقدار 76.000 نسمة، لينزل بعد ذلك إلى 56.000 بين 2004 و 2014، ويوجد حاليا في مستوى 50.000 تقريبا، بنسبة زيادة سنوية تعادل 1%، مما يدل على أن **الجهة قد طوت جل مراحل الانتقال الديمغرافي** خلال العقود الأخيرة.

- **يعادل عدد سكان المدن والمراكز الحضرية بالجهة حاليا نحو 87 مرة العدد الذي كان إبان الاحتلال، أي 3,5 مليون** نسمة مقابل 40.000 فقط (سكان الرباط وسلا آنذاك حيث لم يكن يتجاوز المدينة الأولى 23.400 والثانية 17.000 نسمة).

ووصل عدد سكان المدن المليون الأول في بداية السبعينات، ثم المليون الثاني حوالي 1992، والمليون الثالث في مستهل العقد الحالي ليضاف إليه أكثر من نصف مليون آخر حتى اليوم، ويصبح **وزن السكان الحضريين بالجهة قرابة 72%** بعد أن كان لا يتجاوز 38% في 1960 و 55% في 1982. أما عدد **سكان الأرياف**، فقد دأب على التكاثر حتى مستهل القرن الحالي ليستقر في حدود 1,38 مليون خلال عقد 2004-2014، قبل أن **يشرع في التراجع تدريجيا**.

- **استمرار تركز السكان في المنطقة الساحلية التي يقطنها حاليا نحو 3,3 مليون نسمة فوق رقعة تقل عن 1/6 مساحة الجهة**، مما يجعل الكثافة السكانية تتعدى 1.100 ن/كم^2. **ويستحوذ هذا الساحل على أكثر من 85% من الزيادة السكانية السنوية بالجهة**، في حين أن نصيبه منها لم يكن أكثر من 35% خلال عقد الستينات من القرن الماضي. في المقابل، لا تشتمل المناطق الداخلية (5/6 المساحة الجهوية) إلا على أقل من 3/10 سكان الجهة، وذلك بنحو 1,4 مليون نسمة، بكثافة تناهز 100 ن/كم^2 في المتوسط.

2- التطور المستقبلي لسكان جهة الرباط-سلا-القنيطرة

من خلال التطور الذي عرفه سكان الجهة طيلة القرن المنصرم، يمكن التعرف على أربعة أصناف من الحركات الديمغرافية الأساسية، تشير كلها إلى النزعة العامة التي تتشكل أمام تطور السكان :

- التباطؤ المستمر لإيقاع النمو الديمغرافي، الآخذ في النزول بشكل متواصل؛
- استمرار حركة زحف التعمير نحو الساحل انطلاقا من المناطق الداخلية؛
- الاختلاف الكلي بين حركة تزايد سكان المدن السريعة وحركة تزايد سكان الأرياف البطيئة أو المستقرة؛
- اختلاف الدينامية الديمغرافية بين المناطق المركزية والمجالات الهامشية.

1.2- تمهل وتيرة الزيادة الديمغرافية بالجهة

تشمل هذه الظاهرة مجموعة المناطق المغربية، وإن كان ذلك بإيقاع متفاوت الحدة. يحق ذلك بصفة خاصة على جهة الرباط-سلا-القنيطرة التي تراجعت فيها نسبة التزايد الديمغرافي بشكل واضح من 3,5% سنويا بين إحصائي 1960-1971 إلى 1,3% خلال عقد 2004-2014، أي بتناقص يناهز 62%. **فهذه النزعة التراجعية ستستمر خلال العقدين المقبلين حيث ينتظر أن تصل الجهة إلى مرحلة النمو 0**، وذلك بتساوي مفاعيل عوامل التزايد وعوامل التناقص السكاني.

اعتبارا لهذا الواقع المرتقب، فإن نسبة التزايد السكاني السنوي ينتظر أن تنزل إلى 0,8% خلال العقد المقبل (2020-2030) ثم إلى 0,5% في العقد الموالي (2030-2040)، نتيجة تراجع نسبة الولادة، الذي أصبح ظاهرة بنيوية، وذلك في كل من المدن والأرياف. لكن رغم هذا التناقص الهام في الزيادة السكانية، فإن سكان الجهة سيتكاثرون بنحو 410.000 نسمة في العقد الأول، ثم بحوالي 270.000 في العقد الثاني. في الجملة، ينتظر أن يضاف إلى عدد سكان الجهة الحالي حوالي 680.000 نسمة خلال العقدين المقبلين، أي بمعدل 34.000 سنويا، وهو ما يمثل تزايدا سنويا بنسبة 0,65%.

جدول 1 : استشراف تطور سكان الجهة بين 2020-2040

السنة	عدد السكان	الزيادة الإجمالية	متوسط الزيادة السنوية	نسبة التزايد السنوي
2014	4.581.000	-	-	-
2020	4.884.000	303.000	50.500	1,07
2030	5.294.000	410.000	41.000	0,81
2040	5.560.000	266.000	26.600	0,49

المصدر : مكتب الدراسات

مبيان 1 : استشراف تطور سكان الجهة بين 2020-2040

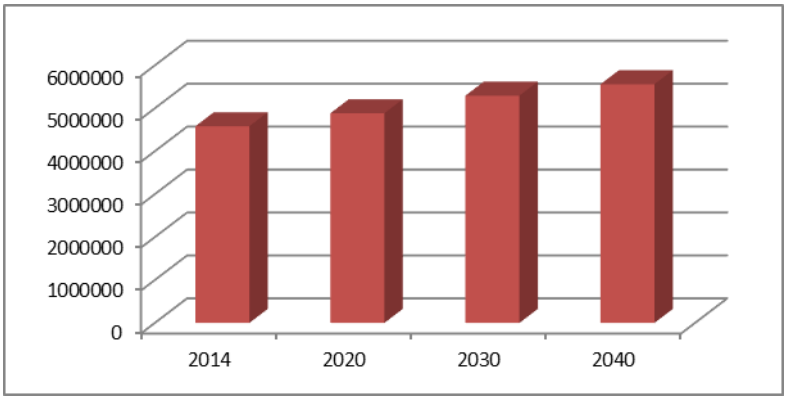

2.2- تواصل حركة زحف السكان نحو الساحل

على خلاف وضعيته الماضية، حيث كان الشريط الساحلي لا يقطنه إلا بضعة عشرات الآلاف من السكان قبيل دخول الاستعمار، فإنه غدا يشتمل على أكثر من نصف مليون نسمة إبان الاستقلال، ثم ضعف ذلك في بداية عقد السبعينات، ليرتفع العدد إلى مليونين في 1994، ثم ثلاثة ملايين في 2014، **ليصل حاليا إلى نحو 3,3 مليون**. وقد أدى هذا الزحف السكاني نحو الساحل إلى انفجار حضري كبير، خاصة عند مصبي نهر أبي رقراق ونهر سبو.

من المنتظر أن تخف وطأة هذا الاندفاع الديمغرافي مستقبلا بفعل تباطؤ نسبة الزيادة السكانية، وتمهل حركة التوافد من المناطق الداخلية بفعل النمو الاقتصادي الذي يفترض أن يشملها بفعل المشاريع الاستراتيجية التنموية المسطرة في تصميم إعداد التراب الجهوي، الهادفة إلى تحسين مستوى التجهيزات الاجتماعية والاقتصادية وتمتين البنيات التحتية، وهو ما من شأنه أن يثبت أكثر فأكثر سكان الداخل في أماكنهم. رغم كل هذا ينتظر أن ينمو عدد سكان الساحل بنحو 350.000 خلال عقد 2020-2030، ثم بحوالي 230.000 نسمة إضافية أخرى أثناء عقد 2030-2040، **ليتعدى العدد آنذاك 3,8 مليون**.

جدول 2 : استشراف تطور عدد سكان المنطقة الساحلية والمناطق الداخلية بين 2020-2040

السنة	المنطقة الساحلية					المناطق الداخلية				
	العدد (1000)	الزيادة الإجمالية (1000)	متوسط الزيادة السنوية (1000)	% التزايد السنوي	% في مجموع سكان الجهة	العدد (1000)	الزيادة الإجمالية (1000)	متوسط الزيادة السنوية (1000)	% التزايد السنوي	% في مجموع سكان الجهة
2014	3005	-	-	-	65,6	1576	-	-	-	34,4
2020	3252	247	41,2	1,33	66,6	1632	56	9,3	0,58	33,4
2030	3602	350	35,0	1,03	68,0	1692	60	6,0	0,36	32,0
2040	3836	234	23,4	0,62	69,0	1724	32	3,2	0,19	31,0

المصدر : مكتب الدراسات

مبيان 2 : استشراف تطور عدد سكان المنطقة الساحلية والمناطق الداخلية بين 2020-2040

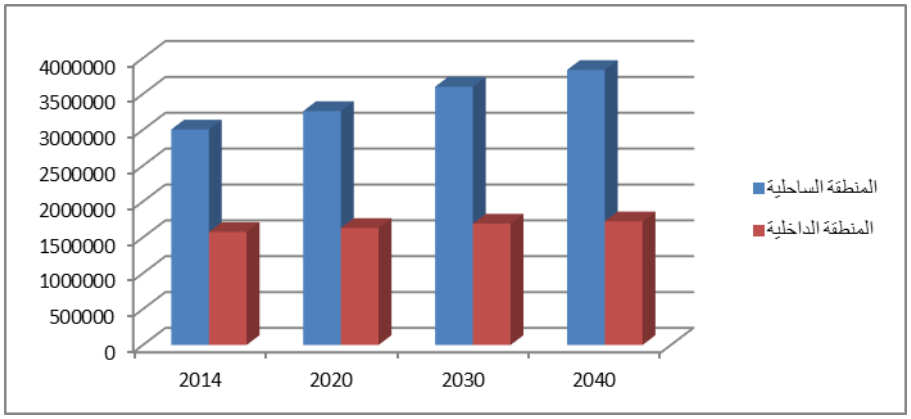

3.2- تناقص عدد سكان الأرياف وتعزز عدد سكان المدن

تزايد عدد سكان المدن وتناقص عدد سكان الأرياف ظاهرة عامة تشمل كافة الجهات المغربية، بحيث أصبحت معطى بنيويا سيمتد بلا شك إلى العقود المقبلة. وقد آلت هذه الحركة في جهة الرباط-سلا-القنيطرة، خلال العقود الماضية، إلى تعاكس الثقل الديمغرافي من الأرياف إلى المدن، حيث أصبحت هذه الأخيرة تمثل 7/10 مجموع سكان الجهة سنة 2014، بينما دخلت كتلة سكان الأرياف في مرحلة التناقص لتنزل إلى مستوى 1,36 مليون سنة 2020 ثم يرتقب أن تصل إلى **1,26 مليون سنة 2030 وإلى 1,12 مليون سنة 2040**.

ومن العوامل المؤدية إلى هذا التراجع، ثلاثة أساسية : توسع المدارات الحضرية على حساب الأرياف، مبتلعة بذلك تجمعات بشرية واقعة على الهوامش؛ ترقية مراكز قروية إلى مراكز حضرية، وهي آلية ضاعفت عدد المدن ثلاث مرات، من 12 مركزا سنة 1960 إلى 36 سنة 2014؛ نشأة تجمعات حضرية عفوية (سيدي الطيبي) أو مبرمجة (تامسنا). بفعل هذه العوامل المؤثرة، فإن عدد سكان الأرياف سيفقد حوالي 1/4 مليون في أفق 2040 مقارنة مع وضعية 2014. بصفة موازية، يرتقب أن ينمو عدد الحضريين باستمرار ليتجاوز أربعة ملايين في أفق 2030 ويناهز 4,5 ملايين في نهاية العقد التالي. بذلك **ترتفع نسبة سكان المدن إلى نحو 4/5** ضمن المجموع الجهوي.

جدول 3 : استشراف تطور عدد سكان المدن وسكان الأرياف بين 2020-2040

السنة	سكان المدن				سكان الأرياف			
	العدد (1000)	الزيادة الإجمالية (1000)	متوسط الزيادة السنوية (1000)	% في مجموع سكان الجهة	العدد (1000)	الزيادة الإجمالية (1000)	متوسط الزيادة السنوية (1000)	% في مجموع سكان الجهة
2014	3199	-	-	69,8	1382	-	-	30,2
2020	3526	327	54,5	72,2	1358	24-	4-	27,8
2030	4035	509	50,9	76,2	1259	99-	9,9-	23,8
2040	4440	405	40,5	79,9	1120	139-	13,9-	20,1

المصدر : مكتب الدراسات

مبيان 3 : استشراف تطور عدد سكان المدن وسكان الأرياف بين 2020-2040

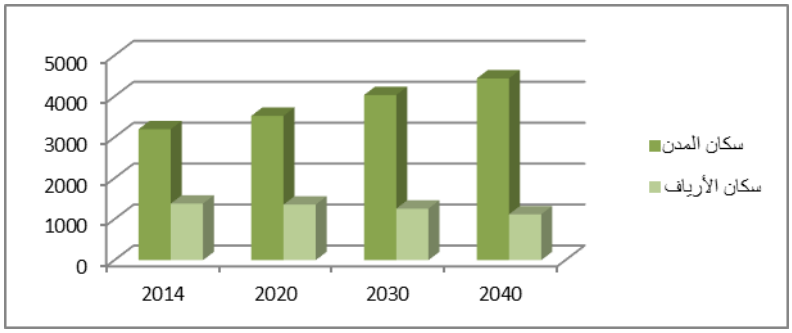

4.2- تفاوت التطور السكاني المستقبلي بين الأقاليم

نظرا لثقله الديمغرافي، فإن الساحل هو الذي سيستقبل أكبر عدد من السكان الإضافيين، وذلك بنسبة 17/20 من مجموع الزيادة الإجمالية بين 2020 و 2040، أي ما يناهز 570.000 نسمة. سيكون نصيب عمالة الصخيرات-تمارة نحو 30%، معادلا لنصيب إقليم القنيطرة، مقابل 25% لعمالة سلا، بينما سيتراجع سكان الرباط بنحو 50.000 نسمة خلال العقدين المقبلين ليناهز عددهم نصف مليون تقريبا. أما الأقاليم الداخلية، فإن زيادتها السكانية ستبقى معتدلة، محافظة على وزنها الديمغرافي الجهوي بصفة عامة، وذلك بفضل تباطؤ حركة النزوح.

جدول 4 : استشراف تطور عدد سكان العمالات والأقاليم بين 2020-2040

العمالة أو الإقليم	2014	2020	2030	2040
القنيطرة	1.062.000	1.159.000	1.287.000	1.376.000
سلا	982.000	1.071.000	1.186.000	1.254.000
الصخيرات-تمارة	575.000	674.000	807.000	892.000
الخميسات	542.000	555.000	573.000	595.000
س. قاسم	522.000	537.000	558.000	571.000
الرباط	578.000	554.000	529.000	507.000
س. سليمان	320.000	334.000	354.000	365.000
الجهة	**4.581.000**	**4.884.000**	**5.294.000**	**5.560.000**

المصدر : مكتب الدراسات

مبيان 4 : استشراف تطور عدد سكان العمالات والأقاليم بين 2020-2040

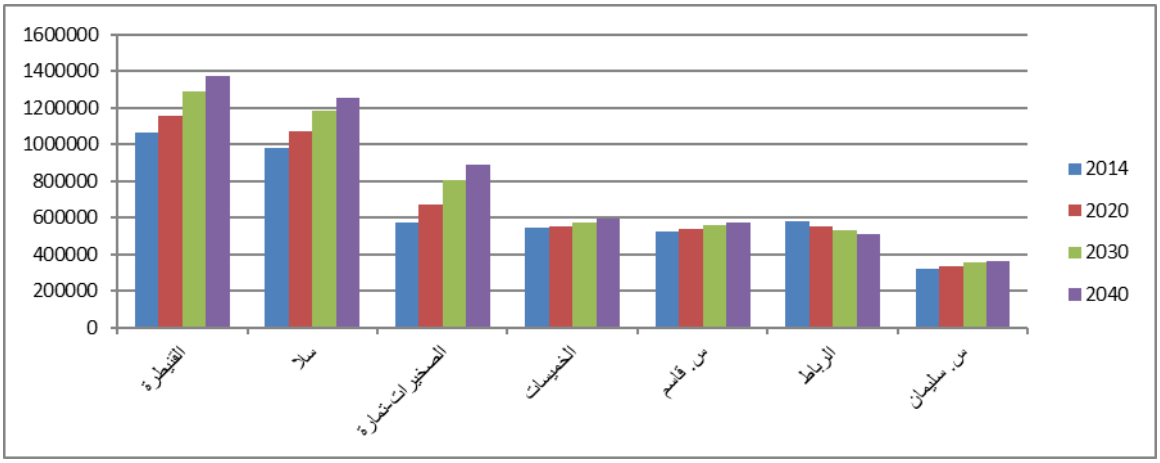

إن وتيرة النمو الديمغرافي المستقبلي رهينة بمدى إنجاز المشاريع التنموية الخاصة بالمناطق الداخلية، الكفيلة بإعطائها قسطا من الجاذبية السكانية التي ستبقى، بطبيعة الحال، أقل مما تتمتع به المناطق الساحلية. غير **أن استراتيجية إعداد التراب الجهوي مطالبة بتصحيح أشكال الخلل** وذلك بالحيلولة دون فقدان المناطق الداخلية كل عنفوانها وقدراتها الاقتصادية.

خريطة 1 : استشراف تطور سكان الجهة

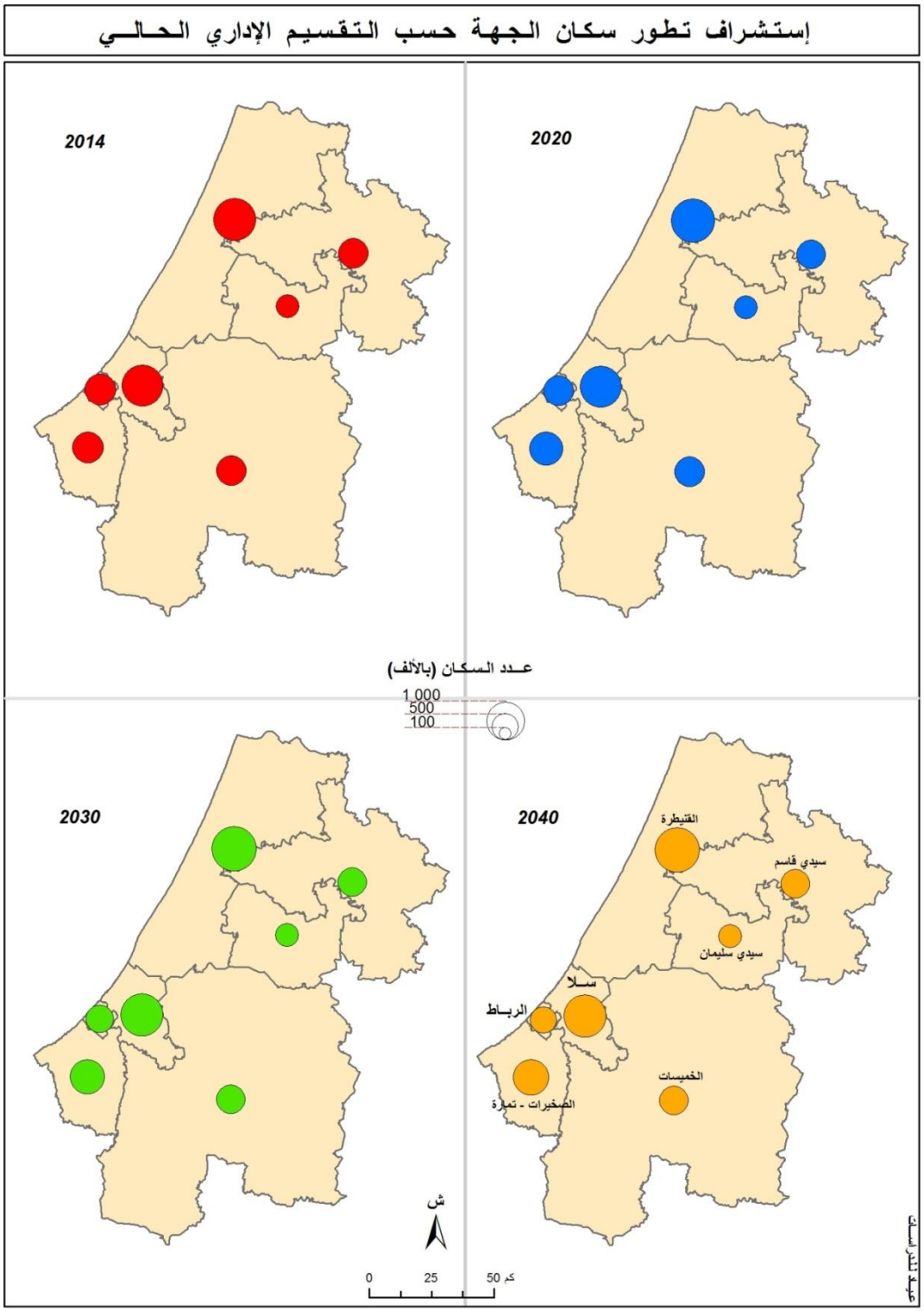

الفصل الثاني

التطوير الأمثل لإنتاج أول جهة فلاحية بالمغرب

خلال السنوات الأخيرة، تصدرت جهة الرباط-سلا-القنيطرة المكانة الأولى في الإنتاج الفلاحي بين مجموع الجهات المغربية، وذلك أساسا بفضل الدوائر المسقية بسهل الغرب التي خففت عن الجهة مفعول الجفاف الذي أصبح ظاهرة مناخية بنيوية.

1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي

- **وفرة وتنوع إنتاج الحبوب.** تشغل زراعة الحبوب، في المتوسط، حوالي 3/5 المساحة الجهوية الصالحة للزراعة بالجهة، الممتدة على حوالي 950.000 هكتار، فتؤمن، حسب السنوات، ما بين 1/6 إلى 1/8 محصول الحبوب على الصعيد الوطني. فخلال السنة الفلاحية 2016-2017، بلغ هذا الإنتاج 15,5 مليون قنطار، بمردود 28,5 قنطار في الهكتار (يزيد بنحو 62% عن متوسط المردود الوطني). يمثل القمح، الطري منه خاصة، 4/5 هذا الإنتاج (12 مليون قنطار بمردود 29 ق/هـ). وتلزم الإشارة إلى أهمية إنتاج الأرز على نحو 6400 هكتار أنتجت 481.000 قنطار بمردود متوسط يناهز 75 ق/هـ.

- **مساهمة هامة في الإنتاج الوطني من القطانيات.** يبلغ نصيب إنتاج جهة ر.س.ق من القطانيات بين 1/4 و 1/3 المجموع الوطني، حسب السنوات، مما يمنحها الرتبة الأولى بين الجهات المغربية، بنحو 686.000 قنطار في المتوسط بين 2014 و 2017. وتستحوذ الجهة على 2/3 إنتاج المغرب من القطانيات العلفية.

- **الجهة الأولى في المنتوجات الزيتية بالمغرب** إذ أنها تركز 2/3 الإنتاج الوطني من المزروعات الزيتية ، المتمثلة في عباد الشمس والكاوكاو.

- **أهم منطقة للمزروعات السكرية.** تمثل الجهة قطبا سكريا أساسيا بالمغرب، إذ توفر ما بين 25 إلى 30% من المحصول الوطني من الشمندر وقصب السكر فبلغ 11 مليون قنطار سنة 2017.

- **منطقة أساسية لغراسة الأشجار المثمرة** في مقدمتها الحمضيات التي تغطي أزيد من 25.000 هكتار بسهل الغرب وبإنتاج ناهز 453.000 طن في 2017، مما يرفع حصة الجهة إلى نحو 1/5 في المجموع الوطني. إضافة إلى ذلك، تتعدد مغارس الورديات والموز والكرم والزيتون، علاوة على مساحات هامة لإنتاج الفواكه الحمراء (توت الأرض أساسا).

- **أول جهة في إنتاج الخضراوات،** بنحو 1/5 المحصول السنوي الوطني، جزء أساسي منها تمثله البواكير التي تصدر منها كمية هامة، إضافة إلى الخضراوات الفصلية لتزويد الأسواق الداخلية، الجهوية منها والوطنية.

- **جهة هامة في الإنتاج الحيواني،** اعتمادا أساسا على قطيع وافر من الأبقار ذات الأجناس المحسنة والمردود العالي من الحليب، وكذلك بسبب تعدد حظائر تربية الدجاج وإنتاج البيض، علاوة على محصول هام من العسل.

2- إشكالية النمو المستقبلي لقطاع اقتصادي واجتماعي أساسي

أظهرت تحليلات التشخيص الترابي الجهوي أن تنمية القطاع الفلاحي رهينة بالتغلب على مجموعة من المشاكل والإكراهات البنيوية والوظيفية التي تمنع من تحقيق إنتاج أكثر حجما وتنوعا من الحالي. ويأتي في مقدمة هذه القضايا مشكل الفيضانات والتغير المناخي والبنية العقارية والمستوى التقني الذي يميز الفلاحين، إضافة إلى النقص الكبير في التجهيزات الذي يعاني منه عالم الأرياف.

1.2- المحدد المائي، بين الوفرة والندرة

رغم وجودها في المنطقة الشمالية الغربية من البلاد التي توفر لها ظروفا مناخية ملائمة نسبيا، فإن الفلاحة في جهة ر.س.ق كانت وستبقى مرتبطة بالعامل المائي الذي يؤثر كثيرا فيها إما عن طريق ندرته أو عن طريق وفرته. فإمكانيات السقي متوفرة بواسطة المياه السطحية التي تسمح بالحصول على إنتاج وافر، بسبب ارتفاع المراديد، وشديد التنوع بفعل تنوع التربات وتطور طلبات الأسواق الداخلية والخارجية.

غير أن الماء الذي هو ركيزة الإنتاج، يصبح عاملا مهددا إبان الفيضانات المتكررة التي تغطي أحيانا مساحات واسعة جدا داخل سهل الغرب، مؤدية بذلك إلى القضاء على جزء كبير من المزروعات والمغروسات، علاوة على هلاك المواشي وإلحاق مختلف الأضرار بالبنيات التحتية والتجهيزات والمباني وحركة النقل. ويزيد هذه الوضعية تفاقما صعوبة عودة المياه إلى مجاريها بعد انحسار الفيضان، مما يجعل المستنقعات تغطي مجالات فسيحة لمدة طويلة

2.2- التغير المناخي ومخاطر ارتفاع مستوى البحر

نظرا لكون منطقة الغرب هي سهل وطيء، في حركة تهدل مستمرة ولا يرتفع إلا قليلا جدا عن مستوى البحر، فإن الأجزاء الساحلية المنخفضة مهددة بالغمر البحري الناتج عن ذوبان المناطق الجليدية القطبية والجبلية عبر العالم وما يؤدي إليه ذلك من ارتفاع متزايد لمستوى البحار، وما ينتج عن هذا الغمر من فقدان أجزاء كبيرة من الأراضي الفلاحية وتملحها، إضافة إلى ارتفاع مستوى المياه الباطنية. ومن شأن كل هذا أن تتقلص المساحات الفلاحية، وبالتالي يتراجع إنتاجها.

3.2- تباينات عقارية كبيرة وتفاوتات ظروف وإمكانات الإنتاج لدى الفلاحين

كما هو الحال في جل المناطق المغربية، فإن المجال الفلاحي في جهة ر.س.ق يعاني من تعقد البنيات العقارية (تداخل الملك الخصوصي والأراضي الجماعية وأراضي الدولة) وتفاوت إمكانات الإنتاج المتاحة للفلاحين. فهناك تجاور بين استغلاليات كبيرة قوية التجهيز

ذات إمكانات مالية هامة، مستعملة تقنيات متقدمة، توجه جل إنتاجها للتصدير، مقابل استغلاليات محدودة المساحة، ضعيفة الإمكانات المالية والتقنية، أغلبها حيازات عائلية ذات طابع معاشي، مما يفسر أن منطقة الغرب خاصة، التي تشتمل على مجالات سقوية غنية، هي بالذات التي تسجل نسبا عالية من الفقر والأمية في أريافها.

فالمجال الفلاحي الجهوي هو في الواقع مزيج من فلاحات متقدمة، في مجال السقي أساسا وحتى في بعض المناطق البعلية (البورية) وأخرى محدودة الإنتاج تمنعها ظروفها المتواضعة من اقتحام دروب الفلاحة العصرية والاندماج في الاقتصاد الجهوي بالشكل اللائق.

4.2- ضعف مستوى التكوين التقني لدى غالبية الفلاحين

عمدت السياسات المتوالية التي تبعتها الدولة منذ الاستقلال إلى تحسين مستوى التكوين التقني عند الفلاحين، وهو شرط لازم لضمان إنتاجية فلاحية جيدة تسمح برفع مستويات الدخل عند الأسر، من ناحية، وتوفير الإنتاج بكميات هامة تساعد على تحقيق الأمن الغذائي الوطني، خاصة بالنسبة للمنتوجات الاستراتيجية، من ناحية أخرى. ففي هذا الإطار، حظيت الجهة عموما، ومنطقة الغرب على الخصوص باكرا بإنشاء عدد من المؤسسات للتعليم والتكوين الفلاحي وكذا بنيات للبحث الزراعي، إضافة إلى تكثيف التأطير والمساعدات الفلاحية للمنتجين[1].

غير أن هذه البنيات المختلفة تبقى غير كافية، قليلة الانتشار، ولا يلتحق بها سوى عدد محدود من التلاميذ والطلبة، علاوة على أن شعب التكوين بها لا تلبي جل حاجيات فلاحة تتنوع باستمرار، من أجل مواكبة متطلبات الأسواق. كما أن المؤسسات العمومية المكلفة بتأطير الفلاحين وتعميم التقنيات الحديثة تفتقر إلى التمويل والتجهيز ووسائل النقل والعدد الكافي من الأطر من أجل القيام بمهمتها على الوجه الصحيح.

5.2- تعدد أشكال النقص في تجهيزات الأرياف

يشكو العالم القروي بجهة ر.س.ق من أشكال متعددة من الخصاص فيما يتعلق بالتجهيزات الأساسية لتنمية الفلاحة وتسهيل الحياة اليومية للأسر ويمكن التأكيد بالخصوص على ثلاثة أشكال منها :

- **ضعف الجهاز الحضري الجهوي**، إذ مقابل التركز الحضري الشديد على الساحل الجنوبي، هناك ندرة متفاوتة في المراكز الحضرية عبر مختلف المجالات الجهوية، بما

[1] تتوفر جهة ر.س.ق، إضافة إلى معهد الزراعة والبيطرة ذي الطابع الوطني (الرباط) على نحو 12 مؤسسة للتكوين في مجال الفلاحة، منها 5 معاهد تقنية متخصصة (القنيطرة – بوقنادل – تمارة – تيفلت ومشرع بلقصيري) وثانويتان (مشرع بلقصيري – تمارة) و 4 مراكز للتأهيل الفلاحي (النويرات – علال التازي – س. قاسم وأولماس) علاوة على المدرسة الغابوية بسلا. هناك أيضا، في مجال البحث، إلى جانب معهد الزراعة والبيطرة، المعهد الوطني للبحث الزراعي ومركزان للبحث الزراعي بالرباط والقنيطرة.

في ذلك سهل الغرب. يضاف إلى هذا أن هذه المراكز هي في الغالب صغيرة الحجم قليلة السكان، **تفتقر لتجهيزات اقتصادية واجتماعية قادرة على تقديم الخدمات اللازمة لسكانها، وبالأحرى للأرياف المحيطة بها**، تعلق الأمر بتسويق المنتجات الفلاحية أو تحويلها، وكذا في مجالات التعليم والصحة وغيرها، مما يجعلها ذات **مفعول ضعيف جدا لتنمية النشاط الفلاحي**؛

- **ضعف شبكة المواصلات والنقل**، ذات الكثافة المنخفضة، خاصة في الأرياف الجنوبية وغالبا أيضا من حيث جودتها، لا سيما في سهل الغرب الذي تعاني فيه الطرقات من وطأة الفيضانات المتكررة. فباستثناء الطرق الوطنية والجهوية، فإن السبل والمسالك الأخرى لا تحظى بأشغال الصيانة اللازمة، علما أن دورها أساسي في خدمة النشاط الفلاحي؛
- **رداءة السكن في جل الأرياف**، نظرا لكون الجهة ظلت في مجملها منطقة تمارس فيها تربية الماشية (شبه ترحال وانتجاع) حتى بداية القرن العشرين، وذلك باستعمال الخيام، مما جعلها تفتقر لنمط سكن قروي أصيل، باستثناء تلال مقدمة الريف. ومع استقرار السكان بعد ذلك، اكتفى هؤلاء بأشكال سكن متواضع بالنسبة لغالبيتهم، بينما شيد بعض الأعيان منازل تحاكي الطابع الحضري (الدار). يضاف إلى هذا، أن الفيضانات المزمنة لم تساعد جل السكان البسطاء على بناء منزل بالمواد الصلبة، يكون ملجئا آمنا لأهله وفي نفس الوقت أداة أساسية في عملية الإنتاج الفلاحي (حماية القطيع، تخزين المواد والآليات المختلفة ...).

3- الأوراش الكبرى لتنمية الفلاحة الجهوية

تمثل الفلاحة قطاعا محوريا في الاقتصاد الجهوي، لكونه يجعل المنطقة تتبوأ الصدارة بين الجهات في هذا الباب، من ناحية، ولأنه يمد قطاعات أخرى بالمواد الأولية (الصناعة والحرف) أو سلع الرواج (النقل، التجارة ...). لهذا، فإن تنمية الفلاحة، عن طريق تضخيم إنتاجها وتنويع محاصيلها، من شأنها أن تنشط الاقتصاد الجهوي، وتوفر أعدادا هامة من مناصب الشغل، وتمنح المنتجين مستويات دخل أعلى تساعد على ارتقائهم الاجتماعي وتحسين مستواهم الثقافي. وهذه هي المرامي التي سعت إليها خطط التنمية الفلاحية المتلاحقة، والتي تتمسك بها الاستراتيجية الفلاحية التي سطرها التصميم الفلاحي الجهوي الحالي.

1.3- طموحات التصميم الفلاحي الجهوي (2008-2020)

لا شك أن التقدم الذي سجلته الفلاحة الجهوية خلال العقد المنصرم يرجع بنسبة عالية إلى الجهود التي قامت بها الإدارة الفلاحية في إطار التصميم الفلاحي الجهوي. بالفعل بين 2007 (عشية انطلاق التصميم) و 2015 (أي أكثر قليلا من نصف مدة التنفيذ)، فإن قيمة الإنتاج الفلاحي الجهوي تضاعف (من 11 إلى 22 مليار درهم)، مما سمح للجهة بأن تساهم بنسبة

أعلى في الناتج الفلاحي الوطني.

يتألف برنامج هذا التصميم من 263 مشروعا في مختلف سلاسل الإنتاج، باستثمارات إجمالية تناهز 46 مليار درهم. في نهاية التصميم، أي سنة 2020، ينتظر أن يتضاعف الإنتاج الزراعي بنحو مرتين ونصف، دون أن تتوسع المساحة المزروعة إلا بنسبة 3,7%، بمعنى أن هذه الزيادة في حجم الإنتاج سيؤدي إليها رفع المراديد بشكل هام، في كل المجالات، مع تقليص المنتوجات ذات القيمة المحدودة (الحبوب) وتوسيع الأراضي المخصصة للمنتجات العالية القيمة المالية. وينتظر أن تحقق مغروسات الأشجار المثمرة توسعا هاما، خاصة منها الحمضيات، مع رفع مردودها. كذلك يطمح المخطط إلى رفع الإنتاج الحيواني بشكل واضح، تعلق الأمر باللحوم الحمراء منها والبيضاء (من 83.000 إلى 166.000 طن) أو الألبان والعسل.

جدول 5 : تطور الإنتاج الفلاحي حسب التصميم الفلاحي الجهوي (2008-2020)

المزروعات والمغروسات	2008			2020			التطور (%)		
	المساحة (هـ)	الإنتاج (ط)	المردود (ط/هـ)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ط)	المردود (ط/هـ)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ط)	المردود (ط/هـ)
الأشجار المثمرة	76.893	446.345	5,8	182.705	2.267.834	12,4	+138	+408	+114
القطانيات	59.700	36.606	0,6	108.000	134.290	1,2	+81	+267	+100
المزروعات العلفية	69.331	1.284.100	18,5	113.000	3.731.500	33,0	+63	+191	+78
الخضراوات	53.599	1.336574	24,6	96.054	3.432.700	35,7	+79	+157	+43
المزروعات السكرية	22.010	925.140	42,0	35.600	2.156.500	60,6	+62	+133	+44
المزروعات الزيتية	52.600	79.235	1,3	56.000	107.600	1,9	+6	+36	+27
الحبوب	631.964	1.237.919	1,9	399.000	1.130.925	2,8	-63	-9	+44
المجموع	966.097	5.315.919	5,5	990.359	12.961.349	13,1	+2,5	+144	+138

المصدر : المديرية الجهوية للفلاحة.

2.3- محاولة تقويم مرحلي لنتائج التصميم الفلاحي الجهوي

تسمح نتائج السنة الفلاحية 2015 (آخر المعطيات المتاحة في هذا الصدد) بوضع تقويم وجيز للمرحلة الأولى من منجزات التصميم الفلاحي الجهوي. يتبين من ذلك أن ما أنجز من المخطط هو فقط 1/3 في فترة تساوي 3/5 المدة الإجمالية المحددة له في أفق 2020، أي أن 2/3 الآخرين ينتظر إنجازهما في السنوات الخمس المتبقية. يلاحظ أن نسبة الإنجاز تتفاوت من زراعة لأخرى : 69% للمزروعات العلفية، 54% للقطانيات، 26% للمزروعات السكرية، وفقط 5% للخضراوات، بينما تراجع حجم إنتاج الحبوب والمزروعات الزيتية مقارنة مع 2008.

لا شك أن مجموعة من العوامل المناخية (فيضانات، نقص في التساقطات، ارتفاع الحرارة...) لم تسمح ببلوغ مستويات الإنتاج المرجوة. غير أن هناك عوامل أخرى كان لها وقع حاسم في هذا المجال، من أهمها المشاكل المالية التي يعاني منها جل الفلاحين الصغار

وحتى المتوسطين منهم، وكذلك النقص في التكوين الفلاحي لديهم، وهو ما لم يساعد على تكثيف الإنتاج ورفع المراديد.

جدول 6 : انتظارات ونتائج التصميم الفلاحي الجهوي

شعب الإنتاج	انتظارات 2008-2020		المنجزات 2008-2015		الباقي 2016-2020	
	حجم الإنتاج المنتظر (ط)	%	حجم الإنتاج المنجز (ط)	%	حجم الإنتاج المتبقي (ط)	%
المزروعات العلفية	2.447.400	100	1.685.950	68,9	761.450	31,1
القطانيات	97.684	100	52.878	54,1	44.806	45,9
الأشجار المثمرة	1.821.489	100	473.482	26,0	1.348.007	74,0
المزروعات السكرية	1.231.360	100	70.270	5,7	1.161.090	94,3
الخضراوات	2.096.126	100	120.954	4,7	1.975.172	94,2
الحبوب	-106.994	100	+307.357	-	-	-
المزروعات الزيتية	28.365	100	-7291	-	35.656	-
مجموع الإنتاج النباتي	***7.615.430***	*100*	***2.703.600***	***33,3***	***5.326.181***	***66,6***
لحم البقر	33.636	100	12.769	38,0	20.867	62,0
لحم الغنم والماعز	11.967	100	3.498	24,0	8.469	70,8
الحليب	761.603	100	216.757	28,5	544.846	71,5
العسل	2.520	100	527	20,9	1.993	79,1
اللحوم البيضاء	36.400	100	+43.768	126	-	-
مجموع الإنتاج الحيواني	***846.125***	*100*	***277.319***	***32,7***	***568.806***	***67,2***
المجموع العام	**8.461.555**	100	**2.980.919**	**33,2**	**5.894.987**	**64,8**

المصدر : المديرية الجهوية للفلاحة

3.3- ضرورة القيام بتقويم شامل لنتائج التصميم الفلاحي الجهوي

في السنة المقبلة (2020)، تكون برامج ومشاريع التصميم الفلاحي الجهوي قد آلت إلى نهايتها، مما يحتم وضع حصيلة لمنجزاته قصد الوقوف على نقط القوة ومكامن الضعف التي تميزه، وبالتالي **استخلاص العبر وتصحيح المقاربة المنهجية للقضية الفلاحية**، حتى يتسنى تحديد أهداف جديدة وتهييء الوسائل التقنية والمالية والبشرية من أجل تحقيقها.

ويستحسن أن يتم إنجاز هذا التقويم بطريقة تشاركية، في صيغة **حوار جهوي حول القضية الفلاحية**، تساهم فيه كافة الأطراف المعنية، إدارية كانت أو مهنية أو علمية. ويلزم تتويج هذا الحوار الجهوي الهام **بتقرير تأليفي يكون أرضية أساسية لبناء خطة فلاحية جهوية متكاملة** ترمي إلى رفع هذا القطاع إلى مستويات أعلى بكثير.

4- الخطة الجهوية لإعداد وتنمية القطاع الفلاحي

تمثل الفلاحة قطاعا اقتصاديا واجتماعيا استراتيجيا، نظرا لما يوفره من إنتاج وما يبعثه من نشاط في مختلف القطاعات وما يضمنه من شغل مباشر وغير مباشر. لذا، فإن المسؤولين قد

أولوه عناية خاصة من المنتظر أن تزيد قوة وأن تتوسع لكافة جوانب المسألة الزراعية والعالم القروي، وذلك لحماية هذا القطاع من مختلف المخاطر التي تهدده، مناخية كانت أو اقتصادية.

1.4- خطة عمل متعددة الأبعاد

بديهي أن التصميم الفلاحي الجهوي قد أعطى للقطاع دفعة قوية على جميع المستويات، رغم العقبات التي اعترضت تحقيق كل أهدافه. **ومن مهمة الخطة الجهوية لإعداد وتنمية القطاع الفلاحي التي يلزم وضعها استكمال منجزات التصميم الفلاحي وتوسيع إستراتجيته لكي يشمل كافة جوانب الحياة بالأرياف،** نظرا لروابط التكامل الوثيقة الموجودة بين العمل الفلاحي في حد ذاته ومعطيات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المهيمنة :

- ضرورة استكمال عمل التصميم الفلاحي، وذلك بإنجاز ما تبقى من مشاريعه بعد مراجعتها وتصحيحها وإغنائها على ضوء **التوجهات الجديدة وتوصيات الحوار الفلاحي الجهوي؛**
- إرساء النشاط الفلاحي الجهوي على **قاعدة تكنولوجية وتنظيمية متقدمة؛**
- تقوية اقتصاد الأرياف عن طريق **تحسين ظروف الإنتاج بشكل مستدام،** وذلك في الفلاحة وفي جميع القطاعات المرافقة لها؛

2.4- التحكم المندمج في عنصر الماء

بقدر ما يمثل الماء العامل الأساسي في تنمية الإنتاج الفلاحي، فإنه يشكل أيضا عامل تهديد له بسبب الفيضانات المتكررة التي يعاني منها سهل الغرب من حين لآخر، وهي المنطقة الفلاحية الرئيسة في الجهة. لذلك، يتحتم القيام بنوعين من الأشغال الكبيرة لحماية المجال الفلاحي من ناحية، وبغية تكثيف إنتاجه من ناحية أخرى.

- **شق قنوات كبيرة لصد فيضانات الأنهار،** وهي عملية من شأنها أن تجنب سهل الغرب توابع الغمر المائي الذي يلحقها، أساسا في السنوات المطيرة، فيفسد المحاصيل ويدمر البنيات؛
- **بناء سدود مختلفة على شبكة الأنهار الجنوبية،** المتمثلة بالأساس في نهر بورقراق وروافده المتعددة. وهذا مسعى اتجهت إليه وزارة الفلاحة التي أنجزت دراسة شاملة للتعرف على المواقع التي يمكن بناء سدود فيها[2]. وقد أبانت هذه الدراسة أنه بالإمكان إقامة سدود متوسطة وصغيرة، قد يصل حجم المياه المعبأة بواسطتها حوالي 1,4 مليار $م^3$، يمكن أن تساعد على سقي حوالي 17.000 هـ في المجموع، بسد ولجة السلطان على الخصوص (الذي تم إنجازه مؤخرا)، وسدود تيداس (4644 هـ)، وسيدي عمر (3071 هـ)، وبوخميس (2145 هـ)، وعين الكواشية (2004 هـ). ويؤمل من تنظيم هذا

[2] دراسة إمكانات الري بواسطة سدود صغيرة ومتوسطة – 2012، المديرية الجهوية للفلاحة – جهة الرباط-سلا-زمور-زعير.

السقي مضاعفة المساحة المزروعة بالخضراوات 7 مرات والمساحة المغروسة بالأشجار المثمرة مرتين، إضافة إلى توسيع مساحات المزروعات العلفية من أجل تكثيف الإنتاج الحيواني.

خريطة 2 : مجالات التهيئة الفلاحية

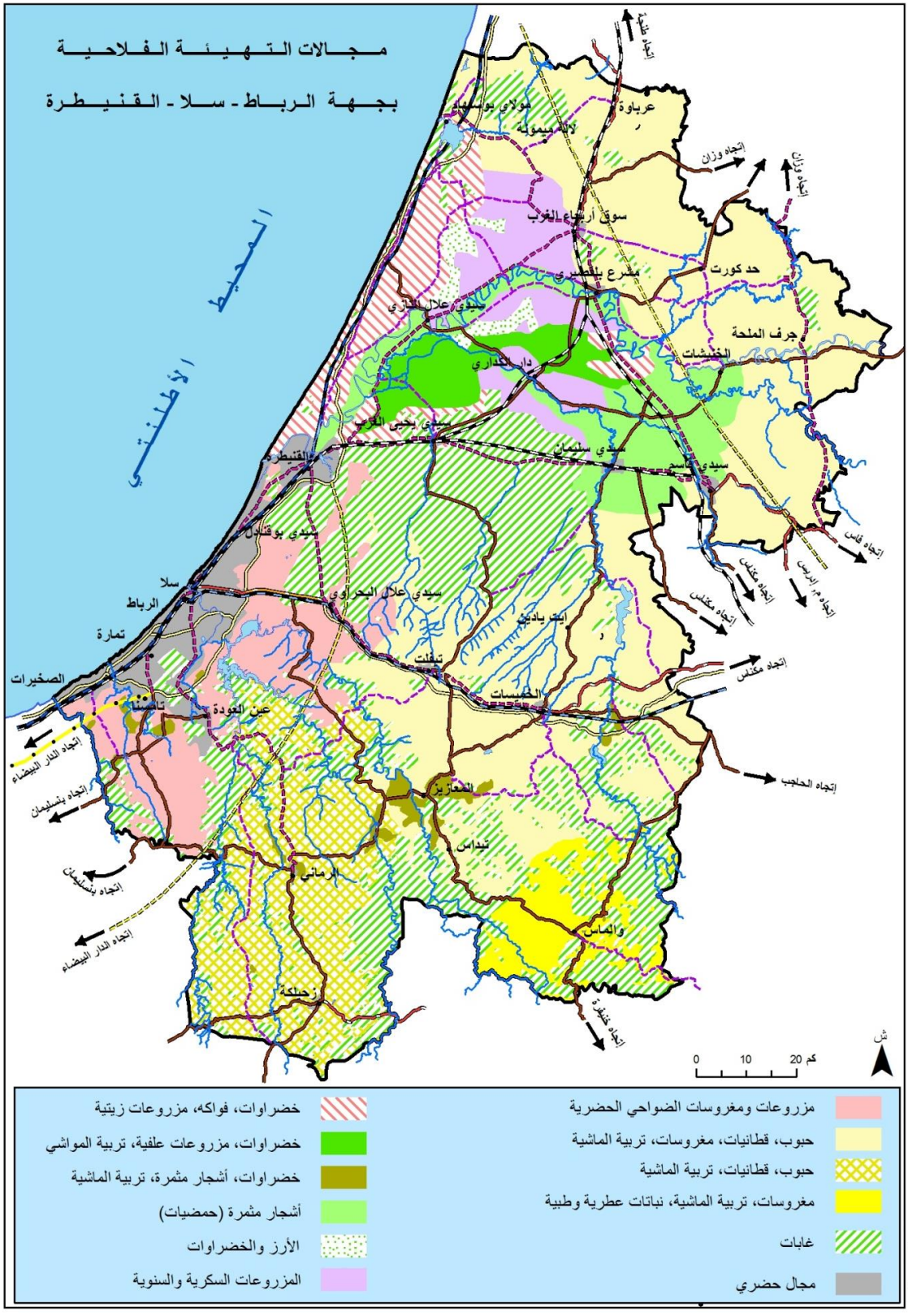

3.4- ضرورة تحسين مستوى التكوين لدى الفلاحين وتطوير أشكال تنظيمهم

رغم وجود عدد من مؤسسات للتكوين الفلاحي بالجهة، فإن هذه الأخيرة تبقى ناقصة في هذا المجال بالنظر للمتطلبات الكبيرة والمتنوعة التي تفرضها عصرنة وتنمية الفلاحة في الحاضر والمستقبل. لذا يكون من الضروري **تكثيف شبكة مؤسسات التعليم والتأهيل الزراعي**، بغية تكوين أعداد كافية من الشبان في مختلف مهن الزراعة وتربية الماشية وذلك في تناغم وتناسق مع **مستجدات هذا القطاع وما يحتاجه من تعميق المعرفة بالتقنيات الحديثة والمعطيات الإحصائية والمعلوماتية**، إضافة إلى طلبات الأسواق ومواصفات البيئة الطبيعية.

موازاة مع ذلك، يلزم **تطوير برامج وتقنيات التأطير الفلاحي بالنسبة للفلاحين** الذين يتميز غالبيتهم إما بالأمية المطلقة أو بمستويات بسيطة من التعليم، قصد إدماجهم في معترك الفلاحة العصرية وما تستلزمه من دراية وخبرة.

لا بد أيضا من **تنمية البحث العلمي التطبيقي** في مختلف شعب الزراعة وتربية الماشية حتى يستند النشاط الفلاحي إلى المعرفة العلمية الدقيقة في مجالات التربات والنباتات والمناخ وغير ذلك. ومن حظ الجهة أنها تتوفر على مراكز بحث زراعي هامة بالرباط والقنيطرة، يلزم توسيع شبكتها إلى مدن أخرى خاصة بمنطقة الغرب.

4.4- تقوية اقتصاد الأرياف وإدماج العالم القروي

لا ريب أن إنماء النشاط الفلاحي، بكل أشكاله وبكل الوسائل، يمثل الركيزة التي تنبني عليها إنعاش عالم الأرياف، وهي عملية معقدة وطويلة النفس تحتاج إلى تجسيد مجموعة من التدخلات وتنفيذ جملة من المشاريع المرافقة للنشاط الزراعي، من شأنها أن تسهل العملية الفلاحية في العالية، وأن تثمن منتجات القطاع في السافلة، مع ما يصاحب ذلك من توفير الشغل وتحسين مداخيل الأسر وتقديم الخدمات اللازمة لها بالعدد الوافي والجودة المرجوة، حتى يستجاب لكافة حقوق الإنصاف والكرامة والمواطنة اللازمة بالنسبة للجميع.

يمكن حصر هذه التدخلات والمشاريع الضرورية في ثلاثة محاور أساسية:

- **تنويع الأنشطة غير الفلاحية بالعالم القروي**، خاصة وأن استراتيجية تنمية القطاع الزراعي، عن طريق توسيع الري وتكثيف الإنتاج والحماية من الفيضانات ستؤدي كلها إلى تضخم حجم المنتوجات وتنوعها، سواء النباتية منها أو الحيوانية. ويستدعي هذا بطبيعة الحال تنشيط القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على اختلافها، كانت في عالية عملية الإنتاج أو في سافلتها، إذ إلى جانب تحريك الأنشطة الراهنة، فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور أنشطة جديدة، في مجالات التجارة والخدمات أساسا، تستجيب لمتطلبات فلاحة عصرية ومجتمع قروي متطور :

- **تحريك الأنشطة التجارية بين الأرياف والمدن،** في اتجاهات متعددة، مما يستوجب **تحسين حالة الطرقات وإعادة هيكلة الأسواق** حتى تؤدي وظائفها بطريقة منظمة وتقوم بدورها كوسيط فعال في تنشيط الحركة التجارية بالمنطقة. هذا يستدعي أيضا **إعادة هيكلة المراكز القروية والمدن الصغيرة،** خاصة تلك التي تحظى بموقع جغرافي متميز داخل شبكة المواصلات، مما يعزز مكانتها **كمراكز تجميع المنتجات الزراعية وتوزيع** جل ما تحتاجه الفلاحة في مختلف مراحلها (الزريعة، المدخلات المتنوعة، العتاد الفلاحي البسيط، لوازم السقي، مواد البناء ...)، ويؤهلها تدريجيا لتصبح مدنا ذات إشعاع محلي، تقدم خدمات القرب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أساسية بالنسبة للعالم القروي؛
- **تقوية الخدمات وتنويعها** في مجالات التعليم والصحة والنقل والتجهيز الفلاحي، علاوة على حرف مختلفة تتعلق بالبناء والخدمات الشخصية والتأطير الاجتماعي وغير ذلك ؛
- **تشجيع إنشاء مؤسسات حرفية وصناعية،** خاصة تلك التي تعالج المنتوجات الفلاحية المحلية من حبوب وخضراوات وفواكه وألبان ولحوم وغيرها، علاوة على **محترفات تعنى بإصلاح الآلات والعتاد الفلاحي،** إلى جانب تلك التي تمد حركة البناء بالمنتجات الحديدية والخشبية والمواد المختلفة.

- **تهيئة المراكز القروية،** خاصة وأن الجهة تعرف نشاطا زراعيا هاما، سواء في مناطق السقي أو في المجالات البعلية. غير أن القليل من المراكز الحالية تتوفر على البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية للقيام بتأطير العالم القروي اقتصاديا واجتماعيا. فهذا يستدعي تهيئة المراكز التي أبانت عن حيويتها كمواقع تجارية وخدماتية وإعدادها بذلك **على المستوى المعماري والاقتصادي والاجتماعي،** وهو ما من شأنه أن يجعل شبكة المدن بالجهة أكثر كثافة وفعالية وخدمة لتنمية المجال الجهوي[3].
- **تحسين وإصلاح طرق النقل،** قصد مواكبة النمو الفلاحي المتواصل وما يصاحبه من تكثيف حركات النقل المختلفة، سواء في المناطق الفلاحية أو في ضواحي المدن، حتى يتسنى **ربط كافة مواقع الجهة فيما بينها والقضاء على حالة العزلة والتهميش**. موازاة مع ذلك، يلزم أيضا تحسين بنيات المواصلات اللاسلكية بغية إدماج العالم القروي، بسكانه واقتصاده، في الكل الجهوي.

[3] من بين المراكز التي أصبح لها نوع من الحضور في المجال القروي، نذكر عين السبيت، مرشوش، الغوالم، البراشوة، النخيلة، جمعة مول البلاد وأغبال، في منطقة الرماني؛ سبت أيت إيكو وتارملات في منطقة والماس؛ س. عبد الرزاق وس. علال لمصدر، خميس س. يحيى، إثنين موغان والصفاصيف في منطقة الخميسات وتيفلت، القنصرة، دار بلعامري، المساعدة، القصيبية، بومعيز والحوافات في جنوب سهل الغرب؛ المقرن، ثلثاء الغرب في غرب السهل؛ س. محمد لحمر وبنمنصور في الساحل الشمالي؛ عي الدفالي وزكوطة في تلال مقدمة الريف الشرقية.

في الجملة، لا تتوقف عصرنة العالم القروي في تنمية القطاع الزراعي وحده، بل في **تقوية كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى تحقق الأرياف نقلتها من أوضاعها الحالية** التي تتسم بضعف التجهيزات والبنيات التحتية، وبنسبة عالية من الفقر والأمية **إلى أرياف تتوفر على قاعدة اقتصادية متينة**، يتنوع فيها الإنتاج، في تناسق مع متطلبات البيئة وتطلعات المجتمع. لذا، فإن **الخطة الجهوية لإعداد وتنمية القطاع الفلاحي**، التي ترمي إلى إنعاش القطاع، اقتصادا ومجتمعا، **تحتاج إلى شحنة قوية من الإرادية من قبل كافة المتدخلين. ويكون المجلس الجهوي الساهر على تنسيق أعمال ومراحل هذه الخطة** بغية التغلب على العقبات المختلفة التي يمكن أن تعترض مسيرتها حتى تكتسب الجهة من النضج والفعالية ما يمكنها من إرساء **قواعد تنمية مستدامة تنبني على العصرنة والتجديد والتوازن**.

الفصل الثالث

ضرورة تعبئة كل الطاقات لبناء قاعدة صناعة قوية

تحظى جهة الرباط-سلا-القنيطرة بمؤهلات عديدة وهامة تمكنها من بناء صناعة قوية ومتنوعة، غير أن هذا القطاع يبقى ضعيفا على العموم، ليس له إلا تأثير محدود على صعيد التشغيل وإنتاج الثروة، وكذا على إعداد التراب الجهوي.

1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي

- **مقومات تصنيعية هامة، تحتاج إلى تعبئتها**، أهمها :

- **موقع الريع المتميز** بفضل وجود الجهة في قلب المنطقة الأكثر حيوية بالمغرب، التي تحقق 2/3 قيمة الناتج الداخلي القومي، علاوة على كونها تتوفر على شبكة نقل ومواصلات (طرق وسكك حديدية) تربطها جيدا بباقي التراب الوطني، مع قربها من موانئ الواجهتين المتوسطية والأطلنتية وأهم مطار في المغرب ؛
- **توفر موارد بشرية هامة** متمثلة في كتلة بشرية تناهز 5 ملايين من السكان يؤلفون سوقا استهلاكية واسعة، خاصة أن 7/10 هؤلاء يقطنون المدن، من جهة، وفي العدد المتنامي من ذوي الكفاءات والتأهيل بفضل جهاز التعليم والتكوين الجامعي الجهوي المتنوع؛
- **أهمية الثروات الطبيعية**، خاصة منها وفرة المياه السطحية وتجهيزات تخزينها، وكذا الكساء الغابوي الفسيح والموارد الصخرية المتنوعة؛
- **ضخامة الإنتاج الفلاحي** المختلف، نباتيا وحيوانيا، مما يمثل مواد أولية غزيرة للصناعات الفلاحية؛
- **تركز أشكال عديدة من سلطات القرار** السياسي والإداري، ومن مواقع الثقل العلمي والفكري والإعلامي، وهي كلها عوامل قوية لإسناد الحركة الاقتصادية عموما والصناعة خصوصا.

- **نشاط صناعي جهوي محدود**

- **تحتل جهة ر.س.ق الرتبة الخامسة بين الجهات 12** من حيث المساهمة في الناتج الصناعي الوطني الإجمالي، إذ لم يتجاوز نصيبها فيه **5,7% سنة 2015**، وهي حصة قد تراجعت قيمتها خلال قرابة عقد من الزمن (9,7% في 2007)؛
- لا تزيد **حصة الصناعة في الناتج الخام الجهوي عن 6,6%** (2015)، وهي أدنى مساهمة داخلية مقارنة مع الجهات الأخرى، علاوة على كونها قد نقصت بشكل ملحوظ (8,6% في 2009).
- **قطاع صناعي متواضع**، لم يزد حجم إنتاجه عن 10,4 مليار درهم (2015)، وعدد منشآته عن 770، وكتلة المشتغلين فيه عن 56.000، ومساهمته في الصادرات الصناعية المغربية عن 7,1%. ويرجع ضعف هذا القطاع أساسا إلى **ضآلة الاستثمارات** التي جاءت **أدنى من 6%** من المجموع الوطني.

في الجملة،يبقى وزن هذا القطاع في مجموع الصناعة المغربية في حدود 6 إلى 7% أي ما يعادل نصف الوزن السكاني الجهوي في كل سكان البلد (13,5%).

2- إشكاليات نمو القطاع الصناعي الجهوي

ترجع نشأة الوحدات الصناعية الأولى بالجهة إلى المرحلة الاستعمارية. ورغم الجهود المحدودة عموما التي بذلت لتطوير هذا القطاع بعد الاستقلال، فإنه يبقى نشاطا ضعيفا نسبيا، إذ أن وزنه في الناتج الداخلي الخام بجهة الرباط-سلا-القنيطرة (أقل من 7%) هو الأضعف مقارنة مع وزنه في ناتج الجهات الأخرى، وأن عدد مناصب الشغل فيه (مصب واحد لكل 83 نسمة في المتوسط بالجهة) مقارنة مع ما نجده في جهتي الدار البيضاء-سطات (1 لكل 26 نسمة) وطنجة-تطوان-الحسيمة (1 لكل 33 نسمة).

لا شك أن غياب ميناء هام بالجهة، رغم توفرها على واجهة بحرية ممتدة، وتوقف ميناء القنيطرة النهري عن الخدمة في السنوات الأخيرة، بعد مرفأ الرباط منذ عقود، من ناحية، والقرب من القطب الصناعي الأكبر الذي تمثله الدار البيضاء، من ناحية أخرى، قد شكلا عاملين يعيقان نمو الصناعة في جهة ر.س.ق غير أن ضعف هذا القطاع يعود بالأساس إلى اختيارات أصلية، ترسخت عقدا بعد آخر، لم يتم بموجبها تشجيع الصناعة بشكل قوي، خاصة بالعاصمة والمدن المحيطة بها حيث **اعتبرت الوظيفة العمومية والخدمات المختلفة الناجمة عنها "قاعدة" الاقتصاد الحضري ومجال التشغيل الرئيسي.**

نتيجة لهذا التطور، بقي القطاع الصناعي محدودا، هامشيا وضعيف التنظيم، مما يفسر ضآلته وتقهقر وزنه في الاقتصاد الجهوي وفي الناتج الصناعي المغربي الكلي، وذلك على كافة المستويات، رغم الارتفاع المحسوس الذي سجل منذ 2015.

جدول 7 : تطور قيمة العناصر الصناعية الأساسية بجهة ر-س-ق

العناصر الصناعية	2000		2010		2015		*2018	
	مليون درهم	% ر.س.ق/ المغرب	مليون درهم	% ر.س.ق/ المغرب	مليون درهم	% ر.س.ق/ المغرب	مليون درهم	% ر.س.ق/ المغرب
رقم المعاملات	14.935	9,1	22.885	6,4	29.555	6,8	37.575	8,2
الإنتاج	14.059	9,3	20.310	6,2	23.250	5,9	30.389	7,4
الصادرات	3.434	8,8	6.007	6,9	8.008	7,2	16.45	9,3
الاستثمارات	1.293	11,2	1.208	5,9	1.291	5,6	1.374	5,8

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للمغرب. * المديرية الجهوية للصناعة

تؤشر هذه النزعة التراجعية في النشاط الصناعي الجهوي، وحالة استمرارها طويلا، إلى تردي مكانة الجهة في مجموع الإنتاج الصناعي المغربي، مما يعبر عن تضاؤل متواصل لقدرتها التنافسية على الصعيدين الوطني وبالأخرى الدولي. فهذا **يستدعي صياغة وتنفيذ خطة تصنيع مندمجة**، بأساليب جديدة وإبداعية، ومن ثم **بمستوى عال من الإرادية القادرة على بعث نفس قوي في الجهاز الصناعي الجهوي**، وبالتالي في تكثيف الإنتاج وتنوعه، في العالية وفي السافلة، حتى تتسع آفاقه فيشمل مختلف المناطق، مساهما بجد وبصفة مستدامة في تمتين القاعدة الاقتصادية الجهوية، مما يتيح لها خلق المزيد من الثروات ومناصب الشغل

وتعزيز عوامل التنافس والابتكار.

واعتمادا على تحليلات التشخيص الترابي وكذا مخرجات دراسات وتقارير رسمية، يمكن التأكيد على ثلاث ركائز أساسية من شأنها أن توجد أسيسة صلبة للنشاط الصناعي بالجهة : تتعلق الأولى منها بتعبئة مختلف الموارد المتاحة، والثانية بتثمين جهاز الإنتاج الصناعي، بينما تهدف الثالثة إلى تقوية عوامل الدعم المقدمة للمقاولات الصناعية.

3- التعبئة المثلى للموارد والمؤهلات الجهوية من أجل تنشيط مستدام للصناعة الجهوية

تقتضي خطة إنعاش الصناعة الجهوية اتخاذ موقف ذي صبغة "نضالية" يهدف إلى تنمية فعلية لقطاع اقتصادي واجتماعي حيوي، وذلك من قبل السلطات العمومية والمجالس المنتخبة، في مقدمتها مجلس الجهة، من ناحية، وكذلك من لدن الخواص على اختلاف الأدوار المناطة بهم في هذا المجال، من ناحية أخرى. ذلك أن الأمر **يتعلق بورش كبير يحتاج تدبيره إلى شحنة عالية من الإرادة مع مقاربة توافقية وعمل تشاركي بين كل الفاعلين**، الغاية منها تعبئة كافة القدرات وحشد كل الموارد المتاحة والكامنة، في اتجاه استخدامها الأمثل، بكل ما يلزم من التكافل والتكامل قصد رفع منسوب الإنتاج في كل المجالات الممكنة وبذلك **تحسين مكانة الصناعة في الناتج الداخلي الجهوي وفي الصناعة الوطنية**.

1.3- رفع مكانة ر.س.ق في مضمار "التباري" الصناعي بين الجهات

يستند بلوغ هذه الغاية والمحافظة عليها إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية :

- **جعل الصناعة من أقوى محركات الاقتصاد الجهوي**، تكون لها قدرة شديدة على **إعطاء القيمة المضافة العليا** لمختلف المواد التي تعالجها، من ناحية، **وتوفر أكبر قدر من مناصب الشغل**، من ناحية أخرى، مساهمة بذلك، وبشكل واضح، في إعداد المجالات الجهوية، الحضرية مها والقروية. **فالمستوى الذي يبلغه النشاط الصناعي يمثل مؤشرا جيدا للتعبير عن مدى عصرنة الاقتصاد وقوته وعافيته**. وكذا مدى التقدم الاجتماعي وحيوية البحث العلمي، الأساسي والتطبيقي، في كلا القطاعين العمومي والخصوصي.
- **تعزيز الوضعية الصناعية الجهوية ضمن المنطقة الشمالية الغربية من البلد**، علما أن المثلث الواقع بين الدار البيضاء-الجديدة وطنجة-تطوان، وفاس-مكناس، الذي يعد المجال الاقتصادي الأساسي بالمغرب، حتى لا تبقى جهة الرباط-سلا-القنيطرة تمثل أضعف حلقة فيه، وذلك بتقوية نسيجها الصناعي ودمجها في منظومة هذا المثلث الحيوي لكي تصبح من أمتن ركائزه.

- **تنمية مراكز صناعية ذات جاذبية قوية** يمثل كل واحد منها قطبا متميزا بخصوصيات الصناعات التي تتلاءم مع إمكاناته، ضمن استراتيجية جهوية تعنى بتكامل الوظائف والبحث عن الإنتاجية المثلى لكل مركز، **حتى يتسنى للصناعة أن تتحول إلى قاطرة فاعلة في النمو الاقتصادي** عبر مختلف المناطق، الساحلية منها والداخلية.

2.3- تكثيف الجهود من أجل تحقيق التثمين الأفضل لمؤهلات تصنيع جهوي متصاعد

تحظى الصناعة بمؤهلات هامة وإمكانات متنوعة كفيلة بتقويتها بصفة كبيرة ومتواصلة، وذلك في حالة ما إذا توفرت خطة إنمائية جريئة ومتكاملة العناصر تسخر تكثيف الجهود وتضافر مختلف الفاعلين على ذلك. ومن أبرز هذه العوامل المساعدة يجب التأكيد على التالية :

- **الموقع الجغرافي المتميز في قلب أهم منطقة اقتصادية بالمغرب**، المشتملة على جهة ر.س.ق والجهات الأربع المحيطة بها (الدار البيضاء-سطات، طنجة-تطوان-الحسيمة، فاس-مكناس، بني ملال-خنيفرة)، الذي يحقق 3/4 الناتج الداخلي الخام الوطني؛
- **كون الجهة مجال تتقاطع فيه محاور النقل والمواصلات الوطنية الأساسية**، الطرقية منها والسككية، التي تربط بين شمال المغرب وجنوبه مع شرقه، علاوة على احتضانه الموانئ الكبرى (الدار البيضاء، المحمدية، الجرف الأصفر وطنجة المتوسط) والمطار الأكبر في البلد (الدار البيضاء)، مما يجعل منها منطقة مبادلات وحركات تجارية هامة.
- **توفر سوق استهلاكية واسعة**، داخل الجهة وفي الجهات المجاورة، بسبب كتلة سكانية هامة تزيد عن 23 مليون نسمة، نحو 2/3 منها تقطن المدن من بينها أكبر الحواضر بالمغرب التي تشتمل على أزيد من مليون ساكن (تجمعات الدار البيضاء-المحمدية، الرباط-سلا-تمارة-القنيطرة، فاس وطنجة). ومن المرتقب أن هذه السوق ستزيد نشاطا مع تكاثر عدد المستهلكين وارتفاع قدرتهم الشرائية؛
- **توفر موارد طبيعية متعددة**، في مقدمتها الرصيد المائي الهائل المتمثل في حقينة مجموعة من السدود، من ناحية، وكذلك الغطاء الغابوي الفسيح الممتد على نحو نصف مليون هكتار، علاوة على مواد صخرية ومعدنية مختلفة؛
- **وفرة المنتوجات الزراعية والحيوانية** التي عرفت في العقود الأخيرة تكاثرا هاما وتنوعا ملحوظا؛

- **وجود موارد بشرية هامة من حيث عددها ونوعيتها** متمثلة في مجموعة من النخب المحلية والجهوية والوطنية والأجنبية، خاصة بالعاصمة، وهو ما من شأنه أو يرفع مستوى الاستهلاك، وتفتق المبادرات، وتعبئة الرساميل، وتنشيط الأسواق، وإذكاء السلوك المقاولاتي ... ؛
- **وجود أهم قطب جامعي بالمغرب**، وهو ما يمثل رافعة أساسية في ميدان التكوين والبحث العلمي الأساسي والتطبيقي، من ناحية، ومنجما ثمينا يمكن تعبئته لإنماء القطاع الصناعي وترقيته إلى مستوى مميز من الابتكار والتنافسية، من ناحية أخرى.

4- تمتين، تنويع ونشر الجهاز الصناعي الجهوي

على شاكلة الجهاز الصناعي الوطني، يتميز الجهاز الجهوي بتفاوت كبير، من حيث قوة الإنتاج، بين مختلف الشعب الصناعية، كما أنه يتألف من منشآت مختلفة، بعضها ينتمي إلى الأجيال الأولى من الصناعة بالمغرب، بينما ينتسب بعضها الآخر للأجيال الحديثة، مما يجعلها متفاوتة كثيرا فيما يتعلق بمستواها التكنولوجي، ونمط تدبيرها ونوع الأسواق التي تستهدفها. لذا، فإن **خطة تنمية القطاع الصناعي الجهوي**، التي يلزم أن يرعاها مجلس الجهة، عليها أن تشتغل على ثلاثة مستويات أساسية : **العمل على استسواء وتقوية المقاولات الصناعية الحالية ؛ تشجيع إنشاء مقاولات في الشعب المعتمدة على التجديد والابتكار ورفع القيمة المضافة ؛ تقوية القدرات الإنتاجية في المجالات الجغرافية التي تفتقر للنشاط الصناعي**. فبلوغ هذه الأهداف رهين بتنفيذ عدة أشكال من المبادرات التوجيهية والتشجيعية، الملموسة والمتكاملة، ناتجة عن رؤية تشاورية ومندمجة.

1.4- تمتين الشعب الصناعية العادية

ثلاث من هذه الشعب تؤلف الأسيسة الصناعية الجهوية، نظرا لحجم المواد التي تعالجها وأنواع السلع التي تنتجها وعدد العاملين بها والأنشطة التي تتولد عنها، في عالية وفي سافلة منظومة الإنتاج. يتعلق الأمر بالصناعات الغذائية، وصناعات النسيج والألبسة والصناعات المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية.

- تتوفر **الصناعات الغذائية** على حجم كبير من المواد الأولية المتنوعة، النباتية والحيوانية، خاصة في منطقة الغرب السقوية، المتمثلة في الحبوب والقطانيات والخضراوات والفواكه والمزروعات الزيتية والسكرية والحليب واللحم... فهذه الشعبة تعد أزيد من 200 منشأة، أي 1/4 مجموع المنشآت الصناعية بالجهة، من أحجام متفاوتة ومستويات تكنولوجيا مختلفة. ونظرا لارتباطها العضوي بالإنتاج الفلاحي، فإن الصناعات الغذائية تتميز بحساسية هامة بالنسبة للتقلبات المناخية، رغم أن السقي يقلل من حدتها. فمن الضروري توسيع هذه الشعبة الصناعية من أجل مواكبة النمو السكاني المتواصل وتنوع استهلاك المنتجات النباتية والحيوانية بالمدن خاصة، حيث يرتقب أن يصل عدد السكان

إلى 4,5 مليون خلال العقدين المقبلين. هذا ما دفع بمخطط المغرب الأخضر إلى الاعتناء بها بشكل خاص والعمل على رفع مستوياتها الإنتاجية، علما أن **الجهة تتوفر في هذا المجال على إمكانات هائلة تستدعي استثمار أموال هامة قصد عصرنة هذا النشاط وتوسيع طاقته التشغيلية وقدرته على اقتحام الأسواق الداخلية والخارجية؛**

- تمثل **شعبة النسيج والألبسة** صناعة قديمة بالجهة، راسخة في بنيتها، متميزة بنوع من الدراية التقنية التي تراكمت طيلة عقود. وتمثل هذه الشعبة نشاطا أساسيا يستدعي دعمه بذل جهود هامة بغية تمكينه من منافسة المنتجات المستوردة التي تغزو الأسواق العصرية والشعبية، واردة من آسيا وتركيا وكذا من سبتة ومليلية المحتلتين، والاستفادة من سوق جهوية قد يصل عدد المستهلكين بها أزيد من 5,5 مليون نسمة؛
- **تحتل شعبة الصناعات المرتبطة بالبناء والأشغال العمومية** مكانة مرموقة نظرا لتنوع منتجاتها وتزايد الطلب عليها باستمرار موازاة مع توسع حركة البناء في المدن والأرياف، وكذا تعدد أوراش التهيئة والتشييد المبرمجة والكامنة، في القطاعين الخصوصي والعمومي في مجالات الطرقات والتجهيزات الكبيرة المختلفة. لهذا، فإن هذه الصناعات تحتاج إلى مبادرات وتشجيعات قوية خاصة من أجل تنظيمها ومدها بالموارد البشرية اللازمة ذات التكوين المهني المطلوب.

2.4- تكثيف الاستثمار في الصناعات ذات التكنولوجيات المتقدمة

موازاة مع تقوية الصناعات الكلاسيكية ينبغي تكثيف الاستثمارات وهذه الصناعات التكنولوجية العالية، نظرا لما لها من قدرة عالية في زيادة قيمة المواد المصنعة وتميزها بحدة الابتكار ورفع المردودية. فهي لذلك تمثل صناعات واعدة ذات تنافسية مرتفعة خاصة في جهة تحظى بوجود موارد بشرية مؤهلة ومجالات بحث علمي تطبيقي متنوعة. ويلزم التأكيد هنا على أن تقوية هذه الصناعات يستدعي تمتين التكوينات الدقيقة في هذا الباب، خاصة فيما يتعلق بالإعلاميات المتقدمة والمعلومات المدققة والذكاء الاصطناعي.

خمس شعب أساسية ضمن هذه الصناعات تكتسي أهمية خاصة :

- **صناعات المعدات الكهربائية والإلكترونية** لفائدة قطاعات البناء والسيارات وتنظيم السير على الطرقات، وتجهيز المنازل والإدارات والمقاولات الخصوصية، إضافة إلى الأنشطة الاحتفالية المتكاثرة؛
- **الصناعات المرتبطة بإنتاج قطع ومعدات مختلفة لتركيب الطائرات**، وهي صناعات بدأت تحظى باهتمام متزايد في الجهة، خاصة بعين عتيق وفي مستجمع عين الجوهرة.
- **الصناعات المتعلقة بتركيب السيارات والحافلات** وإنتاج قطع الغيار اللازمة لها، ففي هذا الصدد اغتنت الجهة في الآونة الأخيرة بإعداد منصة صناعية مندمجة، بالضاحية الشرقية

لمدينة القنيطرة، تمثل "مدينة" صناعة السيارات،استقرت بها شركة PSA التي تخطط لإنتاج 200.000 سيارة في 2020. ومن المرتقب أن يشغل هذا المركب الصناعي نحو 30.000 نسمة؛

- **صناعة الأدوية**، التي لا تمثلها سوى بضعة مخابر، رغم كون الجهة تمتلك في هذا المجال مقومات هائلة بفضل **سوق استهلاكية واسعة**، علما أن أكثر من 7/10 السكان يقطنون المدن يتوفر جزء كبير منهم على **التغطية الصحية**، من ناحية، ونظرا لوجود **كلية الطب والصيدلة** منذ عقود، تخرج خلالها مخبريون كثر، وعدد متزايد من المؤسسات الاستشفائية، العمومية منها والخصوصية، من ناحية أخرى. علاوة على هذا، فإن **هذه الصناعة مؤهلة لتصدير جزء كبير من إنتاجها** نحو أسواق إفريقية وعربية ومتوسطية؛
- **صناعة الطباعة والنشر**، التي تجد لها مجالا فسيحا في جهة ر.س.ق حيث تتضافر عوامل متعددة لذلك : كون الجهة أكبر مركز جامعي بالمغرب يتعدى عدد طلبته 150.000 يؤطرهم ما لا يقل عن 4000 أستاذ، يضاف إليهم أكثر من مليون تلميذ مع 30.000 معلم، علاوة على جمهرة المتعلمين من جميع المستويات، مما يؤلف عددا هائلا من القراء المفترضين لمختلف المنشورات (كتب عادية و مراجع مدرسية وجامعية، مجلات، جرائد، مطبوعات إدارية، مطبوعات إشهارية ...). فهذه **السوق الفسيحة من شأنها أن تشجع على تنمية صناعة الطباعة والنشر بكل أصنافها**، قصد تلبية سوق جهوية تتوسع باستمرار وقادرة على جعل جهة ر.س.ق **قطبا وازنا** في هذا الباب على الصعيد العربي والفرنكفوني.

5- تقوية عوامل دعم المقاولات الصناعية ذات المتطلبات العالية

يتعلق الأمر أساسا بأربعة أصناف من العوامل المساندة للنشاط الصناعي التي يلزم توفيرها للمقاولات الصناعية الجديدة : إعداد مناطق استقبال محفزة لإنعاش النشاط الصناعي ؛ إحداث بنية لوجستيكية وظيفية ؛ تكوين الموارد البشرية المناسبة ؛ إدماج المناطق الداخلية في حركة التصنيع.

1.5- توسيع وتقوية مجالات استقبال الصناعات الحديثة

- تتوفر جهة الرباط-سلا-القنيطرة على مساحة تناهز 1100 هـ مخصصة للصناعة، موزعة بين ثلاثة أصناف من المجالات الوظيفية :
- **المناطق الصناعية الاعتيادية**، التي تمثل الجيل القديم، وهي 12 وحدة، متفاوتة في مساحتها وفي مستوى تجهيزها. يوجد 2/5 هذه المساحة بإقليم القنيطرة، و1/4 في عمالة تمارة-الصخيرات، ثم 1/5 بالرباط، حوالي 1/10 بسلا و 1/10 الباقي بإقليمي الخميسات و س. قاسم ؛

- **مستجمعان صناعيان** (parc industriel)، واحد بعين جوهرة يتوفر حاليا على 30 هـ مجهزة (الشطر الأول)، والثاني بسلا-المطار ممتد على 16 هـ (لم تشغل منها سوى 5 قطع، بينما استحوذ على الباقي أنشطة غير صناعية مختلفة؛
- **المنصات الصناعية المندمجة** التي تعد لحد الآن وحدتين، الأولى بسلا (تكنوبوليس) على مساحة 300 هـ، أما الثانية فتقع في الضاحية الشرقية للقنيطرة وهي منطقة حرة تمتد على 345 هـ (Atlantic Free Zone). تشتمل هاتان المنصتان، وهما من مجالات الجيل الثالث، على 3/5 من المجالات الصناعية بالجهة، مقابل 35% للمناطق الصناعية الاعتيادية ونحو 4% بالنسبة للمستجمعات الصناعية.

تتفاوت كثيرا نسبة تشغيل هذه المناطق بالنشاط الصناعي، إذ أنها تتراوح ما بين 2/3 في الصخيرات-تمارة و 2/5 بسلا وأقل من 1/3 بالرباط ونحو 1/5 بالقنيطرة وأقل من 1/10 بالخميسات وس. قاسم. أما في مستجمعي عين جوهرة وسلا، فإن النسبة تبقى دون 5%. تختلف الحالة بالنسبة للمنصات المندمجة التي تتلاءم أكثر مع مستلزمات الصناعة العصرية وتقدم خدمات ذات معايير دولية. وهناك أيضا مشاريع لتهيئة 3 مستجمعات صناعية ببوقنادل وعين عتيق وتامسنا قصد تجميع عدد من المؤسسات الصناعية المشتتة عبر المجال الحضري أو داخل المجالات الفلاحية المحيطة، بغية مساعدتها على الاستفادة من التجهيزات الحديثة، في حالة الموقعين الأولين، وبهدف إنعاش المدينة الجديدة اقتصاديا في حالة الموقع الثالث.

2.5- إحداث بنية لوجستيكية وظيفية

بقدر ما تحتاج الصناعة إلى مجالات ملائمة لاستقرارها، فإنها تتطلب أيضا إحداث منصات لوجستيكية متنوعة تساندها في تقوية الإنتاج. لذا، ظهر أنه من الضروري إعداد هذا النوع من المنصات المتخصصة في مجالات توزيع المنتجات الصناعية وتسويق المواد الغذائية وكذا مواد البناء :

- **تتخصص منصات التوزيع بخدمات المناولة والمعالجة** الموكلة للغير والتخزين، علاوة على مهام المراقبة والفوترة وغيرها، ويمكن توطين هذه المنصات بسلا الجديدة ومركز الصباح وس. يحيى الغرب وسوق الأربعاء؛
- **منصات تسويق المنتجات الفلاحية** عن طريق خدمات تجميع هذه المنتجات أو توزيعها عبر مناطق الجهة، مع ما يستلزمه ذلك من تخزين وتصنيف وبيع بالجملة. هناك وحدتان مبرمجتان، الأولى في بوقنادل والثانية في س. علال التازي؛
- **منصات المتخصصة في مواد البناء**، التي تقدم خدمات تخزين ومناولة هذه المواد، إضافة إلى أشغال تحويل البعض منها إلى منتجات شبه جاهزة، وكذا بمجالات بيع ومراقبة البضائع. هنا أيضا يمكن إنشاء وحدة بمركز البحراوي وأخرى بعين عتيق.

خريطة 3 : خريطة المواقع الصناعية

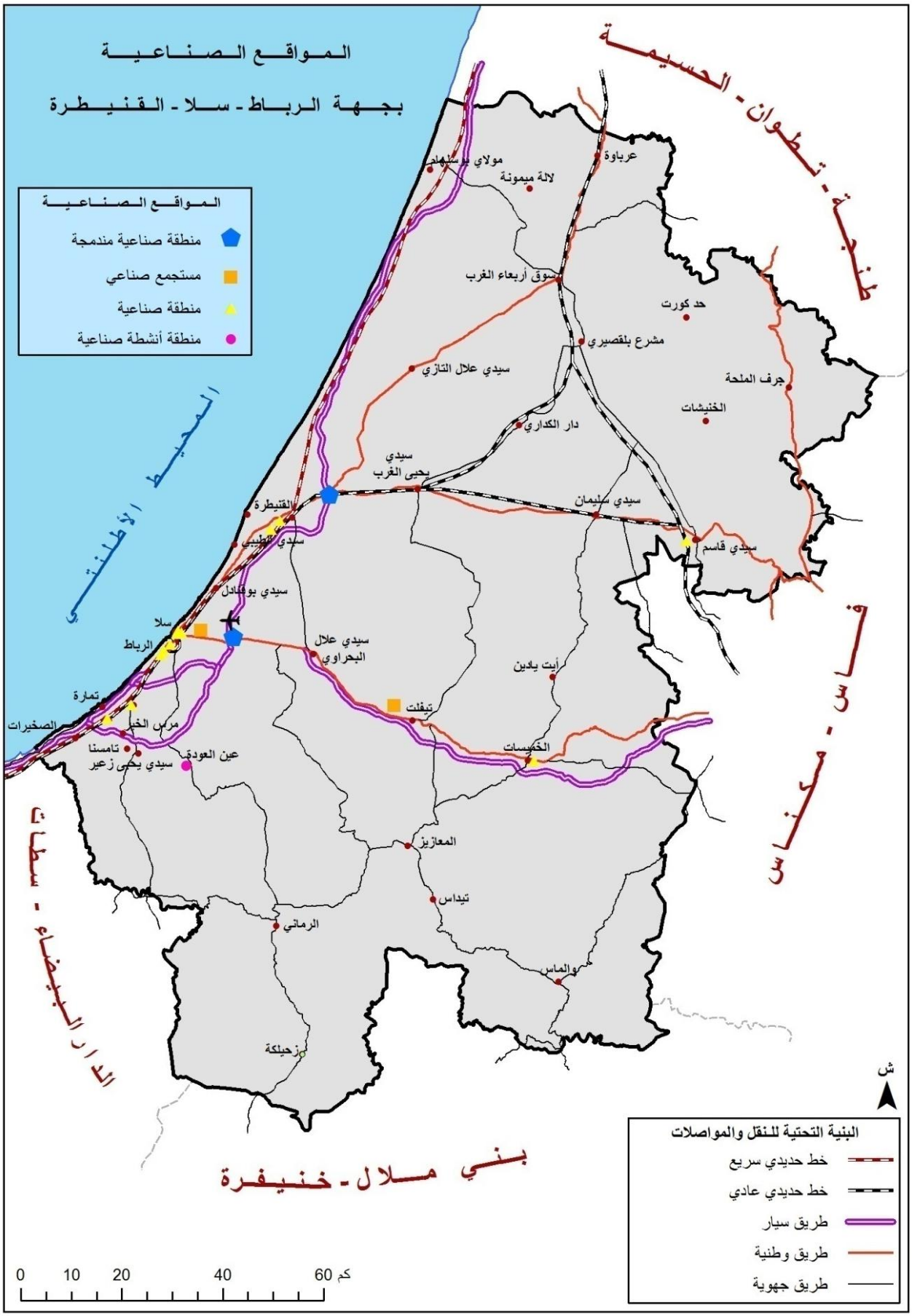

3.5- توفير الموارد البشرية الكافية عددا والمؤهلة تقنيا

تعتمد استراتيجية إنعاش وتنمية القطاع الصناعي، في جميع الحالات، على توفر موارد بشرية ذات كفاءات مختلفة تتناسب مع متطلبات الصناعات الحديثة، مما يستلزم **تقوية منظومات التكوين المهني في كافة المستويات ومختلف الشعب** التي تحتاجها هذه الصناعات، **في ميادين الهندسة والتقنيات المتقدمة والتدبير والقضايا القانونية والمالية والاجتماعية**. يقتضي ذلك أيضا تقريب عالم التكوين بعالم المقاولات الصناعية من أجل ضبط التنسيق بينهما، في إطار معاهدات تشاركية تحدد نوعية الموارد المطلوبة ومقتضيات تشغيلها. ففي هذا الصدد، يظهر أن جهة ر.س.ق تمتلك عدة مقومات لتفعيل هذا المسعى، نظرا لما يتوفر لديها من مؤسسات للتعليم والتكوين التقني في كل المستويات المطلوبة.

4.5- نشر الصناعة بالمناطق الداخلية

من أجل تخفيف التركز المفرط للصناعة الجهوية بالساحل الجنوبي الغربي، **ينبغي إنشاء قاعدة صناعية بالمدن الداخلية من أجل تمتين اقتصادها ومنحها بذلك القدرة على تأطير مجالاتها بشكل أفضل**، علاوة على ما تقوم الصناعة من تنشيط جدي للفلاحة والتجارة ومختلف الخدمات، وكذا على ما تقدمه من مناصب شغل، وبالتالي تقليل مستوى البطالة والهجرة وما توفره من أجور يكون لها تأثير بالغ على تثبيت السكان وتحسين مستوى عيشهم.

إن إنعاش النشاط الصناعي بالمناطق الداخلية من شأنه أن يدمجها بشكل وثيق بالمناطق الساحلية، وبالتالي، أن **يخفف من أشكال عدم التوازن الصارخ** الذي يوجد بين هذين المجالين. فمن أجل إحداث هذا التغيير وتشجيع الاستثمار على إنشاء المصانع في المناطق الداخلية، يتوجب القيام بأربعة أنواع من المبادرات :

- **تأهيل المنطقة الصناعية** بكل من الخميسات وس. قاسم من أجل جعلهما قادرتين على تقديم الخدمات اللازمة للمؤسسات، وبالتالي تكتسبان نوعا من الجاذبية في هذا الباب؛
- **إنعاش المستجمع الصناعي لعين جوهرة** الذي يتوفر على إمكانات هامة لاستقبال مؤسسات صناعية متنوعة؛
- **هيكلة النويات الصناعية** الموجودة بمراكز س. علال التازي وسوق ثلاثاء الغرب ودار الكداري ومشرع بلقصيري وللا ميمونة، من أجل تقوية الصناعات الغذائية التي تتوفر بها واستقبال صناعات أخرى لها علاقة بالنشاط الفلاحي أساسا، خاصة وأن سهل الغرب مقبل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل متواصل؛
- **إحداث مناطق صناعية** بمدن س. سليمان، تيفلت، س. يحيى، جرف الملحة، البحراوي والرماني.

في الجملة، تواجه عملية تنمية الصناعة بالجهة مجموعة من التحديات، في مقدمتها توفير الموارد البشرية الجيدة التأهيل، والتثمين الأمثل للفرص التي تتيحها الأسواق الداخلية والخارجية، وما يتطلبه ذلك من جهود للابتكار والتميز من قبل المؤسسات الصناعية، ناهيك عن ضرورة تعبئة الرساميل اللازمة قصد تنمية الاستثمار في مختلف الصناعات المعتادة والجديدة، وذلك في جميع ربوع الجهة.

الفصل الرابع

بناء صرح سياحة جهوية مندمجة، رفيعة المنتجات ومتكاملة المجالات

رغم توفر جهة ر.س.ق على إمكانات سياحية أكيدة، فإن هذا النشاط يبقى قطاعا هامشيا جدا في الاقتصاد الجهوي، لا تزيد مساهمته فيه عن 1,24% (2015)، وهي نسبة لم تتحسن منذ نهاية العقد الماضي[4]. مع ذلك، فإن الجهة توجد في الرتبة الرابعة بين الجهات المغربية، بحصة تناهز 9,3% من الناتج السياحي الوطني، مما يدل على مدى تركز هذا النشاط في بعض المناطق السياحية الكبيرة[5]، من ناحية، ويشير إلى محدودية الجهود المبذولة لإنعاش سياحة نشيطة ومتنوعة تشمل مختلف المكونات الترابية للجهة، من ناحية أخرى.

1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي

- **طاقة إيواء سياحية محدودة، قليلة التنوع وبطيئة النمو**

بلغ عدد المنشآت السياحة المصنفة بالجهة 90 وحدة في بداية 2017، تمثل الفنادق، بكل رتبها، نسبة 2/3 بينما يتألف 1/3 الباقي من دور الضيافة أساسا (24 من 30). تزايد هذا العدد بشكل بطيء (96%) بين 2001 و 2017، في حين تضاعف العدد أكثر من 6 مرات على الصعيد الوطني، مما جعل حصة جهة ر.س.ق في المجموع المغربي تتراجع من 7,8% إلى 2,4% فقط! وفي نفس الفترة، نمت الطاقة الإيوائية، أي عدد الأسرة السياحية، بأقل من النصف، مقابل مرتين ونصف بالنسبة للمغرب ككل (أي 5 مرات أسرع)، مما قلص وزن ر.س.ق من 6% إلى 3,5%. بهذا الرصيد المتواضع جدا، لا تحتل الجهة سوى الرتبة الثامنة بين الجهات السياحية[6].

- **حركة سياحية متواضعة وشبه راكدة**

خلال عقد 2006-2016، جاء معدل عدد السياح بالجهة نحو 368.000 فتراجعت حصتها في المجموع الوطني من 7,1% إلى 5,6%. موازاة مع ذلك، تغيرت بنية مصادر السياح، في اتجاه تنامي السياحة الداخلية التي ارتفعت نسبتها من 1/3 إلى أزيد من النصف في مجموع المقيمين بالمنشآت السياحية المصنفة، متنقلة من 127.000 إلى 198.000 سائح، في حين تراجع عدد السياح الوافدين من الخارج من 243.000 إلى 176.000 (ناقص 28%).

- **مدة إقامة سياحية قصيرة نسبيا**، إذ أن متوسطها لم يزد عن يومين إلا قليلا، مقابل 3 أيام ونيف على الصعيد الوطني. وقد بلغ عدد الليالي السياحية المسجلة بالمنشآت المصنفة 773.000 في المتوسط بين 2006 ونهاية 2016، وهو ما مثل بين 5,4% سنويا من المجموع الوطني، خلال هذه الفترة.
- **تركز جل النشاط السياحي الجهوي بالعاصمة**

[4] عن النشرة الإحصائية السنوية للمغرب، الحسابات الجهوية – 2017، ص. 635.

[5] تأتي جهة الرباط-سلا-القنيطرة بعيدا وراء جهات مراكش-أسفي (27,3%) والدار البيضاء-سطات (19,4%) وسوس-ماسة (16,5%)، لكن متقدمة على جهات طنجة-تطوان-الحسيمة (9%)، وفاس-مكناس (7,6%).

[6] قبل جهة بني ملال-خنيفرة (2,3%) والجهات الصحراوية الثلاث مجتمعة (2,1%).

تتميز الحركة السياحية الجهوية، المحدودة أصلا، بتركزها الشديد في الرباط، حيث توجد 3/5 المنشآت و 7/10 الطاقة الإيوائية و 4/5 السياح والليالي التي يقضونها بالجهة. إذا أضفنا إلى ذلك حصص القنيطرة والصخيرات-تمارة وسلا، نجد أن تقريبا كل النشاط السياحي يتم على الساحل الجنوبي، بينما تبقى المناطق الأخرى، شمالا وشرقا وجنوبا، عبارة عن "خواء" سياحي فسيح، بلا حدود.

جدول 8 : بنيات الاستقبال والحركة السياحية بالجهة (نهاية 2016)

عمالة أو إقليم	المنشآت السياحية		الطاقة الإيوائية		السياح		الليالي السياحية		متوسط الليالي/سائح
	العدد	%	عدد الأسرة	%	العدد	%	العدد	%	
الرباط	54	60,0	5974	70,1	301986	80,8	625600	79,4	2,07
القنيطرة	11	12,2	817	9,6	39713	10,6	85378	10,8	2,15
الصخيرات-تمارة	11	12,2	1129	13,3	24050	6,4	62745	8,0	2,61
الخميسات	5	5,6	396	4,6	6736	1,8	11241	1,4	1,67
سلا	9	10,0	203	2,4	1403	0,4	2976	0,4	2,12
الجهة	**90**	**100**	**8519**	**100**	**373713**	**100**	**787940**	**100**	**2,11**

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للمغرب – 2017.

2- إشكالية إنعاش القطاع السياحي بجهة ر-س-ق

يشكل ضعف القطاع السياحي في جهة تزخر بالموارد المتنوعة والإمكانات الأكيدة **مفارقة صارخة للغاية**، وهو ما يعني أنه لم يلق الاهتمام الضروري والمقاربة المناسبة لتنمية عناصره وتفتيق طاقاته وسبر مكامنه. ذلك أن هذا المسعى يحتاج إلى **تصحيح جذري في الرؤية وتخطيط طموح لمشاريع مفيدة، وجرأة مستدامة لتنفيذها**.

1.2- ضرورة الانتقال من حالة "استغلال الريع" إلى مرحلة التثمين الأمثل للقدرات السياحية

لحد الآن، وعلى مدى عقود متوالية، يظهر أن القطاع السياحي **قد تطور بطريقة شبه عفوية**، اعتمادا على **استغلال أشكال من الريع** تمثله بعض المواقع والمنشآت التاريخية الهامة، دون استثمارات مكلفة، مع **تركيز الاهتمام على العاصمة**، في حين **ظلت مؤهلات كثيرة**، ذات قيمة أكيدة في **حالة إعداد سطحي أو بوار كلي**، كل هذا في خضم سياق سياحي متطور، توسع فيه القطاع بدرجات متفاوتة في مناطق مغربية أخرى أجادت تثمين رصيدها فرسخت مكانتها كأقطاب سياحية وازنة على الصعيدين الوطني والدولي.

2.2- تصحيح الرؤية السياحية الاستشرافية وتنفيذ خطة تنموية جسورة

يتطلب تحسين أوضاع القطاع السياحي الحالية، الموسومة بشتى أشكال الركود والقصور، **بلورة استراتيجية طموحة في أهدافها، واقعية في مقترحاتها، مقدامة في تنفيذها، مسلحة بما يلزم من الإرادة المستنيرة وتتمتع بما يكفي من المعرفة الدقيقة** بكافة المؤهلات والقدرات القابلة للتعبئة الجيدة عبر مختلف مناطق الجهة، بغية **بناء صرح سياحي متين** يبرز كل معالم المخزون التاريخي الثري، والتراث الثقافي الأصيل، والرصيد البيئي المتنوع، في حلة تمزج بين المتعة والترفيه وتغذية الفكر والروح. ولعل أبرز جوانب هذه

الخطة تتجلى في المرتكزات التالية :

- **التخلي عن مواقف مبدئية واعتبارات مفاهيمية ذات طابع محافظ** تتمسك باستغلال المنتجات السياحية الاعتيادية التي تعتبر أنها أبانت عن جودتها ومردوديتها عبر العقود المنصرمة، خاصة وأن الاستفادة منها لا تكلف إلا القليل من الاستثمار، ولا ينطوي على أية مراهنة أو خسارة حتى عندما يتضح أن مستوى المردود في تناقص يؤشر عليه ركود عدد السياح أو تناقصه. **فهذا يضفي على هذه "المناجم" السياحية صفة "ريع أبدي"**، مما يثبط كل إرادة في تجديد ما هو كائن أو البحث عن الاستثمار في مجالات أخرى تستوجب **بذل جهود جمة وصياغة رؤية مبتكرة، ومثابرة مستدامة**، قد تجعلها أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مقارنة من "الحقول القديمة" والدروب المطروقة.
- **تعبئة كافة المؤهلات المتاحة** التي هي في الواقع متعددة ومتنوعة ومتكاملة، إذا ما تمت مقاربة تثمينها المثلى والمتفاعلة بأسلوب جديد يتوخى **المساهمة الفعلية من كافة الأطراف**، في القطاعين العمومي والخصوصي معا، في إطار شراكات تشاورية متنوعة.
- **توسيع آفاق الإعداد السياحي** حتى يشمل، بالإضافة إلى العاصمة ومحيطها، حيث تركزت كل التجهيزات، المناطق الساحلية الشمالية وكذا الأرجاء الداخلية التي تختزن رصيدا سياحيا هاما ومتنوعا دون أن تحظى بالاهتمام المناسب والاستثمار المواكب لإبراز قدراتها التي يمكن أن تجعل منها أقطابا سياحية ذات إشعاع أكيد داخل الجهة وخارجها.
- **تقوية تنويع وابتكار بنيات الاستقبال السياحي** في تلاؤم مع تنوع المجالات الجغرافية، الحضرية منها والقروية، مع الأخذ بعين الاعتبار تباين أصناف الزبناء على مستوى الجهة والوطن والخارج، ومميزاتهم الاجتماعية والثقافية.

يتجلى إذن، إذا أن الهدف الرئيسي من خطة تنمية السياحة هو **تمكين كافة مناطق الجهة من الاستفادة من هذا النشاط عن طريق إعداد ترابها وتعبئة مواردها**، فتنشأ مجالات سياحية متنوعة تساهم كل منها في إبراز الرصيد المعماري والبيئي والثقافي التي تتوفر عليه مناطق الجهة برمتها في منظومة تكاملية شاملة.

3- الخطط السياحية ومبادرات إنعاش القطاع

خلال العقد الحالي، عرفت الجهة تصميمين لإنعاش القطاع السياحي في إطار "الرؤية الوطنية للسياحة في أفق 2020".

1.3- برامج العمل السياحي "للجهتين السابقتين"

بلورت الشركة المغربية للسياحة (SMIT) برنامجي عمل لكل من جهة الرباط-سلا-زمور-زعير والغرب-شراردة-بني احسن، اشتمل على نحو 80 مشروعا، خصص نصفها لمحور

التنشيط والرياضة والترفيه مستحوذة على 9/10 الاستثمارات الإجمالية المرتقبة. وقد ترجمت هذه المشاريع إلى معاهدات مبرمجة بين الوزارة ومختلف الشركاء المرتقبين. لكن في حين أن البرنامج الخاص بالجهة الشمالية القديمة تمت المصادقة عليه من أجل تنفيذه، فإن مثيله بالنسبة للجهة الجنوبية تعثر فلم يحظ بالمصادقة. كيفما كان الحال، فإن هاذين التصميمين لم يؤديا إلى تهيئة سياحية هامة غيرت معالم القطاع.

2.3- مخطط تنمية المنتوج السياحي الجهوي

بعد إدماج الجهتين السابقتين في الجهة الحالية، الرباط-سلا-القنيطرة، أعادت الشركة السياحية المذكورة صياغة مخطط جديد للجهة الجديدة، حتى يكون ملائما لمؤهلاتها واتساع رقعتها وتنامي مواردها البشرية والمالية، علاوة على تقوية الصلاحيات التي أصبحت المؤسسة الجهوية تتوفر عليها في إطار مشروع الجهة المتقدمة، من ناحية، ومستجيبا للتحولات التي طرأت على أشكال الطلب السياحي، الداخلي والخارجي، بغية "تقديم منتجات سياحية متنوعة مدروسة وجذابة"، مع جعلها متكاملة فيما بينها، على مستوى الموضوع والمكان، من ناحية أخرى.

لذا اشتغلت هذه الشركة على صياغة نظرة سياحية جديدة تهدف إلى تقديم منتوج سياحي مهيكل ومتكامل من حيث مضمونه وتنظيمه وتوزيعه الجغرافي، على عكس المقاربة السابقة التي كانت تعتمد على بيع منتجات مجردة تفتقر للجودة والوضوح والبعد التكاملي. تشتمل هذه الخطة السياحية الجهوية على 85 مشروعا، مختلفة من حيث حجمها ونوعها وموقعها، بغلاف مالي يقدر بنحو 11 مليار درهم، يتكلف القطاع الخاص بأزيد من 4/5 المبلغ (8,8 مليار) بينما يعنى القطاع العمومي ب 1/5 الباقي (حوالي مليارين).

من الملاحظ أن ما يقرب من 9/10 الاستثمارات المبرمجة خصصت لمشاريع تنجز بالشق الجنوبي من الجهة، أساسا بالرباط (2/3) وسلا (حوالي 14%)، مقابل أكثر قليلا من 1/10 بالنسبة للشق الشمالي حيث تتركز مجمل المشاريع المقترحة بمدينة القنيطرة.

جدول 9 : عدد المشاريع وتمويلها المرتقب ضمن خطة تنمية المنتوج السياحي الجهوي

عمالة أو إقليم	عدد المشاريع	التمويل (مليون درهم)					
		القطاع العمومي		القطاع الخصوصي		المجموع	
		المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الرباط	15	1601,7	79,7	5660,0	64,5	7261,7	67,4
سلا	17	330,1	16,4	1172,4	13,5	1502,5	13,9
الرباط وسلا	7	9,7	0,5	22,0	0,25	31,7	0,3
الخميسات	16	15,0	0,75	517,5	5,9	532,5	4,9
الصخيرات-تمارة	7	14,5	0,7	34,0	0,4	48,5	0,45
القنيطرة وس. سليمان	19	28,0	1,4	1360,5	15,5	1388,5	12,9
س. قاسم	3	9,5	0,5	6,0	0,07	15,5	0,14
القنيطرة وس. قاسم	1	1,0	0,05	0	0	1,0	0
الجهة	**85**	**2009,5**	**100**	**8772,4**	**100**	**10781,9**	**100**

المصدر : الشركة المغربية للسياحة، جهة ر-س-ق.

يتجسد الهدف الأساسي الذي ترمي إليه خطة تنمية السياحة بالجهة إلى **بناء قطب سياحي** كبير، ذي بعد وطني ودولي، **على ضفتي مصب بورقراق** حيث يتركز رصيد تاريخي وثقافي هائل، متنوع ومتميز، في محيط طبيعي عالي الجودة. لذا، فإن جل الجهود والاستثمارات يلزم أن تصرف هنا، مما دفع بواضعي الخطة إلى تخصيص أزيد من 4/5 تمويل المشاريع الجهوية لهذا الموقع بالذات، مع مساهمة قوية للقطاع العمومي.

أما القطاع الخصوصي، فإن الخطة تراهن على استدراج استثماراته لتنفيذ تقريبا كل المشاريع السياحية بالمناطق الداخلية، والحالة أن مساهمة القطاع العمومي تكون هنا، في الواقع، أكثر ضرورة وفعالية.

4- المشاريع السياحية الأساسية الجاري تنفيذها بالجهة

من أجل تجسيد المشاريع التي نصت عليها الخطة السياحية الجهوية، تم توقيع عدد من اتفاقيات شراكة بين الوزارات المعنية مباشرة بتنفيذها (السياحة، الثقافة، الإسكان، الصناعة التقليدية أساسا)، من ناحية، والجماعات الترابية التي تحتضن هذه المشاريع (الولاية، المجلس الجهوي، المجالس الإقليمية والمجالس الجماعية)، من ناحية أخرى. وسعيا إلى الفعالية المثلى والشفافية في تنفيذ المشاريع، أنشئت مؤسسات خاصة أسندت إليها هذه المهام، منها وكالة تهيئة وادي بورقراق وشركة تهيئة الرباط وناحيتها.

1.4- أعطيت الأسبقية للبرامج المتعلقة بالرباط وسلا، مع مصب نهر بورقراق

نظرا لأهمية إمكانات هذا الموقع على كافة المستويات، ولما ينتظر أن ينجم عن ذلك من إسقاطات اقتصادية واجتماعية وثقافية ذات بعد جهوي كبير. ويمكن التأكيد على ثلاثة أوراش هامة يتطلب إنجازها حقبة طويلة ورساميل معتبرة :

- **مشروع تهيئة وادي بورقراق** الذي يمتد على نحو 6.000 هـ، الهادف إلى إحداث تحول عميق لهذا المجال الوسيط، الواقع بين حاضرتي الضفتين، وذلك عن طريق إنجاز مشاريع سياحية واقتصادية وثقافية ورياضية وسكنية متنوعة؛
- **إعداد كورنيش الرباط** على الساحل الممتد من مصب النهر حتى الهرهورة. يشتمل هذا المشروع على إنجاز عدد من المنشآت الفندقية الممتازة وتجهيزات رياضية وأخرى للترفيه والتجارة والخدمات وغيرها؛
- **إعداد ساحل بوقنادل** على مساحة 480 هـ في موقع شاطئ الأمم، متضمنا منطقة سكنية متنوعة، وأخرى سياحية، إضافة إلى ملعب للكولف ومناطق للتنشيط والتجارة.

2.4- مشاريع إعادة الهيكلة

تشتمل هذه المشاريع على عمليات ترميم وتجديد الرصيد المعماري والمحافظة عليه. فهي مشاريع ذات صبغة ثقافية أساسا الهدف منها إبراز أهمية المعالم التاريخية والعمرانية التي تزخر بها مدينتا الرباط وسلا، وإعادة الاعتبار لها بغية بلورة بعدها السياحي الممتاز :

- **أشغال رد الاعتبار للمدينتين العتيقتين** المشتمل على عمليات ترميم الأسوار ومنشآت تاريخية مختلفة، وتحسين الإطار المبني (تخفيف الكثافة السكانية بالأحياء المكتظة، ترميم البنايات الآيلة للسقوط)، إعداد المحاور التجارية الكبيرة وتحسين واجهات المحلات، إعداد الساحات، صيانة المدارس، تعزيز الإنارة وترصيف الأزقة بصفة موازية، وهناك أشغال تعنى بتسهيل الولوج إلى المدينة العتيقة وأخرى لإعداد مساحات لتوقيف السيارات عند الأبواب؛
- **أشغال رد الاعتبار وتجديد المركز العصري بالرباط** الواقع داخل الأسوار الموحدية : ترميم الأسوار والبوابات، تهيئة موقع شالة الأثري (مآثر رومانية ومرينية) وكذا ساحة صومعة حسان.

3.4- إعداد تجهيزات حضرية كبيرة

الهدف منها تسهيل حركة المرور داخل المدن وكذا تحسين مستوى الخدمات والتجارة :

- تمديد شبكة الطرام في كل من الرباط وسلا وذلك بإحداث خطوط جديدة تصل أحياء الأطراف بالمركز الحضري؛
- إنجاز أشغال هامة لتحسين حركة المرور، عن طريق توسيع الشوارع والمحجات، وإعداد مناطق لتوقيف السيارات، سطحية أو تحت الأرض؛
- إنجاز الطريق السريع الداخلي، بين الرباط وتمارة؛
- إحداث الخط الحديدي السريع (الرباط – طنجة)؛
- توسيع وتحديث المطار؛
- تهيئة مجالات لاستقرار المراكز التجارية والشركات الكبرى.

5- أقطاب جذابة ومجالات سياحية متكاملة

1.5- تثمين المؤهلات السياحية المحلية

تمثل تعبئة مختلف القدرات السياحية، الطبيعية والتاريخية والثقافية والعمرانية منها، إضافة إلى تنمية الأنشطة التجارية والترفيهية، الوسيلة المثلى لوضع أسس حركة سياحية قوية تعرض معالم ومنتجات ذات جاذبية هامة في مختلف مناطق الجهة. **فالهدف الأساسي من استراتيجية الإعداد السياحي هو التمكن من بلورة مجالات سياحية متميزة ذات أصالة خاصة**، متكاملة فيما بينها ومتفاعلة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وكذا مع المناطق السياحية الجهوية القريبة والبعيدة، وبالخصوص المجاورة (الدار البيضاء وسايس فاس-مكناس وطنجة-تطوان-سبتة).

تنبني أشكال السياحة المعتمدة بموارد الطبيعة على تعبئة وتجهيز المواقع المرتبطة بعنصر الماء (البحر، البحيرات، المرجات، المياه المعدنية ...) وكذلك بالغطاء الغابوي والمناظر الزراعية (خاصة بسهل الغرب). أما الأشكال السياحية الثقافية فتجد لها مقومات شتى (وفرة

المعالم التاريخية والعمرانية، الفنون، الحرف، المتاحف، المواسم ...). فالتركيب الذكي لكل هذه العناصر يسمح بتأليف معروضات متميزة وإعداد مجالات سياحية جذابة.

2.5- المجال السياحي الأوسط : ثقافة، ترفيه، صحة وأعمال

يتجسد هذا المجال في الرباط وسلا حيث تتركز جل المعالم الثقافية والعمرانية والتجارية التي تجعل منه قطبا سياحيا مرموقا على كافة المستويات : الإرث التاريخي العريق والرصيد المعماري القيم (قصبة لوداية، المدينتان العتيقتان، المركز العصري، شالة).

- أهم بنيات الاستقبال السياحي، من فنادق ومطاعم وأماكن الترفيه؛
- تجهيزات تجارية وخدماتية وبنكية هامة؛
- تجهيزات ثقافية متعددة؛
- مشروع تهيئة وادي بورقراق والكورنيش؛
- وسائل النقل (طرام، حافلات ...)؛
- حدائق عمومية جديدة؛
- تجهيزات رياضية هامة؛
- منشآت صحية متخصصة.

3.5- المجال السياحي الساحلي : الاستحمام والترفيه

تتوفر الجهة على واجهة بحرية ممتدة على نحو 170 كم، بها عدد هام من الشواطئ، مما يعطيها قيمة استحمامية هامة، مع تنمية أنشطة الرياضات المائية والصيد والترفيه. ويمكن التعرف على شطرين مختلفين في هذا الساحل من حيث مستوى التجهيز والحركة السياحية :

- **الشطر الجنوبي**، الواقع بين المهدية شمالا والصخيرات جنوبا. بدأ تجهيز هذا الساحل لفائدة المعمرين القدامى القاطنين بالرباط والقنيطرة. ثم تكاثف وتنوع هذا التجهيز خلال العقود الأخيرة موازاة مع تكاثر السكان بالمدن وتعدد رغباتهم الاستحمامية والترفيهية. وتعزز هذا الإعداد، في الفترة الأخيرة، بتهيئة وتجهيز كورنيش الرباط الذي أحدث قطبا سياحيا وترفيهيا متناميا لفائدة سكان العاصمة والمدن المجاورة لها. كذلك الشأن بالنسبة لتجهيز ساحل بوقنادل والمهدية. ويمثل مشروع ترميم وإصلاح القصبات الواقعة على الساحل (المهدية، تمارة، الصخيرات) وإعادة تشغيلها لأهداف ثقافية (متاحف، فضاءات للعروض والمؤتمرات واللقاءات)، تقوية لسياحة الاستجمام والترفيه ومكملا لها.
- الشطر الشمالي، الممتد من مصب سبو حتى إقليم العرائش. نظرا لغياب مراكز حضرية على هذا الساحل، وهيمنة الاقتصاد الفلاحي على سهل الغرب الضعيف التمدين، فإن هذا الساحل لم يحظ بتجهيزات سياحية هامة، رغم إمكاناته المتنوعة في هذا المجال. يمثل مركز مولاي بوسلهام، الغني بشاطئه الممتد وبموقع المرجة الزرقاء، مجالا استحماميا

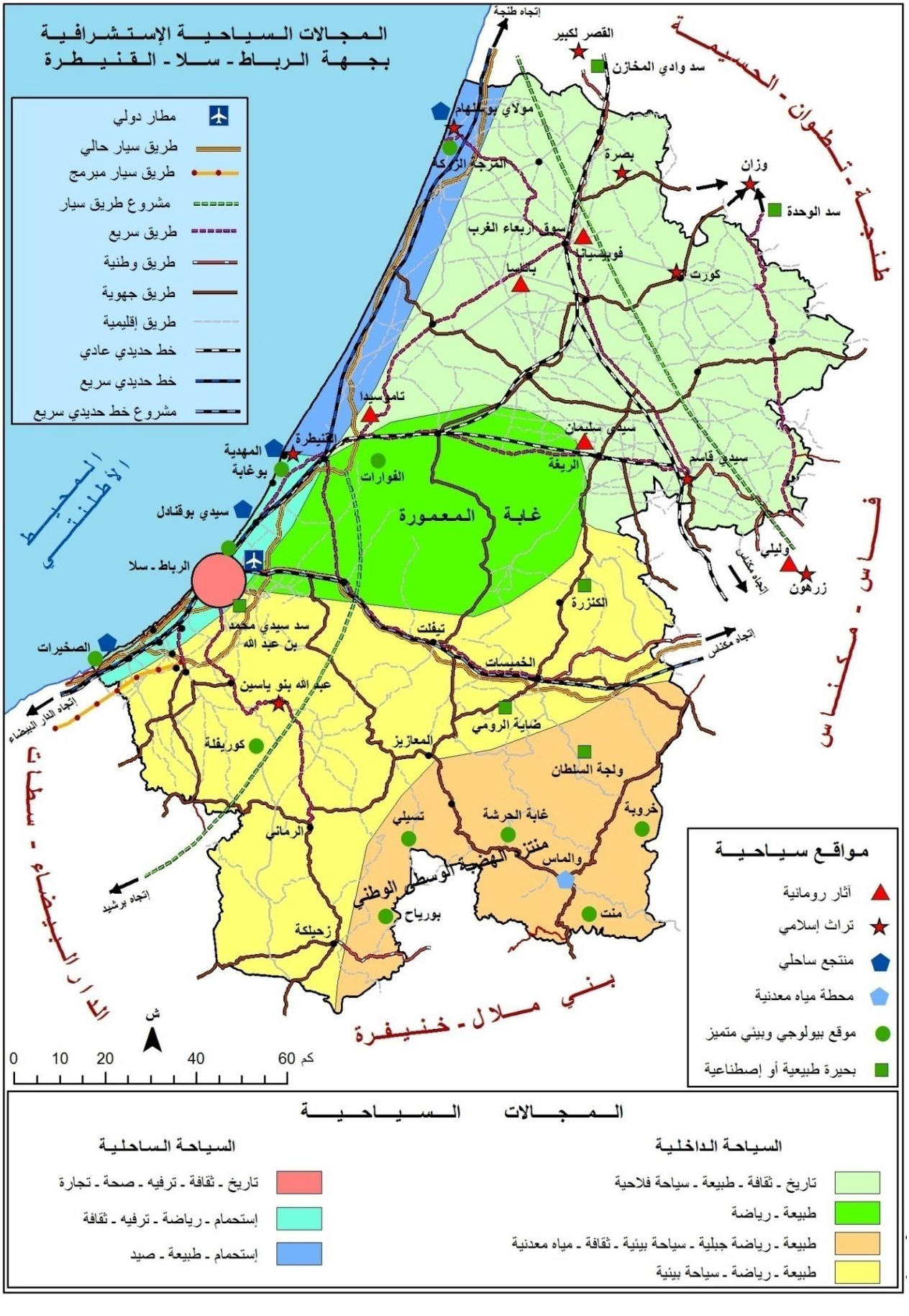
المجالات السياحية الإستشرافية
بجهة الرباط - سلا - القنيطرة
مطار دولي
طريق سيار حالي
طريق سيار مبرمج
مشروع طريق سيار
طريق سريع
طريق وطنية
طريق جهوية
طريق إقليمية
خط حديدي عادي
خط حديدي سريع
مشروع خط حديدي سريع
طنجة - تطوان - الحسيمة
فاس - مكناس
الأطلنتي
المحيط
إتجاه طنجة
القصر لكبير
سد وادي المخازن
مولاي بوسلهام
المرجة الزرقاء
بصرة
وزان
سد الوحدة
سوق أربعاء الغرب
فوبلديتا
باكليا
كورت
تامواسيدا
القنيطرة
المهدية
بوغابة
سيدي سليمان
الريغة
سيدي قاسم
الفوارات
غابة المعمورة
سيدي بوقنادل
الرباط - سلا
وليلي
زرهون
إتجاه مكناس
الكنزرة
سد سيدي محمد بن عبد الله
تيفلت
الصخيرات
الخميسات
إتجاه مكناس
عبد الله بنو ياسين
إتجاه الدار البيضاء
ضاية الرومي
المعازيز
كوريفلة
ولجة السلطان
خروبة
تسيلي
غابة الحرشة
الرمانى
منتزه والماس
الهضبة الوسطى الوطني
إتجاه برشيد
بورياح
منت
زحيلكة
الدار البيضاء - سطات
بني ملال - خنيفرة
ش
0 10 20 40 60 كم
مواقع سياحية
آثار رومانية
تراث إسلامي
منتجع ساحلي
محطة مياه معدنية
موقع بيولوجي وبيئي متميز
بحيرة طبيعية أو إصطناعية
المجالات السياحية
السياحة الداخلية
تاريخ - ثقافة - طبيعة - سياحة فلاحية
طبيعة - رياضة
طبيعة - رياضة جبلية - سياحة بيئية - ثقافة - مياه معدنية
طبيعة - رياضة - سياحة بيئية
السياحة الساحلية
تاريخ - ثقافة - ترفيه - صحة - تجارة
إستحمام - رياضة - ترفيه - ثقافة
إستحمام - طبيعة - صيد

هاما بالنسبة للشرائح المجتمعية المتواضعة. ومن شأن **إعداد محطة استحمامية مرموقة** بهذا الموقع ذي البيئة المتميزة، القريب من الطريق السيار ومن سكة الحديد، أن يحدث هنا **قطبا سياحيا كبيرا** لفائدة سكان الغرب الذين يتزايد عددهم باستمرار وتتنامى فيه عدة مدن، علاوة على الخزان السكاني الكبير الذي يمثله الثنائي الحضري بفاس ومكناس. وقد تزيد أهمية هذا الموقع في حالة شق الطريق السيار المبرمج الواصل بين سايس والعرائش. ومما يدعم الجانب السياحي هنا تنفيذ **مشروع تهيئة المرجة الزرقاء ذات القيمة البيئية والبيولوجية الفريدة**، علاوة على تنشيط حركة الصيد وتنويع الاقتصاد الزراعي.

4.5- المجال السياحي الأوسط : طبيعة وثقافة ورياضة

بين سهل الغرب شمالا ومنطقة الهضاب جنوبا، وبين الساحل غربا ووادي بهت شرقا، يبرز مجال طبيعي فريد من نوعه تمثله غابة المعمورة وهوامشها. يتميز هذا المجال بكونه محاطا بسبل مواصلات هامة، كما تقع على جوانبه مدن عديدة أهمها القنيطرة وسلا والرباط وتمارة على الساحل، وكذا س. سليمان وس. قاسم وس. يحيى شمالا، والبحراوي وتيفلت والخميسات جنوبا. **تتمثل مقومات السياحة هنا في غابة المعمورة أساسا**، إضافة إلى مجموعة من **المواقع المائية الهامة** (ضاية الرومي، بحيرة سدي القنصرة وولجة السلطان) وما يمكن أن يقام عليها من تجهيزات رياضية وترفيهية، ومنتجات الحرف التقليدية، ومنتجات ومشاهد الزراعة السقوية (مغارس أشجار الفواكه، حقول الأرز وقصب السكر...)، إضافة إلى بعض المعالم العمرانية والخدمات التي تتوفر عليها المدن المجاورة.

5.5- المجال السياحي الجبلي : طبيعة وثقافة وترفيه ومياه معدنية

تتخذ الهضاب الجنوبية شكل جبال تتجاوز 1000 م من الارتفاع، وذلك في الزاوية الجنوبية الشرقية من الجهة، تتميز بتضاريس وعرة من حيث تعمق الأودية وشدة الانحدارات، مكسوة في جزء كبير منها بغابات البلوط أساسا، مما يولد مشاهد طبيعية رفيعة تمثل مجالا سياحيا من الدرجة الأولى، يعتمد على ركيزتين أساسيتين :

- **السياحة البيئية** المرتبطة باكتشاف معالم الغطاء النباتي والوحيش، وهو ما يرتقب أن يتعزز مع **إنشاء منتزه وطني** في منطقة والماس يشتمل على مجموعة من المواقع البيئية المصنفة، وكذلك مع بناء سدود تحجز وراءها حقينات مائية هامة يمكن تجهيزها لأجل الرياضة والاستجمام؛
- **سياحة المياه المعدنية** المعتمدة على المياه الباطنية بناحية والماس تارملات حيث ينبغي **إنشاء محطة استحمامية جبلية**، فريدة من نوعها بالمغرب.

فمن شأن هذه الثروات السياحية وتثمينها الأمثل، إمكانية انطلاق حركة سياحية جبلية هامة بالمنطقة، مما يساعد على إنعاش الحرف الصناعية المحلية وانتعاش الحركة التجارية وبذلك

إيجاد مناصب شغل عديدة ومتنوعة تخفف من أهمية نزوح الشباب في منطقة ذات كثافة سكانية ضعيفة.

6.5- المجال السياحي الغربوي : طبيعة وثقافة وسياحة فلاحية

إذا كانت منطقة الغرب لا تتوفر على مدن سياحية، فإنها تتضمن مجموعة من المواقع التاريخية الهامة، تعود إلى قرون عديدة، علاوة على مشاهد فلاحية متميزة.

تتعدد بسهل الغرب **المعالم التاريخية الرومانية** أهمها **موقع تاموسيدا** القريب من القنيطرة، وهو مركز عسكري وميناء نهري يمتد على نحو 15 هـ، كشفت فيه الأبحاث التاريخية عن معالم مختلفة تتمثل في معابد ومنازل وحمامات ومتاجر ومصنع لتمليح السمك. ويمثل **موقع باناسا**، الموجود على الضفة اليسرى لنهر سبو على بعد 17 كم من مشرع بلقصيري، أثرا تاريخيا هاما أظهرت الأبحاث فيه قطعا من الأسوار وساحة وأفرانا ومقابر ومعابد وحمامات ومنازل ومتاجر وفسيفساء ... على الضفة اليمنى لنهر بهت، قريبا من مدينة س. سليمان، يوجد **موقع ريغا**، حيث كشفت الأبحاث عن مبان ذات أعمدة ورسوم وفسيفساء. كذلك الشأن بالنسبة لموقع **فوبسيانا** بالقرب من سوق الأربعاء وغيرها من المواقع.

- أما بالنسبة **للآثار المعمارية الإسلامية**، فهناك ثلاثة مواقع ذات قيمة أكيدة، أهمها **مدينة البصرة** التي اعتبرتها الأبحاث عاصمة لدويلة إدريسية بالمنطقة (القرن العاشر الميلادي) تتوفر على أسوار وثكنات عسكرية وتجمعات سكنية، التي لم يبق منها إلا أطلال مختلفة. إلى جانب البصرة أظهرت الأبحاث آثار مدينة كورت القديمة وكذلك موقع عين قرواش على الضفة اليسرى لنهر ورغة (مدافن سعدية).

لا شك أن هذا الرصيد التاريخي الكبير والمتنوع يحتاج إلى تعميق الأبحاث وتنظيمها حتى تتكشف الثروة الثقافية الموروثة في سهل الغرب، مما يتيح تثمينها سياحيا مع إدماجها في رحلات تتكامل مع المواقع التي تجاورها من جهة الجنوب الغربي (سلا والرباط) أو من جهة الشرق (وليلي وزرهون)؛

- يسمح النشاط الفلاحي المتنوع بسهل الغرب ظهور أشكال من **السياحة المرتبطة بالزراعة**، تقوم على زيارة ضيعات فلاحية متخصصة في زراعة الأرز أو قصب السكر أو الكولزا أو مغارس البرتقال، مع فرصة تناول منتجاتها في عين المكان، إضافة إلى منتجات المطبخ المحلي، وكذا اقتناء منتوجات الصناعة التقليدية، وإمكانية الإقامة عند السكان.

إن تنمية النشاط السياحي خارج الرباط وما جاورها، مهمة تعتمد على تهيئة المجالات الداخلية والساحلية بما تحتاجه من تجهيزات قصد إبراز معالمها وجعلها متاحة للسياح، إضافة إلى تقديمها في إطار تكامل المواقع التاريخية والطبيعية والثقافية والترفيهية وغيرها.

الفصل الخامس

تقوية، تكثيف وتأهيل
بنيات النقل والمواصلات

مقارنة مع جل الجهات المغربية، تتوفر جهة ر.س.ق على بنية نقل جيدة على العموم، تتألف من شبكة طرق شديدة التفاوت من حيث الجودة والكثافة حسب المناطق، مما يحدث تباينات كبيرة في مستويات انفتاح أو انغلاق هذه الأخيرة ويؤثر كثيرا بالتالي في إمكانات تنميتها واندماجها في المجموع الجهوي.

1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي

- **تتألف شبكة الطرق من محورين رئيسيين من الطرق السيارة** (أو الجادات)، الممتدة على نحو 280 كم، أهمها المحور الساحلي الواصل بين طنجة وأسفي، الذي يسجل أكثف حركاته في المقطع الرابط بين العاصمتين الإدارية والاقتصادية، من ناحية، ثم المحور الداخلي بين الرباط وفاس، ومن بعدها المغرب الشرقي. وهذا يجعل من جهة ر.س.ق مجال تقاطع أساسي للطرق السيارة الوطنية، مما يسهل اتصالاتها بكافة أنحاء الوطن. تحظى الجهة أيضا **بشبكة طرق عادية يتجاوز طولها 5400 كم**، منها نحو 1/10 طرق وطنية، وحوالي 1/5 طرق جهوية، تبلغ نسبة المعبدة منها كلها 3/4، وهو ما يمثل 1/10 الطرق المعبدة بمجموع المغرب، على 2,5% فقط من مساحته الإجمالية. بذلك يكون **متوسط الطرق المعبدة بالجهة يناهز 23 كم لكل 100 كم²** (الكثافة الجغرافية) أي 6 مرات أفضل من المتوسط الوطني (6 كم)، **وحوالي كيلومتر واحد لكل 1170 نسمة** (الكثافة الاجتماعية) مقابل 1740 على الصعيد الوطني.

تتوزع هذه الشبكة بشكل غير متوازن تماما، إذ أن **المنطقة الساحلية**، التي **تتوفر فيها شبكة كثيفة نسبيا وذات جودة مقبولة**، تقابلها **مناطق داخلية تتناقص فيها كثافة هذه الشبكة ويسوء حالها** كلما تقدمنا نحو الأطراف الجنوبية والشرقية من الجهة.

- **للجهة خطوط سكة حديدية** تزيد عن 370 كم من الطول، أي **نحو 1/5 الشبكة الوطنية التجارية** (دون النقل المنجمي). ويتقاطع الخطان الوطنيان الرئيسيان في سهل الغرب، على مستوى المثلث المكون من محطات س.يحيى وس.قاسم ومشرع بلقصيري حيث تتوزع التيارات المتجهة إلى الشمال (طنجة) والجنوب (الرباط-الدار البيضاء-مراكش) والشرق (مكناس-فاس-وجدة). ولقد تعززت هذه الشبكة الحديدية أخيرا **بخط سريع سمح بتقليص مدة السفر بين الرباط وطنجة بنسبة كبيرة**، مجهز بمحطات عصرية، خاصة في العاصمة (المركز العصري وأكدال) وفي القنيطرة.
- **حظيت الجهة أيضا بتحديث وتوسيع مطار الرباط-سلا** الذي اكتسب بذلك تجهيزات هامة ساعدت على تنمية حركته التجارية وفتح خطوط إضافية مع الخارج والداخل. وقد بلغ عدد المسافرين به قرابة المليون سنة 2017، كما يرتقب أن تصل إلى 4 ملايين في نهاية العقدين المقبلين. لحد الآن تبقى حركة المطار متواضعة نسبيا (أقل من 5% من مجموع رواج المطارات المغربية)، وذلك بالنظر إلى جهة تأوي نحو 5 ملايين من السكان، أكثر من 7/10 يقطنون المدن، من ناحية، وتحتضن عاصمة البلاد وما تولده هذه الوظيفة من حاجات السفر، مغادرة واستقبالا، التي يستفيد منها مطار الدار البيضاء، مزاحما لمطار جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وما يتسبب فيه ذلك من عناء لمسافريها جوا.

2- إشكالية بنيات النقل بجهة الرباط-سلا-القنيطرة

رغم كون إعداد وتشييد بنيات النقل والمواصلات، التي تعتبر أداة حاسمة في تهيئة المجال، مهاما من اختصاص القطاع العمومي، بأبعاده الوطنية والجهوية والإقليمية والجماعية، فإن جهة ر.س.ق، كالجهات الأخريات، تتميز بتباينات هامة فيما يتعلق بكثافة وجودة هذه البنيات حسب المناطق، اعتبارا لاختلاف المواقع والمعطيات الجغرافية وكثافة السكان ومستوى التمدين وأهمية ونوع الاقتصاد ...

يلزم التأكيد على أن **الجهة**، نظرا لعدم توفرها على ميناء تجاري ولا تمتلك إلا مطارا محدود الرواج، **تعتمد كليا على السبل البرية في مجالات النقل والمبادلات، وبالدرجة الأولى على الطرق بكل أصنافها**. تنتظم شبكات النقل على شكل ممرات تتفاوت أهميتها حسب عدد ونوعية الطرق التي تسلكها، والمجالات التي تقطعها هذه السبل، انطلاقا من **الشريط الساحلي الذي تزدحم فيه طرق عديدة**، سيارة أو سريعة وعادية، توازيها خطوط حديدية، مألوفة أو سريعة، إلى المناطق الداخلية التي لا يتوفر جلها إلا على طرق ضيقة، رديئة القارعة، قليلة الحركة، تتعرج عبر الهضاب الجنوبية أو التلال الشرقية.

في كل الحالات، هناك ضرورة أكيدة إلى تنفيذ عمليات إعداد وتصحيح أو إصلاح، تشمل تكثيف أشغال الصيانة وتوسيع الطرق وتقوية أديمها، وبناء القناطر، وشق سبل جديدة مختلفة، بغية خفض الازدحام والاكتظاظ وتسييل حركة مرور الناقلات، أو تسهيل الربط وفك العزلة. **فالهدف هو تأمين تنقل الأشخاص ونقل البضائع في ظروف جيدة بين مختلف مناطق التراب الجهوي ومع خارجه، وهو شرط ضروري لتنمية الاقتصاد وخدمة السكان.**

3- إعادة هيكلة وتقوية شبكات النقل والمواصلات في الجهة

تستدعي استراتيجية إعداد بنيات النقل والمواصلات، خلال العقدين المقبلين، تنفيذ مجموعة من الأوراش الهامة، يمكن تبويبها في ثلاثة أصناف : تقوية طاقة صرف تيارات النقل المتزايدة بسرعة، خاصة داخل ممرات الوصل الكبرى، إعادة هيكلة شبكة الطرق في سهل الغرب وهوامشه، تعزيز محاور الطرق في الهضاب الجنوبية.

1.3- ضرورة رفع طاقة صرف تيارات النقل بالممرات الكبيرة

يتعلق الأمر بالممرات الحيوية التي تصرف الجزء الأكبر من حركة النقل والمرور بالجهة، وهي ثلاثة، اثنان بالساحل والثالث بالداخل :

- **تشبع الممر الساحلي الجنوبي وضرورة تقويته**

رغم تعدد سبل النقل فيه، خلال عقود، فإن محور المواصلات الرابط بين الرباط والدار البيضاء أساسا، وكذا القنيطرة، بدأت تظهر عليه أعراض الاكتظاظ التي تشير إلى أنه بلغ حد التشبع من حيث طاقته على صرف حركة النقل المتزايدة باستمرار وبسرعة سنة بعد

أخرى متسببة في حالات اختناق عند محطات الأداء خاصة في فترات نهاية الأسبوع وإبان العودة من العطل.

من أجل رفع طاقة صرف حركة النقل داخل هذا المحور الحيوي، يقترح "تصميم الطرق 2035"[7] **شق طريق سيار ثان بين العاصمتين،** علاوة على توسيع سعة الطريق السيار الحالي إلى ثلاثة مسالك في كل اتجاه. ويقدر أن هذا الطريق السيار الجديد يمكنه أن يصرف 135.000 عربة في اليوم، وفي حالة تجاوز هذا الحجم لحركة النقل، فإن "تصميم الطرق" يوصي بتقوية طاقة الطريق السيار وتوسيعه.

أما بالنسبة لمقطع **الطريق السيار الحالي الواصل بين الرباط والقنيطرة،** فإن تصميم الطرق المذكور يرتقب أنه سيبلغ حد التشبع في أفق 2035، مما يملي **توسيع حجمه إلي 3 مسالك في كل اتجاه وتحويل الطريق الوطنية رقم 1 إلى طريق سريع** (مسلكان في كل اتجاه) قصد تحسين قدرة استيعابه، كما يوصي هذا التصميم **بإعداد مماثل بالنسبة للطريق الجهوية 405 الرابطة بين البحراوي والقنيطرة،** قصد تخفيف الضغط على الطريق الوطنية رقم **1.**

- **الممر الساحلي الشمالي واحتمال توسيعه على المدى المتوسط**

يتألف هذا المحور، الذي يفوق سابقه طولا، من الطريق السيار **5** والخط الحديدي السريع، غير أن حركة النقل فيه أقل حدة، وذلك لسببين أساسيين : كون المحور يقطع منطقة فلاحية صرفة تغيب فيها المدن بين القنيطرة والعرائش، باستثناء مركز م. بوسلهام الصغير؛ ثم لأن جزءا هاما من العربات تغادر الطريق السيار **5**، مباشرة بعد القنيطرة، لتتوجه نحو الشرق عبر الطريق الوطنية **4**، أو نحو الشمال الشرقي بواسطة الطريق الوطنية **1**. فهذا يضفي على **المحور الساحلي الشمالي صفة معبر سريع** يربط المنطقة السكانية والاقتصادية الأولى بالمغرب (الرباط-الدار البيضاء) بالساحل المتوسطي الغربي (طنجة-تطوان-سبتة).

ونظرا لما يتوفر عليه الساحل الشمالي من مقومات متنوعة، سياحية (شواطئ، أهمها م. بوسلهام وموقع المرجة الزرقاء المجاور) واقتصادية (زراعة مغلالة، إمكانات الصيد ...) فإنه في **حاجة إلى إعداد طريق ساحلية ضرورية** لتثمين كل قدراته وفتحه على المناطق القريبة والبعيد من الجهة وغيرها.

- **الممر الداخلي وتعزيز طاقته**

تأتي أهمية هذا الممر من كونه يصل المناطق الساحلية الشمالية الغربية من البلاد، ذات الثقل الاقتصادي والسكاني الكبير، بمناطقها الداخلية (سايس) والشرقية (وجدة)، وكذا بالواجهتين المتوسطية (الناضور) والمغاربية. تجري داخله الطريق الوطنية **6**، الرابطة بين عاصمتي الساحل (الرباط والدار البيضاء) وعاصمتي الداخل (فاس ومكناس) منذ أزيد من قرن، أضيف إليها حديثا الطريق السيار **2**، في نفس الاتجاه.

[7] "تصميم الطرق 2035"، مديرية الطرق، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك.

خريطة 5 : وظائف محاور المواصلات

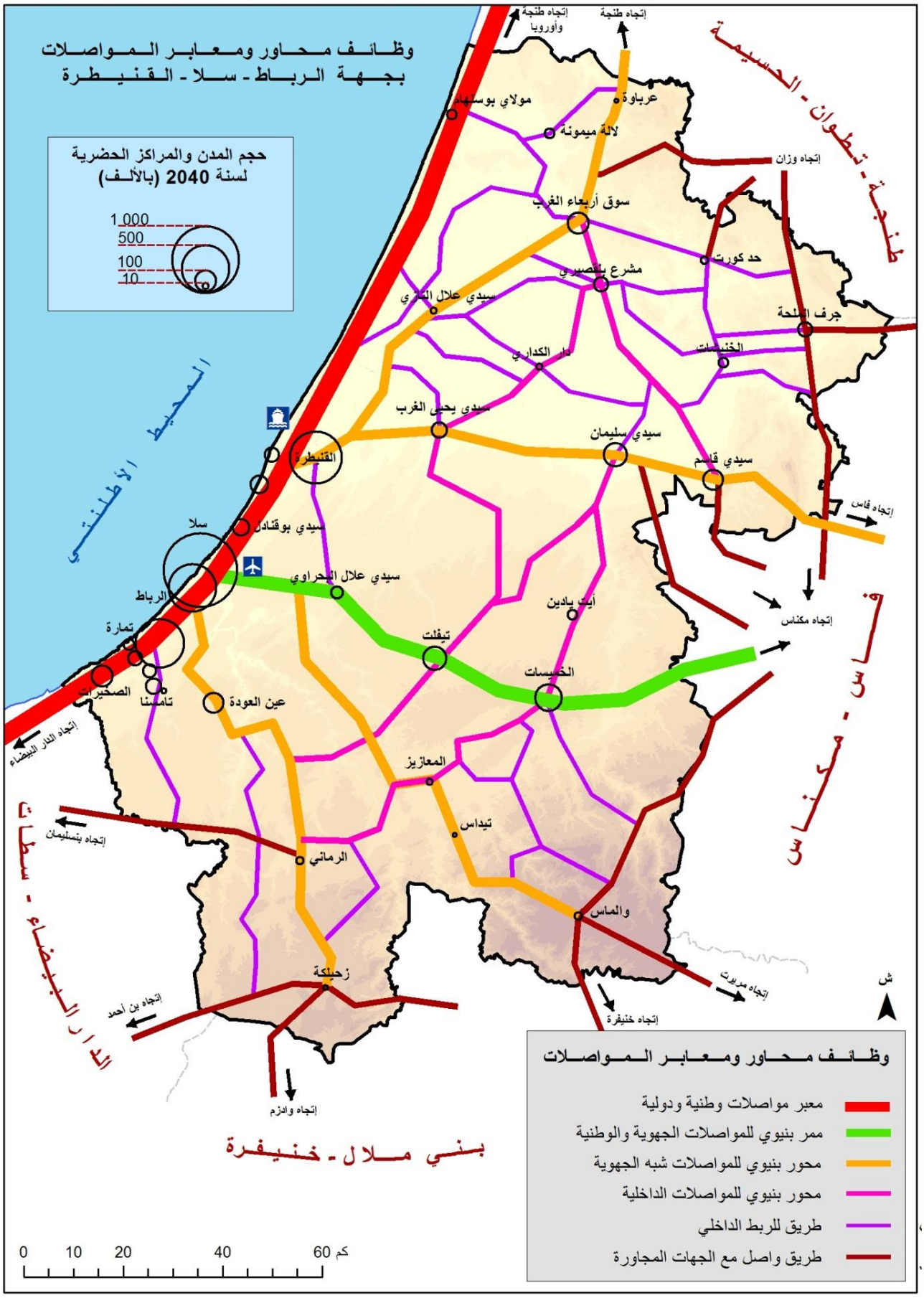

ونظرا لتزايد حركة النقل بهذا الممر الحيوي، فإنه بات من الضروري **تحويل الطريق الوطنية العادية إلى طريق سريع** قصد تحسين المواصلات بين الرباط-سلا ومدن البحراوي وتيفلت والخميسات وبذلك **تخفيف الضغط على الطريق السيار** بالنسبة للتحركات الواقعة بين هذه المدن. في نفس السياق، يقترح تصميم الطرق المذكور **بشق طريق سيار بين سايس والعرائش**، قصد تمكين النقل المتوجه نحو الزاوية الشمالية الغربية من البلد (منطقة طنجة، تطوان، سبتة) باختصار المسافة وعدم استعمال الطريق السيار الحالي رقم 2. يستحسن أيضا **إحداث مبدل في هذا الطريق عند مستوى المستجمع الصناعي بعين جوهرة**، من شأنه أن يساعد على **إنعاش هذه البقعة الصناعية ومنطقتها**.

2.3- تقوية سبل النقل وهيكلتها بسهل الغرب وهوامشه

تنتظم شبكة الطرق والسكك الحديدية على هيأة مثلث كبير يصل مدن القنيطرة وس. قاسم وسوق الأربعاء. وقد شيدت هذه الشبكة من أجل تأطير النشاط الفلاحي بالأساس، وذلك خلال فترة الاستعمار. وبعد الاستقلال، وتوحيد منطقتي الاحتلال الإسباني والفرنسي، أصبح سهل الغرب تدريجيا في قلب المنطقة الاقتصادية الأولى بالمغرب تصل العاصمتين الرباط والدار البيضاء بمنطقة سايس ومنطقة طنجة-تطوان. غير أن هذا الموقع الاقتصادي والمجالي الجديد لم تنعكس آثاره إلا على الشريط الساحلي، الهامشي قديما، والذي استقبل طريقا سيارا وسكة حديد سريعة، بينما لم تتغير الحالة داخل السهل نفسه.

هكذا، في غياب إعادة هيكلة شبكة المواصلات بالسهل، غدا هذا الأخير في وضعية عزلة نسبية، مع أنه يحظى بموقع جغرافي متميز. يستدعي الأمر إذن تصحيح هذه الأوضاع بواسطة **تهيئة المحاور الطرقية الأساسية وتكثيف الشبكة وتحسين ربطها بالمنطقة الساحلية والمنطقة الجنوبية والأقاليم الشمالية والشرقية**. وهذا من شأنه يقينا أن ينشط حركة المبادلات وبالتالي قطاعات الإنتاج المختلفة، من زراعة وصناعة وحرف وتجارة وغيرها.

هناك ثلاثة أوراش أساسية يلزم مباشرتها في هذا السهل :

- **تحويل الطريق الوطنية رقم 1** (القنيطرة-سوق الأربعاء-العرائش) **والطريق الوطنية رقم 4** (القنيطرة-س. قاسم ثم مكناس وفاس) إلى **طريقين سريعين**، حتى يقومان بوظيفة تسريع حركة السير بالسهل ويرتقيان بذلك إلى محورين جهويين بنيويين :
- **توسيع وتقوية الطريق الرابطة بين س. قاسم وسوق الأربعاء** (الجهوية 413)، بغية تمتين الانفتاح على سايس عبر زكوطة وعلى إقليم وزان عبر جرف الملحة. من المرتقب أن شق طريق سيار من سايس إلى العرائش سيفتح هذا الجناح الشرقي من سهل الغرب على مكناس وفاس والشمال؛
- **توسيع وتقوية الطرق الداخلية** عبر السهل وكذا في منطقة تلال مقدمة الريف وعلى الساحل.

3.3- ضرورة تقوية الشبكة الطرقية بالمنطقة الجنوبية من الجهة

- تقتصر شبكة الطرق في الشق الجنوبي من الجهة على بضعة محاور، بينما **يبقى الجزء الأكبر من المنطقة ذا كثافة طرقية ضعيفة**. أهم هذه المحاور هو **الطريق الجهوية 401** التي تخترق الهضبة الوسطى في جناحها الغربي، واصلة الرباط بهضبة الفوسفاط وتادلا، عبر الرماني. تتطلب استراتيجية تنمية هذه المنطقة **تكثيف وتقوية شبكة الطرق من أجل تحقيق هيكلة أفضل للمجال وإنعاش الاقتصاد المحلي** :
- **الطريق الجهوية 401 في حاجة إلى إعادة الهيكلة**، موازاة مع تنمية المراكز التي تمر بها هذه الطريق أو توجد في جوارها؛
- **توسيع وتقوية الطريق الجهوية 407** التي تخترق المنطقة من موقع العرجات حتى اولماس، مارة بمركزي المعازيز وتيداس، ورابطة جنوب شرق الجهة بإقليم خنيفرة. فتوسيع وتقوية هذا المحور يعزز الروابط مع هذا الإقليم الأخير ويفك العزلة عن مواقع كثيرة في جنوب شرق الجهة؛
- **توسيع وتقوية الطريقين الجهويين 404 و 409** بغية تمتين الربط بين شمال الجهة وجنوبها عبر الخميسات وتيفلت جنوبا وس. سليمان وس. يحيى شمالا، إضافة إلى الانفتاح على الدار البيضاء ومنطقة الشاوية.

4- مسألة النقل الحضري وتشعباتها

يتجلى مشكل النقل الحضري في مستويين مختلفين. وضعية التجمع الحضري الساحلي الكبير الممتد من القنيطرة إلى الصخيرات، من ناحية، وحالة المدن المتوسطة الداخلية من ناحية ثانية.

1.4- تحسن النقل الجماعي في المنطقة الحضرية الساحلية

أدت حركة التمدين خلال القرن المنصرم إلى انتشار السكن والتجهيزات عبر المنطقة الساحلية، انطلاقا من المراكز الحضرية المختلفة، على شكل جبهات زاحفة أو نويات منعزلة أو مشتتة. فالمسألة تكمن في **إقامة منظومة نقل وظيفية تربط بين مختلف أجزاء التجمعات الحضرية الساحلية**، وكذا داخل كل من هذه الوحدات. لأجل هذا الغرض، تتوفر ثلاث وسائل، متكاملة أحيانا ومتقاطعة أحيانا أخرى :

- **أسطول الحافلات الذي يرسم شبكة عنكبوت متنامية**، مركزها الرباط، تمتد إلى المدن المجاورة والمراكز الضاحوية المختلفة. وقد تعززت هذه الشبكة أخيرا وتوسع أسطولها الذي يرتقب أن يتزايد عدد عرباته ليغطي كافة مكونات التجمع الحضري الكبير لعمالات الرباط وسلا والصخيرات-تمارة، محققا نقل أزيد من 60 مليون مسافر سنويا عبر طرقات يصل طولها إلى 1084 كم؛

خريطة 6 : التهيئة الاستشرافية لشبكة النقل

- **شبكة الطرام** التي تتوسع تدريجيا، مركزة هي الأخرى حول الرباط، لتشمل أكبر عدد ممكن من أحياء سلا، ثم لاحقا تمارة؛
- **أسطول الطاكسيات الصغيرة والكبيرة** الذي يؤدي دورا محوريا في نقل السكان داخل كل عمالة رابطا الأحياء فيما بينها.

2.4- التركز الحضري وتكاثر أسطول العربات الشخصية

من نتائج توسع التمدين وانتشار أحياء السكن على مساحات كبيرة، مقابل تجميع التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية في المواقع المركزية تنامي وضعية عدم توازن حادة تؤدي باستمرار إلى تكاثر العربات الشخصية لدى الأسر وكذا لدى المقاولين الصغار، علاوة على السيارات الرسمية، خاصة في الرباط. هكذا يحتم طول المسافة، المتزايد بين أماكن السكن وأماكن الشغل، على غالبية السكان أن يتوفروا على عربة خصوصية. وقد ساعد على ذلك نظام القروض "المجانية" التي تمنحها المؤسسات المصرفية لتسهيل اقتناء السيارات بالتقسيط.

- ففي نهاية سنة 2006، كان عدد العربات المسجلة بناحية الرباط-سلا-القنيطرة يناهز 351.000، أي نحو 1/5 الأسطول المغربي الإجمالي الذي زاد بنحو 506.000 في 2016، أي بمعدل 169.000 في السنة، مما يكون قد رفع عدده إلى 4,3 مليون في 2019. ففي هذه الحالة يكون **عدد العربات قد تجاوز حاليا 800.000 في جهةٍ ر-س-ق**[8].

ومما يؤشر جليا على تضخم عدد السيارات التزايد الهائل الذي حصل في عدد رخص السياقة الممنوحة كل سنة عبر أصقاع الجهة،أي 62.000 في 2015 ثم 68.000 في 2016. على أساس هذه الوتيرة، يكون عدد الرخص قد بلغ 90.000 حاليا، ونصيب النساء فيه يناهز 2/5.

بديهي أن هذا التكاثر السريع لأسطول العربات بجميع أنواعها وفئاتها قد أدى إلى تفاقم **حالات الاكتظاظ والاختناق في حركة السير داخل المدن الكبيرة**، خاصة في أوقات الذروة وما ينجم عن ذلك من تعطل الأشغال وتنامي القلق. لذا، فإن المسؤولين أطلقوا عدة أوراش هامة لتحسين شبكة الطرق داخل المدينة وحولها بغية الزيادة في طاقة صرف حركة النقل ورفع مستوى الأمن الطرقي. وكانت العاصمة هي التي حظيت بأهم برامج توسيع الطرق وتحسين إنارتها وتزيينها ورفع مستوى التشوير بها، علاوة على إعداد الساحات ومجالات توقيف السيارات في الأحياء المركزية، مما ساهم في تحسين سيولة حركة النقل بشكل محسوس.

رغم هذه المبادرات الإيجابية في مجملها، لا تزال حركة النقل داخل المدن، وبالخصوص في أحيائها المركزية، تشهد حالات اكتظاظ في ساعات الذروة نظرا لأهمية الحركات التراقصية

[8] تعود آخر الإحصائيات المتوفرة لدينا إلى 2016، تنص على وجود نحو 3,79 مليون عربة مسجلة بمختلف التراب الوطني – النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2017.

نحو المركز صباحا ونحو الأطراف عشية. وهذا يستدعي **تعزيز منظومة وسائل النقل وترتيب العلاقات بينها بطريقة وظيفية تضمن تسلسل حركة المرور، والتكامل بين مختلف وسائل النقل** :

- **تمديد شبكة الطرام لتشمل الأحياء الهامشية وأطراف سلا وتمارة** مع مراكز عين عتيق ومرس الخير. ومن الممكن تخصيص **خطي طرام سريع في اتجاه تامسنا وعين عودة،** من أجل تسهيل وصل هاتين المدينتين بالرباط، الشيء الذي يبيح لفئات اجتماعية متوسطة من الإقامة بهما؛
- **توفير منظومة نقل متكاملة في التجمع الحضري القنيطرة-مهدية-سيدي الطيبي، إضافة إلى مدينة س. يحيى والمنطقة الصناعية الحرة،** حيث يصل مجموع السكان إلى 610.000 حاليا ويرتقب أن يتجاوز 800.000 بعد عقدين. هنا أيضا يلزم **إعداد شبكة الطرق لتسهيل حركة المرور** مع إقامة **منظومة نقل جماعي** مناسبة تتألف من **شبكة الطرام** بين القنيطرة ومهدية وأسطول حافلات لربط الأحياء الهامشية والمراكز الضاحوية، علاوة على إحداث **منظومة نقل مكوكي بين القنيطرة وسلا-الرباط.**

3.4- تجهيز المدن المتوسطة بنظام نقل جماعي

تتوفر الجهة على 7 مدن متوسطة يتجاوز عدد سكانها 50.000 حاليا، 3 منها يقطنها أكثر من 100.000 (الخميسات-س. سليمان-تيفلت). بعد عقدين من الآن، سيتجاوز عدد هذه الفئة الأخيرة من المدن 12 وكتلة سكانها الإجمالية المليون نسمة. موازاة مع تكاثر سكانها السريع فإن النسيج الحضري يتوسع باستمرار بهذه المدن مع تعدد التجزيئات السكنية وضم القرى المحيطة بها.

رغم هذه الحركة الديمغرافية والعمرانية الدائبة، تبقى **هذه المدن مفتقرة لمنظومة نقل جماعي مناسبة،** أي أسطول من الحافلات الكبيرة والصغيرة، علاوة على إعادة هيكلة شبكة الطرق وإعداد مداخل المدينة، كما توصي بذلك جميع تصاميم التهيئة التي أعدت لهذه التجمعات الحضرية. ويلزم أيضا **إحداث منظومة نقل مكوكي بالحافلات بين الثنائيات الحضرية الناشئة بغية تعزيز تكاملها في شتى المجالات** (الخميسات-تيفلت؛ س. سليمان-س. قاسم؛ سوق الأربعاء-مشرع بلقصيري).

5- ضرورة تنمية بنيات المبادلات الخارجية

1.5- مشروع تشييد ميناء كبير بالجهة

من المفارقات المثيرة أن جهة ر.س.ق هي الجهة الوحيدة المتوفرة على واجهة بحرية دون أن يكون لها لا ميناء تجاري كبير ولا ميناء صيد هام، والحالة أن الأمر يتعلق بالجهة العاصمة ! وقد تفاقم هذا الخصاص بشكل واضح بعد توقف ميناء القنيطرة النهري عن الخدمة في بداية العقد الحالي. لذا، فإن مشروع تشييد ميناء في المياه العميقة، بضاحية القنيطرة، أصبح أمرا ملحا قصد تمكين الجهة من امتلاك بوابة بحرية ذات أهمية قصوى على الصعيد التجاري خصوصا والاقتصادي عموما، مما سيكون له وقع إيجابي جدا على تنمية الجهة وإعداد مجالها.

بالفعل، فإن **تنفيذ هذا المشروع سيمثل منعطفا اقتصاديا حاسما**، إذ سيمنح الجهة أداة ثمينة لتنمية الصادرات والواردات، وبالتالي إعطاء **دفعة قوية للاقتصاد** بكل أبعاده، خاصة **الصناعة**، في مقدمتها الصناعة الغذائية التي تجد في الإنتاج الزراعي الغزير بسهل الغرب، مصدرا أساسيا للتحويل. كما أن صناعة السيارات، المخصصة للتصدير، القائمة في ضاحية القنيطرة، ستجد في هذا المنفذ البحري القريب وسيلة لتنمية تسويق إنتاجها. ومن المرتقب أيضا أن **يمتد إشعاع هذا الميناء** عبر منطقة داخلية واسعة تشمل **ناحية سايس الغنية بفلاحتها وصناعتها وحرفها، بل قد يصل حتى إلى منطقة تافلالت**.

هكذا، يمكن لهذا الميناء أن يشتغل رواجه عبر مجال فسيح يقطنه أزيد من 10 ملايين نسمة حاليا، ويحقق أزيد 1/4 الناتج الداخلي الخام الوطني، فيرتقي بذلك إلى مصاف الموانئ المغربية الكبيرة ، متخذا مكانة مرموقة بين القطب المينائي للدار البيضاء-المحمدية-الجرف الأصفر على المحيط الأطلنتي، والقطب المينائي المتوسطي بطنجة وسبتة.

يضاف إلى كل هذا، أن هذا الورش الكبير سيكون له وقع هام على مستوى الشغل، المباشر وغير المباشر، أثناء فترة بناء وتجهيز الميناء، وكذا على مستوى إنجاز البنيات الضرورية من طرق وسكك حديدية. علاوة على وظائفه التجارية والصناعية، يمكن أن يشتغل هذا الميناء لاستقبال رحلات سياحية، وطنية ودولية، تستفيد منها الجهة ككل، وخاصة القطب السياحي والثقافي بالرباط وسلا.

2.5- تعزيز رواج المطار الجهوي

سجل رواج مطار الرباط-سلا قفزة نوعية في السنوات الأخيرة بعد توسيعه وتجديد تجهيزاته المختلفة، الداخلية منها والخارجية لكي يصل عدد المسافرين به نحو مليون في 2018. ومن أجل تنمية هذا الرواج، يخطط المكتب الوطني للمطارات إنشاء محطة جوية جديدة من أجل تلبية الحاجات المتزايدة ومواكبة تطور عدد المسافرين. لذا، فإن طاقة المطار المرتقب قد

تصل إلى 4 ملايين مسافر في أفق 2040، وما يمكن أن يترتب عن ذلك من تأثير على المنطقة من حيث التشغيل، المباشر وغير المباشر، داخل المطار وخارجة، علاوة على تقوية الحركة السياحية بالجهة.

مبيان 5 : تطور رواج مطار الرباط وسلا (عدد المسافرين) بين 2005 و 2018

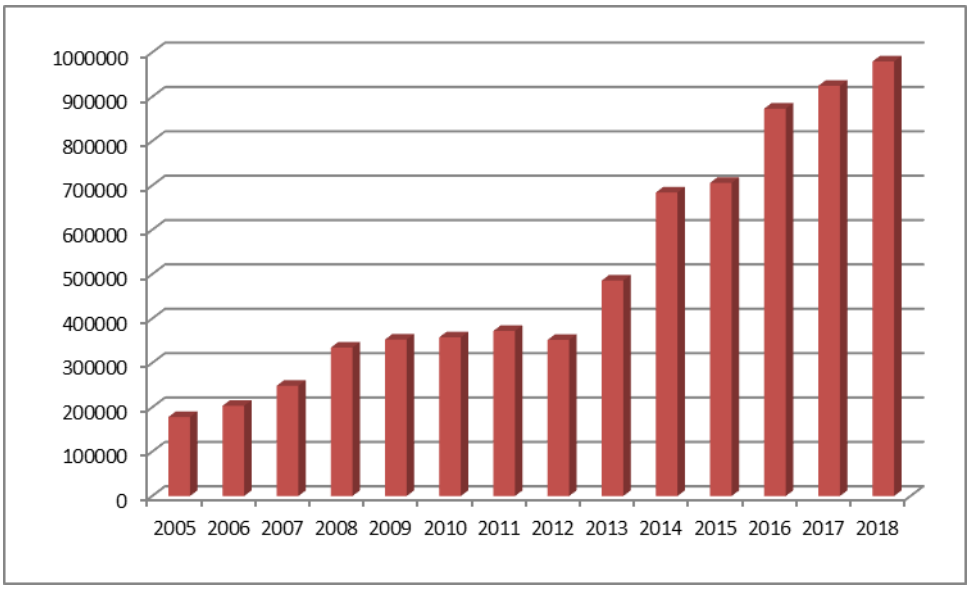

الفصل السادس

تأهيل المدن وتقوية الجهاز الحضري الجهوي

تمثل جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وجارتها جهة الدار البيضاء-سطات أكثر الجهات المغربية كثافة سكانية وتمدينا. والظاهرة الحضرية هي قديمة تاريخيا حديثة جغرافيا، تتميز بتناقضات كبيرة من حيث توزيعها عبر المجال، وإيقاع نموها وقوتها الاقتصادية وتركيبتها الاجتماعية ومشاكلها البيئية، مما يستدعي مقاربات مختلفة لإعدادها وتنميتها.

1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي

- **تمدين في مجمله حديث**، يمكن رصده على أربع مراحل أساسية :
  - **نشأة مراكز عسكرية** في غالبها خلال الاحتلال الروماني للمنطقة، لم يبق منها سوى أطلال متفاوتة، أهمها مواقع سلا كولونيا على الضفة اليسرى لمصب بورقراق (شالة)، ثم تاموسيدا وباناسا بسهل الغرب؛
  - **نمو مدينتي سلا والرباط** قبل ألف سنة خلت، اللتين عرفتا ازدهارهما الأول خلال الحكم الموحدي ثم في العهد المريني، وكذا مع توافد المهاجرين الأندلسيين قبل أربعة قرون ؛
  - يمثل **الاحتلال الفرنسي** منعطفا حاسما في انتشار الظاهرة الحضرية بالجهة، على غرار جل المناطق المغربية الأخرى. وقد أدى إلى ذلك عاملان أساسيان : **نقل عاصمة المغرب من فاس إلى الرباط** التي أصبحت مركز الحكم الإداري والسياسي والعسكري؛ ثم **الإعداد الفلاحي الكبير** الذي قام به المعمرون بسهل الغرب، مع **إحداث ميناء القنيطرة**؛
  - **منذ الاستقلال شهدت الظاهرة الحضرية توسعا مجاليا هاما وتكاثرا ديمغرافيا هائلا**، تجليا في تعدد المدن والمراكز. غير أن القسم الأكبر من الزيادة السكانية التي حدثت خلال العقود الستة الماضية (3 ملايين) تركزت بنسبة 3/4 في المدن والمراكز الموجودة قبل الاستقلال (2,3)، مقابل 1/4 فقط في تلك التي نشأت بعده (0,75).
- **انفجار ديمغرافي حضري متواصل** أدى إلى **تضاعف عدد سكان مدن الجهة 10 مرات منذ الاستقلال إلى اليوم**، بنسبة تزايد سنوي في حدود 3,7% أي حوالي 49.000 نسمة إضافية في المتوسط كل عام. وبذلك ارتفعت نسبة التمدين من 35% إبان الاستقلال إلى 72% حاليا.

جدول 10 : تطورعدد سكان المدن بالجهة

السنة	عدد السكان	الزيادة الإجمالية	متوسط الزيادة السنوية	% التزايد السنوي
1960	465.000	-	-	-
1971	818.000	353.000	32.100	5,3
1982	1.379.000	561.000	51.000	4,9
1994	2.136.000	757.000	63.100	3,7
2004	2.640.000	504.000	50.400	2,1
2014	3.199.000	559.000	55.900	1,9
*2020	3.516.000	317.000	52.800	1,6

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان. * تقدير مكتب الدراسات

مبيان 6 : تطورعدد سكان المدن بالجهة

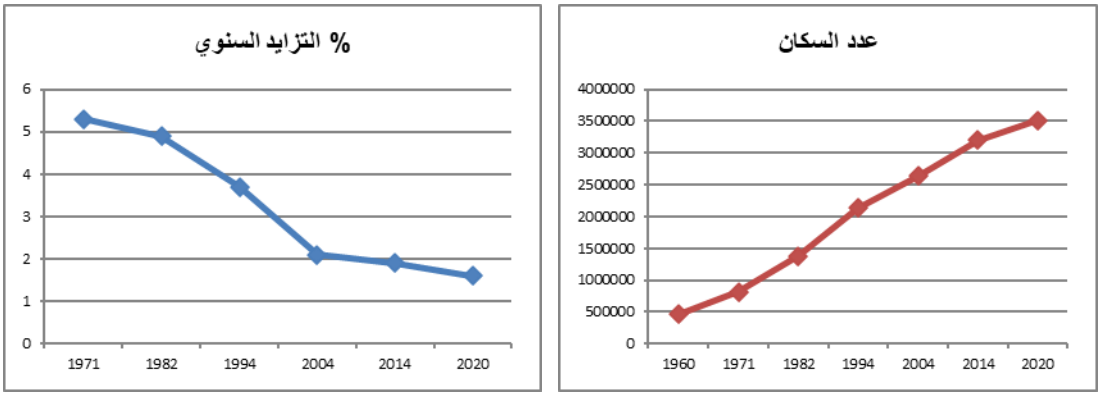

- **هرم حضري جهوي غير متوازن**، يتألف من 6 مجموعات :

- **مدينتان رئيستان، الرباط وسلا**، لهما ماض عريق، يقطنهما حاليا أكثر من 1,5 مليون نسمة، أي 44% من مجموع السكان الحضريين بالجهة و 31% من عدد سكانها الإجمالي؛
- **مدينتان كبيرتان، القنيطرة وتمارة** : تعود نشأة الأولى إلى بداية الاحتلال الفرنسي، وبذلك تكون قد عمرت أزيد من قرن، فيبلغ عدد **سكانها حوالي نصف مليون**؛ أما الثانية فلا يزيد عمرها عن ثلاثة عقود ونصف، نمت في فلك العاصمة، ويقطنها حاليا نحو **350.000 نسمة**؛
- **ست مدن متوسطة** يقطنها **560.000 نسمة في المجموع**، تتراوح ساكنتها بين 142.000 (الخميسات)، إلى 69.000 (الصخيرات)، مرورا بنحو 100.000 (س. سليمان) و 95.000 (تيفلت)، 85.000 (س. قاسم) و 75.000 (سوق الأربعاء)؛
- **المدن الصغيرة** التي يتراوح عدد سكانها من 25 إلى 50 ألف، ويصل مجموع ساكنتها إلى 350.000 نسمة حاليا؛
- **المراكز الصغيرة**، بين 10.000 و 18.000 نسمة، بمجموع ساكنيها الذي يناهز 117.000؛
- **المراكز المبتدئة**، بين 4.000 و 9.000 ساكن، مجموع ساكنتها 60.000.

2- إشكالية الظاهرة الحضرية بجهة ر.س.ق

1.2- عوامل التمدين والمجالات الحضرية

تتميز الظاهرية الحضرية بالجهة بتناقضات حادة من حيث التوزيع الجغرافي وأشكال نمو المدن. إذا كانت جهة ر.س.ق تتقاسم مع باقي الجهات جل العوامل التي ساعدت على التمدين، فإنها تنفرد بعاملين أساسيين حركا النمو الحضري خلال القرن المنصرم. يتعلق الأمر أولا باستقرار **العاصمة الوطنية بمدينة الرباط**، فأدى ذلك إلى انطلاق حركة هجرة وافدة من كل المناطق والمدن المغربية الأخرى كان من نتيجتها تكاثر سكاني عارم على ضفتي مصب بورقراق، انعكس تأثيره على المنطقة كلها. أما العامل الثاني فيكمن في **مشروع الإعداد الفلاحي الضخم بسهل الغرب**، وهو ما نجم عنه النشأة السريعة لمدينة القنيطرة وميناءها وكذا بزوغ عدد كبير من المراكز على هوامش السهل بالخصوص.

خريطة 7 : استشراف تطور سكان المدن

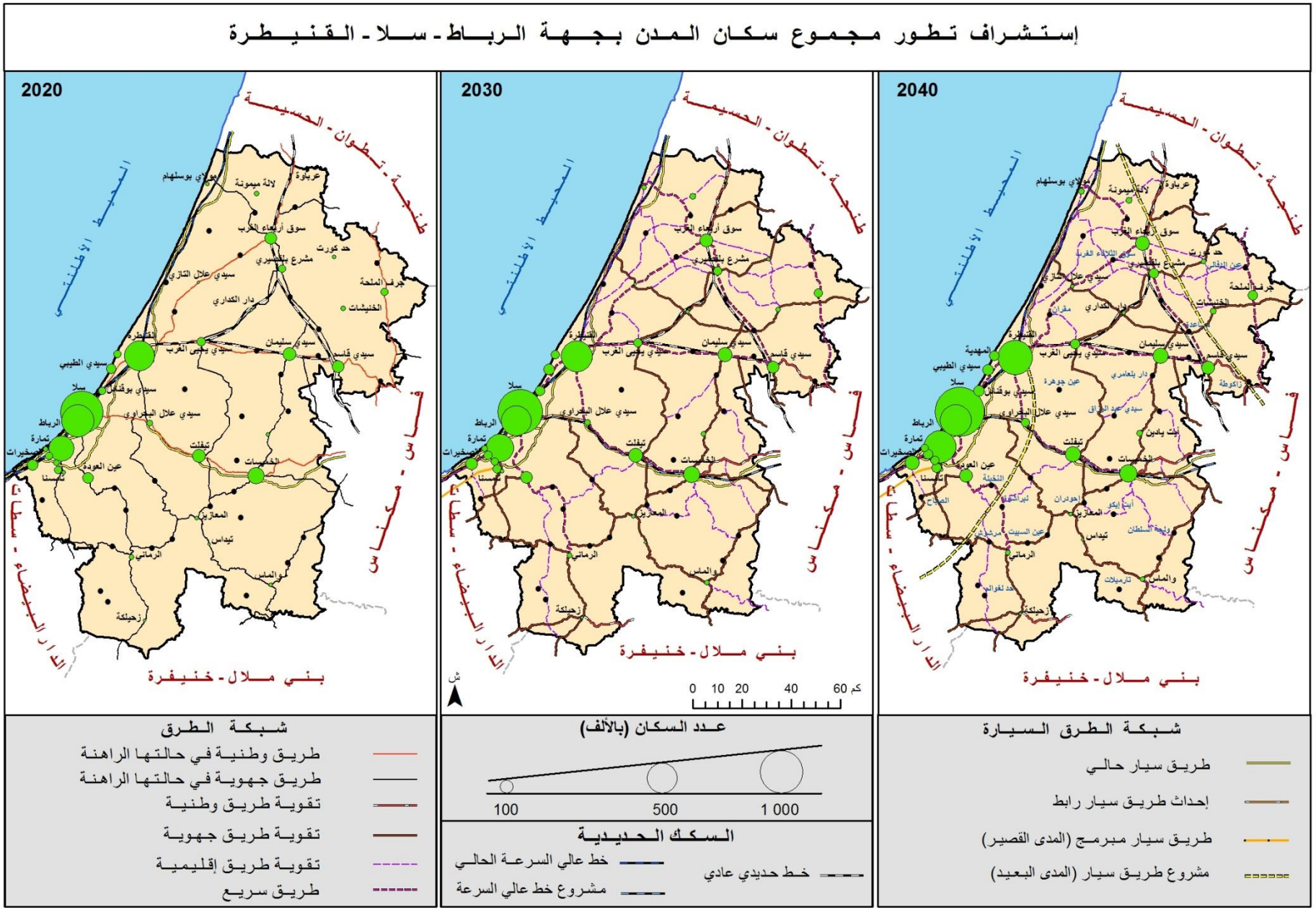

عياد للدراسات

موازاة مع هذين العاملين الأساسيين، ساهم عاملان آخران في دعم ظاهرة التمدين بالجهة : **حركة النقل الطرقي**، خاصة في جنوب سهل الغرب وشمال منطقة زمور؛ **التنظيم الإداري** الذي مكن بعض المراكز أن تصبح أقطاب إدارة وخدمات مختلفة. إن تضافر مفاعيل هذه العوامل كلها أفرز أربع حالات من التمدين بالجهة : حالة التضخم الحضري الساحلي، التمدين الفلاحي بسهل الغرب، التمدين الطرقي بمنطقة زمور السفلى والتمدين الصغير في الأرجاء الهامشية.

2.2- التضخم الحضري الساحلي

تجسد مدينة الرباط والمدن والمراكز المحيطة بها ظاهرة تمدين تضخم باستمرار، يتميز بانتشار حضري سريع، تارة على شكل جبهات متقدمة (سلا)، وتارة أخرى على شكل نويات منعزلة أو تمدين مشتت (تمارة وضاحيتها). بصفة موازية توسعت مدينة القنيطرة لتبتلع تدريجيا مركز المهدية المتنامي وتفرز تجمع سيدي الطيبي العفوي ذي النمو المتفجر.

هكذا، تكون تدريجيا **شريط حضري مترامي الأطراف**، يمتد بين مصاب أنهار سبو وبورقراق والشراط، مع انتشار متزايد نحو الداخل حيث ظهرت مراكز عديدة. إذا ما استثنينا الأحياء المركزية بالرباط (الممتدة من المدينة العتيقة حتى السويسي وحي الرياض) والأحياء المركزية بسلا والقنيطرة، نجد أن جل المجال الممدن هو إما نتيجة **عمليات نمو رسمية أنجزت على استعجال**، في إطار إعادة الإسكان أو التجزيئات الاجتماعية، أو حصيلة **مبادرات التمدين الذاتي العشوائي**، المهيمنة في المناطق الهامشية على الخصوص.

هكذا أدى تعدد أنماط وأساليب التمدين إلى تداخل بعضها ببعض، مما يجعل **النسيج الحضري خليطا من أشكال السكن اللائق، وأخرى تفتقر لجل مقومات السكن المقبول**. وتكون النتيجة أن **جزءا كبيرا من النسيج الحضري يشكو من شتى أشكال الخصاص من حيث المشهد المعماري وتجهيز الطرق والأنشطة الاقتصادية والوضعية البيئية**. في حالة التضخم الحضري هذه التي تميز الساحل الجنوبي، فإن باقي مناطق الجهة يطبعها نقص في التمدين، من حيث عدد المراكز الحضرية وحجمها وجودة نسيجها وأشكال نموها.

3.2- التمدين الفلاحي بسهل الغرب

إذا كان التمدين الساحل الجنوبي وليد الإدارة العمومية والخدمات المختلفة، فإن أشكال **التمدين بسهل الغرب ناجمة تقريبا برمتها عن النشاط الفلاحي** الذي أوجدته إمكانات السقي وتكثيف الإنتاج الزراعي. ذلك أن **المدن الحالية هي كلها مراكز أنشاها المعمرون من أجل تأطير الفلاحة**، وهو النشاط الذي تمحورت حوله حركة النمو الحضري والتزايد السكاني. لذا فإن مدن سهل الغرب، التي **توسعت بدون تخطيط محكم**، بل عن طريق فتح تجزيئات سكنية متلاحقة داخل المجال الفلاحي المحيط، **تفتقر إلى شبكة طرقية ملائمة وتجهيزات تحتية كافية**، لا سيما أن الفيضانات المتكررة تؤدي إلى تدهور العديد منها، مما يجعلها **مراكز**

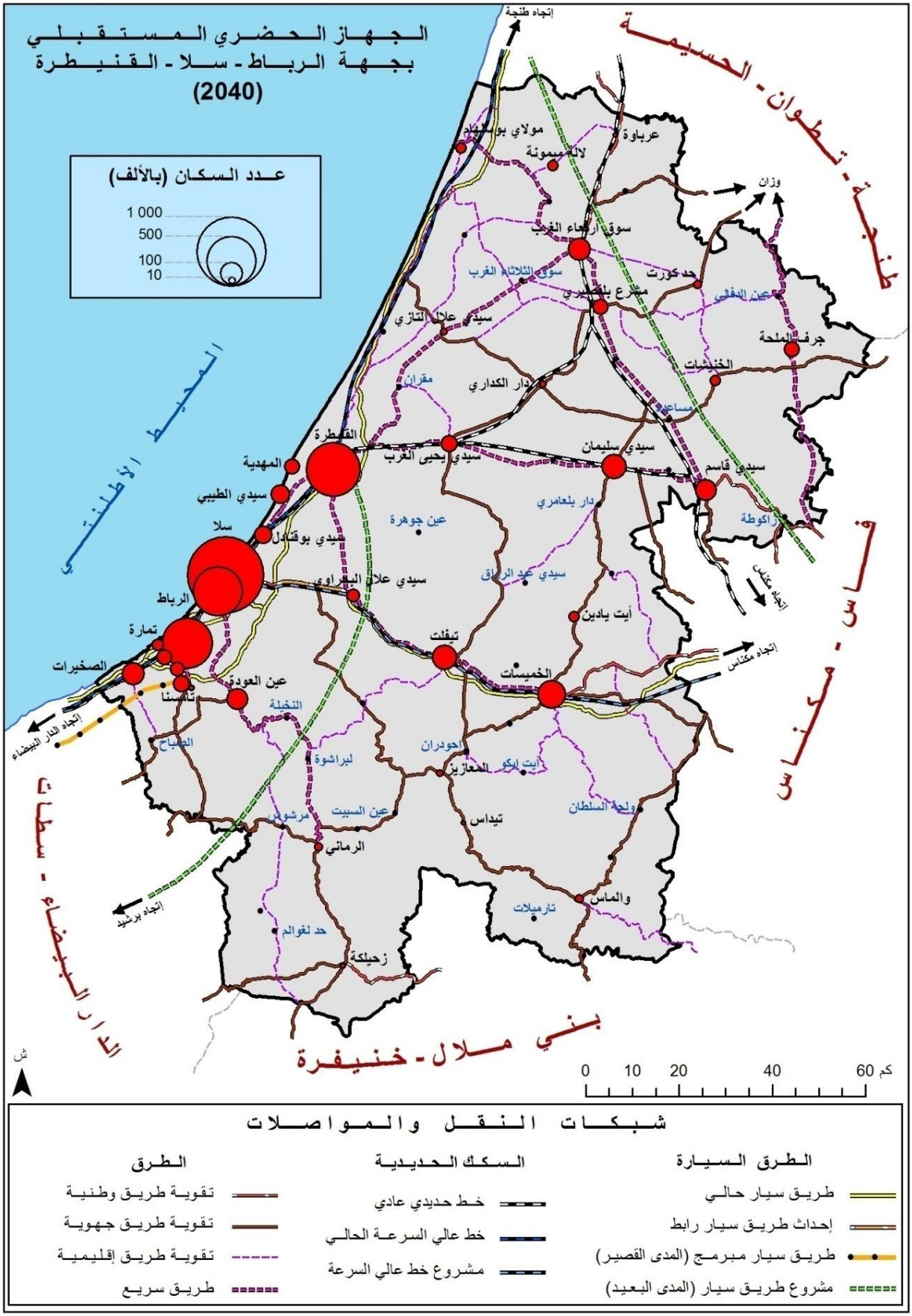
الجهاز الحضري المستقبلي
بجهة الرباط - سلا - القنيطرة
(2040)
عدد السكان (بالألف)
1 000
500
100
10
طنجة - تطوان - الحسيمة
فاس - مكناس
بني ملال - خنيفرة
الدار البيضاء - سطات
المحيط الأطلنتي
إتجاه طنجة
وزان
إتجاه مكناس
إتجاه الدار البيضاء
إتجاه برشيد
مولاي بوسلهام
لالة ميمونة
عرباوة
سوق أربعاء الغرب
سوق الثلاثاء الغرب
حد كورت
مشرع بلقصيري
عين الدفالي
سيدي علال التازي
جرف الملحة
الخنيشات
مقران
دار الكداري
مساعد
القنيطرة
المهدية
سيدي يحيى الغرب
سيدي سليمان
سيدي قاسم
سيدي الطيبي
دار بلعامري
عين جوهرة
زاكوطة
سلا
سيدي بوقنادل
سيدي علال البحراوي
سيدي محمد الرياق
الرباط
أيت يادين
تمارة
تيفلت
الصخيرات
الخميسات
عين العودة
تامسنا
النخيلة
العباج
لبراشوة
أحودران
أيت إكو
المعازيز
مرشوش
عين السبيت
تيداس
ولجة السلطان
الرماني
والماس
تارميلات
حد لغوالم
زحيلكة
0 10 20 40 60 كم
شبكات النقل والمواصلات
الطرق السيارة
طريق سيار حالي
إحداث طريق سيار رابط
طريق سيار مبرمج (المدى القصير)
مشروع طريق سيار (المدى البعيد)
السكك الحديدية
خط حديدي عادي
خط عالي السرعة الحالي
مشروع خط عالي السرعة
الطرق
تقوية طريق وطنية
تقوية طريق جهوية
تقوية طريق إقليمية
طريق سريع

بدون عمران حقيقي، تتعدد فيها الأشكال الرديئة في الجملة، باستثناء الحي المركزي بمدينة س. قاسم الذي يتصف بمعالم عمران مقبول.

4.2- التمدين الطرقي بمنطقة زمور السفلى

نمت على الطريق الوطنية الواصلة بين الرباط، العاصمة الجديدة، وفاس، العاصمة القديمة تجمعات صغيرة تطور بعضها ليصبح مراكز حضرية ارتبط نموها بحركة النقل وما ينتج عنها من أنشطة وخدمات مختلفة. هذه حالة الخميسات وتيفلت على الخصوص، إضافة إلى مركز البحراوي. وقد ساهمت الخدمات الإدارية، خاصة في الخميسات، وكذلك التجارية والعقارية في توسع هذه المراكز بسرعة، تتمحور حول الطريق الوطنية التي تقوم أيضا بوظيفة الشارع الرئيسي فيها. وجاء النسيج العمراني، الناجم عن هذا التطور شبه العفوي، ناقصا على كل المستويات، خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات الأساسية وشبكة الطرق.

5.2- التمدين الصغير الهامشي

ظهرت، خلال العقدين الأخيرين، بعض المراكز الصغيرة في تلال مقدمة الريف، شمال وشرق سهل الغرب، أهمها مركز جرف الملحة الذي نما بسرعة مشتملا حاليا على نحو 32.000 نسمة، إضافة إلى مركز الخنيشات. كذلك نشأت منذ عقود مراكز متواضعة في الهضاب الجنوبية، يرجع جلها إلى الفترة الاستعمارية، أهمها الرماني وأولماس اللذين يقطن كلا منهما نحو 12.000 نسمة.

3- مقاربات إعداد مجالي خاصة لأوضاع حضرية متباينة

إن الاختلافات الكبيرة التي توجد بين المجالات الحضرية المذكورة سابقا تقتضي استعمال مقاربات استراتيجية خاصة لإعداد وتنمية كل منها. ويكون **الهدف دائما هو التحكم في آليات النمو الحضري وتصحيحها بالقدر الذي يضمن تطورا متوازنا لكل مدينة أو مركز**، حتى تتمكن كل هذه التجمعات من القيام بوظائفها المختلفة على أحسن وجه، وتكون بيئة مندمجة تقدم لساكنيها كل الخدمات الضرورية في مجالات السكن والشغل والنقل والصحة والتربية والثقافة والترفيه وغيرها. كما أن هذه المقاربات تسعى إلى **تشييد جهاز حضري جهوي كثيف متين ومتوازن قادر على تأطير المجال الجهوي بصورة محكمة، بناءة ومستدامة**.

فعلى هذا النسق، يلزم تقوية **الشبكة الحضرية الجهوية** لكي تكون أكثر تكاملية ووظيفية، فتصبح **رافعة للتنمية على جميع المستويات تشتغل كمحرك متميز لتثبيت إشعاع الجهة وقدرة تنافسيتها وتميزها** على الصعيدين الوطني والدولي. بصفة عامة، هناك أربعة أصناف من عمليات الإعداد المجالي التي ينبغي القيام بها، بصفة حازمة ومتزامنة ومستمرة، بغية **تحسين مستوى المردودية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل مدينة**، كبيرة ومتوسطة وصغيرة، حتى تصبح كل واحدة منها **مركز تأطير فعال لساكنيها وللمجال المحيط بها**.

1.3- ضرورة تنفيذ خطة محكمة لإعداد مجالات المجمع الحضري الساحلي المتنامي باستمرار

1.1.3- بنية المجمع الحضري وآفاق نموه الديمغرافي

يؤلف مجمع **المدائن الساحلي الكبير**، وهو ثاني كتلة حضرية بالمغرب بعد الدار البيضاء الكبرى، والذي يتوسع باستمرار وسرعة بفعل تقدم جبهات التمدين في كل الاتجاهات وتكاثر بؤر البناء وتعدد المراكز في الضواحي، **جسما ضخما معقد التركيب**، يقطنه نحو 2,8 مليون نسمة حاليا، أي ضعف العدد الذي كان قبل 3 عقود، يضاف إليه سكان الأرياف الضاحوية. ويمكن التمييز داخله بين 16 وحدة حضرية (12 منها بلديات)، تختلف كثيرا من حيث حجمها وعدد سكانها وبنية نسيجها المبني ووزنها الاقتصادي. تتشكل هذه الوحدات في كتلتين متفاوتتين، الأولى، رئيسية، مركبة من 12 مدينة ومركز، تدور في فلك قطب عتيد، هو العاصمة الوطنية، مشتملة كلها على قرابة 2,2 مليون ساكن، بينما تتألف الثانية من 4 وحدات[9] تضم أزيد من 600.000 نسمة، تستقطبها مدينة القنيطرة، عاصمة منطقة الغرب. ويلاحظ أن هذه الكتلة الشمالية قد سجلت تزايدا سكانيا أسرع بكثير (2,4%) مما حدث في الكتلة الجنوبية، (1,5% سنويا) الذي تميز، خلال السنوات 15 الأخيرة، بإيقاع جعل وزنها الديمغرافي يتعزز باطراد ضمن مجموع سكان المجمع الحضري الساحلي.

جدول 11 : تطور عدد سكان الكتلتين الحضريتين الجنوبية والشمالية

الكتلة الحضرية	2004		2014		2019*		الزيادة الإجمالية 2004-2019	
	السكان	الوزن (%)	السكان	الوزن (%)	السكان	الوزن (%)	العدد	%
الجنوبية	1.734.000	80,2	2.027.000	78,8	2.170.000	78,1	436.000	70,4
الشمالية	427.000	19,8	545.000	21,2	610.000	21,9	183.000	29,6
المجموع	2.161.000	100	2.572.000	100	2.780.000	100	619.000	100

المصدر : الإحصاءات السكانية العامة * تقدير كتب الدراسات

مبيان 7 : تطور عدد سكان الكتلتين الحضريتين الجنوبية والشمالية

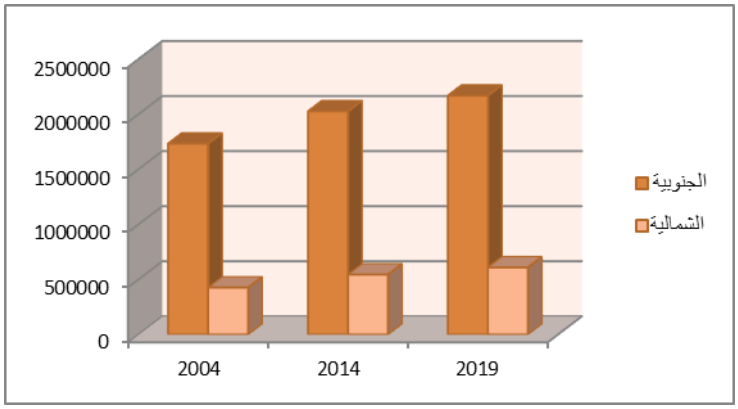

[9] تتكون الكتلة الأولى من الرباط، سلا-تمارة، الصخيرات، عين عودة، تامسنا، عين عتيق، مرس الخير، الهرهورة، س. يحيى زعير، بوقنادل والبحراوي. أما الثانية، فتتألف من القنيطرة والمهدية وس. يحيى الغرب وس. الطيبي.

يتركز حاليا نحو 85% من سكان هذا المجمع الحضري الساحلي في أربع مدن يتجاوز عدد قاطني كل منها 360.000 نسمة، وهي سلا (960.000 ساكن، أي حوالي 35% من المجموع) والرباط (20%) والقنيطرة (17%) وتمارة (13%)، بينما يتوزع الباقي على المدن الصغيرة والمراكز التابعة، أهمها الصخيرات وعين عودة وس.الطيبي، المتراوح عدد قاطنيها بين 60.000 و 70.000.

ورغم التباطؤ المستمر لوتيرة التزايد الديمغرافي في المستقبل، وهي نزعة تأصلت هنا خلال العقود الأخيرة، فإنه من المرتقب أن عدد سكان هذا المجمع الحضري الساحلي سيتجاوز ثلاثة ملايين نسمة حوالي 2030 و 3,4 مليون في أفق 2040.

2.1.3- توجهات فاعلة لإعداد المجالات الحضرية الساحلية

يظهر جليا أن الجسم الحضري الساحلي، المتنامي باستمرار، الآيل إلى التحام كتلتي المدائن التي نمت، طيلة عقود، عند مصبي بورقراق وسبو، وعلى أطرافهما، يستدعي بلورة وإعمال خطة تدبير محكمة، تتمكن من ضبط مختلف العوامل والقوى الفاعلة في تحريك ظاهرة التمدين، علما أن هذه الأخيرة هي مجال رهانات متعددة، عقارية واقتصادية ومالية وثقافية، متصارعة في غالب الأحيان بسبب تعارض أهدافها. وهذه، بدون شك، عملية معقدة وطويلة النفس، تستلزم **انتهاج مقاربة ذكية وحازمة، تساندها إرادة قوية من قبل القائمين على تنفيذ خطة إعداد المجال**، من ناحية، **ومباشرة برنامج تحسيس فعال ومقنع قصد اكتساب انخراط السكان الإيجابي وإشراكهم في مسؤولية إنجاح المسعى بشكل مستديم**، من ناحية أخرى.

لقد نصت كافة وثائق التعمير، التي أنجزت خلال العقود الماضية، بالنسبة لمختلف المدن والمراكز التي تؤلف المجمع الحضري الساحلي، على مجموعة من الخطوات العازمة والعمليات الحازمة التي يجب القيام بها بغية تصحيح مضمون البنيات العمرانية وأشكال الخصاص المختلفة التي تعيبها وتخل بتوازناتها. وتتمحور توجهات الإعداد المجالي هذه حول هدفين أساسيين : **مكافحة الإسراف في استعمال الأراضي وتمديد مناطق البناء**، لما لذلك من انعكاسات سلبية شتى، من ناحية، **والإصرار على إنتاج مجالات حضرية متكاملة الوظائف متناسقة المشهد وسليمة البيئة**. ولعل أهم هذه التوجهات العمرانية الهادفة هي التالية:

- **استئصال كافة أشكال السكن غير اللائق** التي تنتشر في مناطق شتى من النسيج الحضري، بكل مدن ومراكز الجهة. وإذا كان ورش القضاء على أحياء الصفيح قد أوشك على الانتهاء بالرباط، وتقدمت أشغال إعادة الاعتبار لمدينتها العتيقة، فإن المشكل لا يزال قائما برمته، متجذرا وعنيدا فيما يتعلق بالأحياء العشوائية المديدة التي تغطي سفوح وادي بورقراق عند سافلة هضبة "التقدم واليوسفية والنهضة"، حيث تتكدس كتلة بشرية

هائلة في ظروف عيش غير مقبولة تماما.

وكذلك الوضع في التجزئات القديمة والضيقة، ذات الكثافة السكانية العالية، التي أعدت أصلا منذ عقود عديدة لإعادة إسكان أسر الصفيح، على طول واجهة البحر، حيث بدأت تتغير المعالم مع انطلاق مشروع تهيئة كورنيش العاصمة، بينما تبقى الأحوال غير مرضية في الأحياء الخلفية الشديدة الامتداد (يعقوب المنصور)؛

- **تكثيف النسيج المبني** في أحياء ذات سكن أفقي وتشغيل المساحات العارية أو "المهجورة" التي تمثل في الغالب نوعا من "البوار الاجتماعي" الناتج عن المضاربة العقارية، وذلك بغية الحد من تمدد وتوسع المجال الحضري وما يترتب عن ذلك من ضرورة إنجاز البنيات التحتية المختلفة ذاك التكاليف المالية الباهظة؛
- **إعادة هيكلة وتنمية المراكز الضاحوية** بمقاربة نموذج "مشروع مدينة" وليس على أساس تصاميم التهيئة المعتادة التي غالبا ما تستنسخ نفس الأشكال العمرانية المبتذلة، الخالية من روح الابتكار والتجديد؛
- **تجهيز المدن بمراكز تجارية** وخدماتية، وظيفية وجذابة، وهو ما يتوفر بوضوح في الرباط أساسا حيث تتعدد الأسواق العصرية المختلفة، وإلى حد ما بسلا والقنيطرة، في حين أن باقي المدن والمراكز الساحلية والداخلية تفتقر إلى هذا النوع من التجهيزات التي تقوم بدور هام في هيكلة الحياة الحضرية؛
- **حماية الأراضي الضاحوية ذات القيمة الفلاحية العالية** ضد سطوة المضاربة العقارية، بغية توفير مساحات خضراء واسعة بين المدن، وصيانة للبيئة، حرصا على الاحتفاظ بإنتاج زراعي متميز؛
- **حماية المساحات الغابوية** في الضواحي من الزحف الحضري الأخطبوطي، يهدف الحفاظ على مجالات طبيعية ضرورية لاستجمام وتنزه سكان المدن المجاورة، وهي مهمة تكفلت بها إدارة المياه والغابات في السنوات الأخيرة، ولا تزال مستمرة في كل غابات المعمورة وتمارة والحزام الأخضر، لفائدة سكان الرباط وسلا وتمارة والقنيطرة وغيرهم؛
- **الحيلولة دون تفشي ظاهرة التشتت** الحضري على أطراف المدن وفي الضواحي، أي خارج المناطق المعدة للتعمير المتصل، موازاة مع إدماج التجمعات الواقعة على هوامش المدار البلدي.

2.3- تحقيق استسواء العمران بالمدن المتوسطة والصغيرة وتقوية قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية

تركز المدن الأربع الكبرى (الرباط، سلا، القنيطرة وتمارة) **تقريبا كل الاقتصاد الحضري**

العصري في الجهة، وذلك في كافة الميادين الصناعية والسياحية والحرفية والنقل والخدمات...، في حين أن **المدن الداخلية**، على اختلاف أحجامها، **لا تمتلك إلا اقتصادا بسيطا وهشا** يتلخص في مجموعة من الخدمات العادية الموجهة لفئات سكانية محدودة الدخل.

فالفئات الاجتماعية الميسورة نسبيا، التي تقطن هذه المدن والمراكز، تضطر إلى أن تقصد المدن الكبيرة الساحلية من أجل اقتناء السلع النادرة والبضائع الجيدة والاستفادة من الخدمات الرفيعة، التي تفتقر إليها في أماكن سكناها، **خاصة منها ما يتعلق بالصحة والتعليم**. فتعزيز التجهيزات والبنيات الأساسية بهذه المدن والمراكز غدا من الضروريات الملحة بغية تحقيق استسوائها (mise à niveau) الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، **حتى تتوفر على وظائف متينة تؤهلها لتأطير ساكنيها ومجالها المحيط بطريقة مرضية وتدبير قضاياها**، فتتمكن بذلك من **اجتذاب الاستثمار الاقتصادي** الضروري **وتثبيت عناصرها البشرية المتميزة**، ماديا ومعنويا، الفاعلة في مسار التنمية.

3.3- تجهيز وإنعاش المراكز الصغيرة، الحضرية منها والقروية

إن ظاهرة التمدين نادرة ومتواضعة جدا في المناطق الهامشية الفسيحة التي تغطي تلال مقدمة الريف والهضاب الجنوبية وكذا منطقة المعمورة والساحل الشمالي. فهي عبارة عن مراكز صغيرة، متباعدة بعضها عن بعض، تحيط بها مجالات فلاحية أو غابوية مديدة. وباستثناء عدد قليل منها تمكنت من أن تنمو بعض الشيء (جرف الملحة والخنيشات)، فإن **هذه المراكز يطبعها ركود ديمغرافي واضح، وأزمة اقتصادية عميقة ومتمكنة على مر عقود**. فتفاقم أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية يستدعي اتخاذ تدابير حاسمة وعاجلة من أجل إنعاشها عن طريق **تشجيع الأنشطة المنتجة وتحسين التجهيزات والخدمات وتجويد الإطار المبني وإصلاح الطرقات**، مما يكون من شأنه أن **يولد مناصب الشغل اللازمة وأن يرفع مستويات دخل الأسر**.

فهذه المبادرات، ذات الكلفة البسيطة، هي التي ستمنح المراكز الصغيرة **وظائف اقتصادية واجتماعية وثقافية كفيلة بأن تعزز جاذبيتها الداخلية والخارجية**، وأن **تجعل منها حلقة وصل أساسية في شبكة التأطير المجالي والإنعاش الاقتصادي بالجهة**، ذلك أن نموها وتقوية اقتصادها سيساعد على **تكثيف الجهاز الحضري الجهوي**، خاصة في المناطق الداخلية، مما يصبح **أداة فعالة لإدماج هذه الأخيرة في الكل الجهوي بطريقة وظيفية**، من ناحية، **ويخفف مختلف أشكال الضغط على المدن الساحلية**، من ناحية ثانية.

4- من جهاز حضري جهوي شديد الاختلال إلى شبكة حضرية جهوية وظيفية

1.4- الجهاز الحضري وإعداد المجال الجهوي

يتصف الجهاز الحضري لجهة ر.س.ق باختلال واضح، ثلاثي الأبعاد. أولا، على مستوى

حجم المراكز الحضرية حيث يظهر بون شاسع بين مدن أربع كبيرة، يتركز بها 2/3 سكان الجهة، في حين أن المراكز الصغيرة، التي يبلغ عددها 26، لا يقطنها سوى 15% من هؤلاء السكان. ثانيا، لكون غالبية **المدن تتركز في المنطقة الساحلية الجنوبية**، مقابل تمدين نادر أو غائب تماما في المناطق الداخلية. ثالثا، لأن **المدن الساحلية تحتكر**، كما ونوعا، **جل الاقتصاد الحضري الجهوي**، بينما تبقى المراكز الداخلية تعاني من نقص متنوع وخصاص متفاقم وعميق يجعلها في حالة وهن متمكن وفي وضعية تبعية مستديمة.

لا شك أن التطور التاريخي وأهمية الإرث الثقافي ومعطيات الموقع الجغرافي ومؤهلات البيئة الطبيعية وسيرورة النمو الديمغرافي، تمثل كلها عناصر حاسمة في إبراز قدرات مختلف التجمعات الحضرية وبلورة هويتها. لكن **الإعداد المجالي الإرادي هو الذي يمكن من صقل هذه القدرات والمؤهلات، ويؤهل لاكتشاف مواهب أخرى، وبالتالي، يؤسس للتنمية المتوازنة والمستدامة**.

لذا، فإن **تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية** التي تنص عليها خطة إعداد وتنمية التراب الجهوي، **يستند بشكل كبير إلى تقوية وتأهيل المدن**، في جميع المجالات، وذلك **بمدها بالبنيات الأساسية والتجهيزات المهيكلة ، لتمكينها من القيام بوظائفها بشكل ملائم داخل المنظومة الجهوية العامة**. هكذا، فإن بناء الكيان الجهوي يكمن في **الانتقال التدريجي من وضعية الجهاز الحضري** الحالي، الذي يعاني من التفكك وعدم التوازن وضعف القوة الوظيفية، **إلى جهاز حضري فعال يتميز بتراتبية الوظائف والمهام التي تؤديها كل مدينة** من المدن وكل مركز من المراكز، **فيما يتعلق بتأطير وخدمة السكان، وبالإنتاج الاقتصادي والحركة الثقافية** على الصعيد الجهوي، بل أحيانا على المستوى الوطني.

فالرؤية الاستشرافية التي يقدمها التصميم الجهوي لإعداد المجال تؤكد على **ضرورة توزيع المهام والوظائف والأدوار الأساسية بين مختلف المراكز الحضرية**، من **منظور التكامل والتعاضد بينها**، مما يساعد على تفجير طاقة هذه التجمعات الحضرية، بتفاعل إيجابي فيما بينها ومع المجالات المحيطة بها. فبذلك يتسنى **إرساء قواعد إعداد مجالي مندمج وتنمية جهوية متوازنة، قوامها إنصاف كل المكونات الاجتماعية والترابية** التي تؤلف الجهة وتجعلها **وحدة متراصة**. هكذا، تنبني هذه الرؤية على تصنيف التجمعات الحضرية إلى فئات متراتبة، لكل واحدة منها وظائفها الخاصة ومكانتها في الهرم الحضري الجهوي.

2.4- الرباط : الحاضرة الجهوية الرئيسة

اعتبارا لكونها العاصمة الإدارية والسياسية الوطنية، وهي الوظيفة التي اكتسبتها منذ أزيد من قرن، مما يخولها **القيام بوظائف القيادة المركزية** في جل المجالات، ونظرا **لموقعها المتميز عند ملتقى الممرين الأساسيين للنقل والمواصلات** بالجهة، اللذين يربطانها جيدا

بالمجالين الداخلي والخارجي، فإن الرباط تحتل مكانة خاصة داخل الجهة بصفتها **المركز الأكبر على صعيد الإدارة العمومية والتجارة والخدمات الرفيعة والتعليم العالي والصحة والسياحة والترفيه وغيرها**. فهي بذلك تتبوأ مرتبة الصدارة في الهرم الحضري الجهوي، وهي مكانة من المنتظر أن تتعزز أكثر جراء تقوية وتنويع هذه المجالات المذكورة، إضافة إلى اكتسابها وظائف أخرى، خاصة في ميدان الصناعات الدقيقة. فهي بذلك تمثل قطبا وطنيا رائدا وفي نفس الوقت القطب الجهوي الذي ينبغي أن يقوم **بدور القاطرة بالنسبة لمجموع الجهة**، في كافة الميادين.

3.4- سلا : حاضرة جهوية شريكة

بعد تاريخ عريق وإشعاع مكين، تلته فترة ركود طويلة كرسها الاحتلال الفرنسي، شهدت مدينة سلا توسعا مجاليا هائلا منذ الاستقلال مواكبة للنمو الذي ميز مدينة الرباط التي اكتسبت وظيفة العاصمة الجديدة للمغرب. ورغم تحسن أوضاعها في مجالات عدة، فإن **مدينة سلا تبقى لحد الآن شديدة التبعية بالنسبة للرباط في ميادين الشغل والتجارة والخدمات الرفيعة والصحة والتكوين والتعليم العالي والترفيه وغير ذلك**، والحالة أنها **أكبر تجمع حضري بالجهة ومن أكبر مدن المغرب**[10]، يصل عدد سكانها اليوم قرابة المليون، أي نحو ضعف عدد من يقطن شقيقتها على الضفة اليسرى !

فإستراتيجية تنمية هذه المدينة الضخمة ينبغي لها أن تفتح أوراشا عديدة في كل المجالات بغية مد **هذه الحاضرة بكل ما يلزمها من البنيات التحتية والتجهيزات المتناسبة مع حجمها السكاني وتاريخها المجيد** الذي دأبت فيه تمثل مركزا ثقافيا وحرفيا وتجاريا هاما ذي إشعاع وطني واسع. ومن أبرز هذه البنيات والتجهيزات الضرورية : **إنشاء جامعة متكاملة العناصر** لفائدة أزيد من مليون ساكن، **إحداث بنيات طبية كافية كما ونوعا ومنشآت رياضية مناسبة**، كل هذا موازاة مع **تعزيز القاعدة الاقتصادية الحضرية** عن طريق **تقوية الصناعة والتكوين المهني والحرف المنتجة والسياحة**، ناهيك عن **تأهيل النسيج الحضري** عن طريق **إعادة الاعتبار لمدينة عتيقة ذات المجد العريق، وتجديد الأحياء القديمة واستئصال مختلف أشكال السكن الهزيل** التي تغطي مساحات واسعة جدا، **وتأهيل الطرقات، حتى تكتسب سلا القدرات والإمكانات التي تؤهلها لمساعدة الرباط في مهمة تأطير الجهة وتنميتها**، بصفتها **حاضرة مشاركة في إعداد التراب الجهوي وإنمائه**. فبهذا تستطيع حاضرة سلا أن تتواصل مع ماضيها لكي ترسخ هويتها كمنارة ثقافية وعلمية أصيلة، ومركز تجاري مشع، وموقع إنتاج صناعي هام، وقطب سياحي جذاب. ومما يمكن أن يدعم هذا المسعى التنموي، **استقرار مؤسسات جهوية وازنة بمدينة الضفة اليمنى، بغية تجسيد وتأكيد رمزية صفتها ووظيفتها كحاضرة جهوية شريكة**.

---

[10] إلى جانب فاس وطنجة ومراكش وأكادير التي تدنو من مليون نسمة أو تفوقها، ووراء الدار البيضاء التي يناهز تجمعها الملايين الأربعة.

4.4- القنيطرة : حاضرة جهوية مساندة

على خلاف مدن ومراكز الساحل الجنوبي التي نمت وتطورت في فلك العاصمة، فإن **القنيطرة هي المدينة الهامة الوحيدة التي لم ترتبط نشأتها وتنميتها مباشرة بالرباط**، بل **بإحداث ميناء هام عند مصب نهر سبو**، من ناحية، **وبتطوير الفلاحة المسقية بسهل الغرب**. **وتعززت مكانة المدينة** يؤهلها لذلك موقعها المتميز على محور طرقي وسككي كبير، ضمن الممر التواصلي الأطلنتي، مما ساعدها على تنمية **قطاع صناعي معتبر**، تقوى أخيرا **بإحداث المنصة الصناعية المندمجة** التي جعلت منها مركزا اقتصاديا نشيطا، ينتظر **أن يتوسع أكثر بعد بناء الميناء الجديد على ساحل المحيط**.

ومن المرتقب أن تتعدد وتتنوع وظائفها أكثر مع **إعادة هيكلة ميناء الصيد وإعداد محطة استحمامية كبيرة بالمهدية**، إضافة إلى **رد الاعتبار للقصبة**، موازاة مع **تقوية وتوسيع جامعة ابن طفيل وإحداث بنية استشفائية عمومية هامة**. فهذه المشاريع الهامة كفيلة بأن تجعل من **التجمع الحضري** المكون من القنيطرة والمهدية وس.يحيى وس.الطيبي، **الذي يقطنه حاليا أزيد من 560.000 نسمة قطبا اقتصاديا وثقافيا وسياحيا مرموقا يرتقب أن يفوق عدد ساكنيها المليون نسمة في أفق 2040**.

هكذا، تتمكن القنيطرة من أن تتبوأ **مكانة حاضرة التوازن** على مستوى الجهة وضمن المجمع الحضري الساحلي الكبير، تقوم **بوظيفتها كمحرك قوي للاقتصاد الجهوي وقطب جاذب للاستثمار**.

5.4- تمارة : قطب حوضري (métropolitain) مساند ضمن التجمع الساحلي

تمثل مدينة تمارة مركزا حضريا تنامى بسرعة فائقة، خلال العقود الثلاثة الماضية أساسا، ظهرت حوله مراكز ضاحوية، علاوة على المحطة الاستحمامية المحاذية بالهرهورة، **وبكتلة بشرية تفوق حاليا 430.000** نسمة. ونظرا لتكاثر ساكنيها وتطور جهازها الصناعي، فإن **مركز تمارة أصبح يؤدي تدريجيا دور قطب مساند للعاصمة**. ومن الضروري تعزيز هذه الوظيفة خلال العقود المقبلة، وذلك **بتقوية وتنويع الجهاز الصناعي وإعادة هيكلة الأنشطة التجارية وإنعاش الحركة السياحية و إنشاء جامعة جديدة**. ومما يساعد على ذلك **تعزيز نظام النقل العمومي** الرابط بين تمارة والرباط، من ناحية، وبينها والمراكز المجاورة (الصخيرات، عين عتيق، مرس الخير، عين عودة، تامسنا)، من ناحية ثانية.

6.4- الحواضر الإقليمية

يقترح تصميم إعداد وتنمية التراب الجهوي **إدخال تعديلات هامة** مما يتعين **تعزيز التأطير المجالي والسكاني بتقوية الاقتصادات المحلية في المناطق الداخلية والشمالية من الجهة**.

فهاته المناطق جميعها في حاجة ماسة إلى **تأهيل نسيجها الحضري وتقوية قاعدتها الاقتصادية في مجالات الصناعة والتجارة والحرف والسياحة**، موازاة مع **تزويدها بالبنيات**

التحتية المناسبة والتجهيزات الكبيرة في ميادين الصحة والتعليم والتكوين، وذلك بإنشاء **جامعة متعددة التخصصات** (أنظر الفصل السابع) وكذا في **الثقافة والرياضة والنقل**. وقد يكون من الأدوات المساعدة على تنشيط هذه المدن تفعيل شراكات قوية بين ثنائيات حضرية متميزة (الخميسات وتيفلت، س. قاسم وس. سليمان، سوق الأربعاء ومشرع بلقصيري، إضافة إلى جرف الملحة الخنيشات، وللا ميمونة ومولاي بوسلهام)، مع **إحداث منظومة نقل وظيفي بين قطبي كل ثنائي حضري.**

جدول 12 : التراتب الوظيفي الاستشرافي للجهاز الحضري الجهوي

رقم	المدينة	الرتبة الوظيفية	الوظائف الأساسية
1	الرباط	عاصمة وطنية وحاضرة جهوية رئيسة	القيادة المركزية – خدمات رفيعة – التكوين العالي والبحث العلمي - الطب المتخصص –تجارة عصرية – سياحة ثقافية – صناعات دقيقة
2	سلا	حاضرة جهوية شريكة	قطب تجاري - خدمات رفيعة - التكوين العالي والبحث العلمي - صناعة متنوعة – حرف متطورة - سياحة ثقافية وبيئية
3	القنيطرة (والمهدية)	حاضرة جهوية مساندة	قطب تجاري – مركز صناعي - خدمات رفيعة - التكوين العالي والبحث العلمي - سياحة ثقافية – سياحة شاطئية – الصيد البحري
4	تمارة (والهرهورة)	قطب حوضري للتوازن	مركز صناعي – مركز تجاري – تكوين عالي – خدمات – سياحة شاطئية وبيئية
5	الصخيرات	مركز حوضري مساند	سياحة شاطئية – ترفيه – صناعة – خدمات – تكوين مهني
6	تامسنا	قطب حوضري مساند	خدمات – صناعة – تكوين عالي – ترفيه
7	عين عودة	قطب حوضري مساند	صناعة – تجارة – حرف – تكوين مهني
8	عين عتيق	مركز حوضري مساند	صناعة – خدمات – حرف عصرية
9	بوقنادل	مركز حوضري مساند	سياحة شاطئية – ترفيه – صناعة
10	علال البحراوي	مركز حوضري مساند	صناعة – تجارة – خدمات – تكوين مهني – حرف عصرية
11	س. يحيى الغرب	مركز حوضري مساند	صناعة – تجارة – حرف عصرية – تكوين مهني – خدمات
12	س. الطيبي	مركز مساند	صناعة – تجارة – حرف عصرية
13	مرس الخير	مركز مساند	صناعة – خدمات – حرف عصرية
14	الخميسات	حاضرة إقليمية	الإدارة العامة – خدمات وتجارة متميزة – حرف متطورة – تكوين مهني متخصص – سياحة بيئية
15	س. قاسم	حاضرة إقليمية	الإدارة العامة – خدمات وتجارة متميزة – حرف متطورة – تكوين مهني متخصص – سياحة ثقافية
16	س. سليمان	حاضرة إقليمية	الإدارة العامة – خدمات وتجارة متميزة – حرف متطورة – تكوين مهني متخصص

رقم	المدينة	الرتبة الوظيفية	الوظائف الأساسية
17	تيفلت	حاضرة إقليمية	الإدارة العامة – خدمات وتجارة متميزة – حرف متطورة – تكوين مهني متخصص
18	سوق الأربعاء	حاضرة إقليمية	الإدارة العامة – خدمات وتجارة متميزة – حرف متطورة – تكوين مهني متخصص – سياحة ثقافية
19	مشرع بلقصيري	مركز إقليمي مساند	صناعة – خدمات – تكوين مهني متخصص – حرف عصرية – تجارة
20	جرف الملحة	مركز إقليمي مساند	خدمات – حرف عصرية – صناعة – تكوين مهني متخصص
21	الخنيشات	مركز إقليمي مساند	خدمات – صناعة – حرف أصيلة – تكوين مهني
22	ل. ميمونة	مركز إقليمي مساند	خدمات – تجارة – صناعة – حرف أصيلة
23	علال التازي	مركز إقليمي مساند	صناعة – تجارة – خدمات
24	الرماني	مركز إقليمي مساند	خدمات - صناعة – حرف أصيلة – تجارة
25	حد كورت	مركز إقليمي مساند	خدمات – تجارة – صناعة – حرف أصيلة
26	المعازيز	مركز إقليمي مساند	خدمات - صناعة – حرف أصيلة – تجارة
27	دار الكّداري	مركز إقليمي مساند	صناعة – تجارة – خدمات – تكوين مهني
28	أيت يدين	مركز إقليمي مساند	خدمات - صناعة – حرف أصيلة – تجارة
29	الزحيلكّة	مركز محلي	تجارة – خدمات – حرف أصيلة
30	تيداس	مركز محلي	تجارة – خدمات – سياحة – حرف أصيلة
31	عرباوة	مركز محلي	تجارة – خدمات – حرف أصيلة
32	م. بوسلهام	قطب سياحي	سياحة شاطئية وبيئية – صيد بحري – ترفيه – حرف أصيلة
33	أولماس	قطب سياحي	سياحة جبلية واستجمامية – خدمات – صناعة – حرف

الفصل السابع

تقوية التربية والتعليم والتكوين :
الرهان الحاسم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

بلغ عدد الأطفال والشبان، من مختلف الأعمار، الذين يترددون إلى مؤسسات التعليم والتكوين، بكل مستوياتها، العمومية منها والخصوصية، من التعليم الأولي إلى العالي، حوالي 1.220.000 في 2018، بمجموع عمالات وأقاليم الجهة. **يمثل هذا العدد 1/4 سكان الجهة وحوالي 1/7 من إجمالي عدد التلاميذ والطلبة بالمغرب**، مما يجعل من جهة ر.س.ق **أهم مجال للتربية والتعليم بالمغرب**، وهو معطى إيجابي ثمين كفيل بأن يرسي قواعد التنمية الجهوية، إذا ما أحسنت الاستفادة منه بالطريقة المثلى.

1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي

- **عدد ضخم من التلاميذ والطلبة** ناهز 930.000 في 2018، أي بزيادة 9% مقارنة مع 2011، بنحو 75.000 في المجموع، أي حوالي 10.800 كمتوسط سنوي. جاءت حصة الابتدائي في هذه الزيادة حوالي 61%، مقابل 38% للإعدادي، بينما بقي عدد تلاميذ الثانوي التأهيلي مستقرا، مقابل نمو يناهز 10% على الصعيد الوطني.

جدول 13 : تطور عدد تلاميذ الابتدائي والإعدادي والثانوي بالقطاعين العمومي والخصوصي

المستوى	2011		2018		التطور الإجمالي %	
	العدد	%	العدد	%	جهة ر.س.ق 2011-2018	المغرب 2011-2017
الابتدائي	508828	59,5	555122	59,7	9,1	5,2
الإعدادي	206514	24,2	234844	25,3	13,7	15,4
الثانوي	138843	16,3	139546	15,0	0,5	9,8
المجموع	**854185**	**100**	**929546**	**100**	**8,8**	**8,2**

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية بالمغرب 2017 و الأكاديمية الجهوي للتربية والتكوين (2018)

مبيان 8 : تطور عدد تلاميذ الابتدائي والإعدادي والثانوي بالقطاعين العمومي والخصوصي

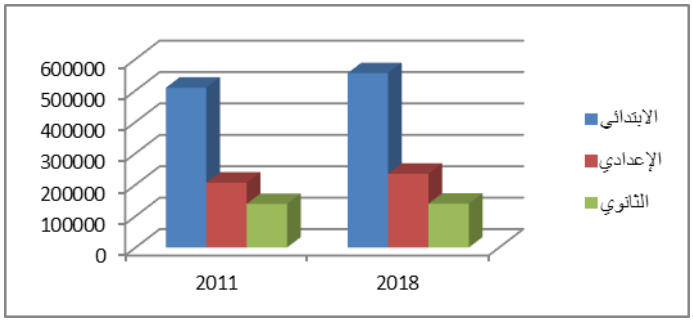

- **يُظهر توزيع التلاميذ بين المدن والأرياف تباينا واضحا** حسب المستويات بحيث أن حوالي 3/4 تلاميذ هذه الأخيرة يتركزون في المدرسة الابتدائية (224.000 في 2018)، وهو ما يقلص كثيرا حجم ووزن تلامذة الإعدادي (حوالي 68.000 و 1/5 المجموع) والثانوي (17.000 و 1/20). على النقيض، فإن نسبة التعليم الابتدائي، العمومي منه والخصوصي بالوسط الحضري، تبقى في حدود 53% من المجموع، مقابل 27% للإعدادي و 20% للثانوي. وهذا نظهر جليا مدى اختلاف بنية توزيع التلاميذ بين الوسطين الحضري والقروي، إذ أن الأول يتميز ببنية متوازنة نسبيا، في حين أن الثاني يشكو من خصاص كبير في مستوى التعليم الثانوي (التأهيلي).

جدول 14 : توزيع التلاميذ حسب مستويات التعليم بالوسطين الحضري والقروي في 2018 (%)

مستوى التعليم	المدن	الأرياف	المجموع
الابتدائي	53,2	73,0	59,7
الإعدادي	27,1	21,5	25,3
الثانوي	19,7	5,5	15,0
المجموع	100	100	100

المصدر : الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين

مبيان 9 : توزيع التلاميذ حسب مستويات التعليم بالوسطين الحضري والقروي في 2018 (%)

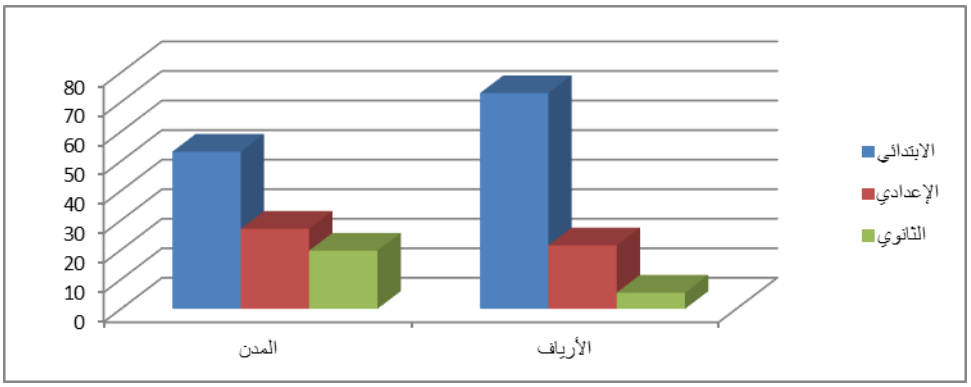

- **التوسع المستمر لقطاع التعليم الخصوصي** الذي بلغ عدد تلامذته 168.000 في 2018، أي 18% من مجموع تلاميذ التعليم الابتدائي والثانوي المغربي بالجهة. ويقتصر هذا التعليم الخصوصي على المجال الحضري حيث تبلغ نسبة تلامذته 27% من المجموع، بل نحو 30% إذا ما أضيف إليه تلامذة المؤسسات التعليمية الأجنبية. وتتضخم أكثر هذه النسبة في المنطقة الساحلية التي يرتفع فيها مستوى التمدين، إذ تصل إلى 43% بالرباط و 30% في عمالة الصخيرات-تمارة، 29% في إقليم القنيطرة و 25% في عمالة سلا، بينما تنزل إلى حدود 12 إلى 16% في الأقاليم الداخلية (الخميسات، س. قاسم وس. سليمان).
- **تحتضن الجهة أهم مركز جامعي بالمغرب**، لكونها تتوفر على جامعتين (محمد الخامس وابن طفيل) إضافة إلى نحو 20 مؤسسة عمومية للتكوين العالي ونحو 40 مؤسسة خصوصية. في 2017، بلغ عدد الطلبة بمجموع هذه المؤسسات 143.000، من بينهم 93% بالمنشآت العمومية. حوالي 57% من مجموع الطلبة كانوا بمؤسسات الرباط، 33% بالقنيطرة و 10% بسلا. ويمكن تقدير العدد الإجمالي للطلبة في 2018 بنحو 152.000.
- **كان عدد المتعلمين بمختلف مؤسسات التكوين المهني**، العمومية والخصوصية يناهز 70.000 في 2017، وهو عدد متواضع مقارنة بحجم سكان الجهة وأهمية متطلباتها من المتخرجين في شتى شعب التكوين المهني.

2- إشكالية تنمية التعليم والتكوين بجهة ر-س-ق

كما هو الحال بمجموع مناطق البلاد، فإن التعليم المدرسي يختلف كثيرا بين العالمين الحضري والقروي، وحسب القطاعين العمومي والخصوصي. ولهذه المفارقة أبعاد حادة بجهة ر.س.ق التي تتميز بارتفاع كبير لنسبة سكان المدن، وتحتضن العاصمة التي يتخذ فيها

القطاع الخصوصي والتعليم الأجنبي وزنا كبيرا جدا.

1.2- اختلاف بنيات توزيع التلاميذ حسب العمالات والأقاليم

يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال من بنيات توزيع التلاميذ حسب مستويات التعليم، بالنظر إلى الوحدات الإدارية الكبرى بالجهة. وتتأثر بشكل بالغ هذه البنيات بأهمية عدد سكان المدن بكل واحدة من هذه الوحدات المجالية، كما يمكن اعتبار وزن تلامذة الثانوي التأهيلي معيارا فارقا أساسيا :

- تتوفر عمالة الرباط، المدينة العاصمة، بأعلى نسبة لتلامذة الثانوي (23%) وأدنى نسبة للتعليم الابتدائي (51%)، في 2018؛
- تمثل عمالتا سلا والصخيرات-تمارة، حيث ترتفع نسبة التمدين بين السكان، حالة وسطى، فتصل نسبة الثانوي إلى 16-17% ونسبة الابتدائي بين 56 و 58%؛
- أما في الأقاليم التي ترتفع فيها نسبة سكان الأرياف، وهي القنيطرة والخميسات وس. قاسم وس. سليمان، فإن البنية تظهر وزنا ضعيفا لتلامذة الثانوي (11-13%) مقابل كتلة هامة للابتدائي (61-65%).

2.2- تباين مستويات التأطير التعليمي

تعتبر درجة تأطير التلاميذ من قبل المدرسين مؤشرا بليغا للتعبير عن مستوى مردودية التعليم والتكوين في مختلف مراحل التمدرس، كما أنه يشير إلى حالات الاكتظاظ في قاعات الدرس أو الأشغال التطبيقية، وإن كان تحليل هذه الظاهرة يحتاج إلى مؤشرات أخرى تتعلق أساسا بمحتوى البرامج والأنماط المنهجية المتبعة. لذا، **تقتصر المقاربة الحالية على مقارنة مستويات التعليم، في الزمان وفي المكان، معتمدة على تطور درجة التأطير خلال السنوات الأخيرة**، مما يمكن أن يدل على نزعة التغيرات العامة في هذا الباب.

بين 2011 و 2017، سجل عدد المدرسين وعدد التلاميذ اتجاهين متعارضين في تطورهما، بحيث أن الأول تناقص بنحو 3150 مدرس (525 كمتوسط سنوي)، وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 11%، بينما ارتفع الثاني بنحو 10400 تلميذ (1730 سنويا)، وهي زيادة ضعيفة في ظرف 6 سنوات (1,4%). يستخلص من هذا **أن هناك تدهورا ملموسا، بنسبة 15% لمعدل عدد التلاميذ بالنسبة للمدرس الواحد الذي انتقل من 27 إلى 31**. وتتجسد ظاهرة التدهور هذه أكثر في الوسط الحضري (-14,8%) مقارنة مع الوسط القروي (-12,4%)، رغم تزايد عدد التلاميذ بهذا الأخير (22%) مقابل الوسط الأول (9%). ويرجع هذا بالأساس إلى **تآكل عدد المدرسين بالوسط الحضري بنسبة 20%** خلال السنوات الست المذكورة، في حين **أنه زاد بنحو 8% في العالم القروي**.

جدول 15 : تطور مستويات التأطير المدرسي بالقطاع العمومي في المدن والأرياف (2011-2017)

السنة	المدن			الأرياف			الجهة		
	المدرسون	التلاميذ	نسبة التأطير*	المدرسون	التلاميذ	نسبة التأطير	المدرسون	التلاميذ	نسبة التأطير
2017	15137	457584	30,2	9375	298233	31,8	24512	755817	30,8
2011	18993	499991	26,3	8671	245452	28,3	27664	745443	26,6
التطور (%)	20,3-	8,5-	15-	8,1+	21,5+	12-	11,4-	1,4+	14-

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للمغرب. *متوسط عدد التلاميذ للمدرس الواحد

وقد حدث هذا التطور بشكل مختلف حسب مستويات التعليم ووسط الإقامة. هكذا يكون الإعدادي هو الذي سجل أكبر نسبة من تراجع مستوى التأطير حيث نزل بحوالي 1/4 على صعيد الجهة، وأكثر من ذلك قليلا في الأرياف (-27%) مقارنة مع المدن (-21%)، بحيث أن متوسط عدد التلاميذ للمدرس الواحد نزل من 29 إلى 40 في الأولى، ومن 24 إلى 31 في الثانية. إما في المستوى الثانوي التأهيلي فإن التطور كان إيجابيا نسبيا في المدن، حيث تحسنت نسبة التأطير بنحو 10%، بينما تراجع هذا المستوى في الأرياف (-6%)، لكن الغريب في كل هذا، هو أن تدهور مستوى التأطير في التعليم الابتدائي العمومي جاء مرتين ونصف أقوى في الوسط الحضري (-22%) بالمقارنة مع الوسط القروي (-9%) !

جدول 16 : تطور مستويات التاطير بالقطاع العمومي حسب مستويات التعليم ووسط الإقامة

مستوى التعليم		الجهة			المدن			الأرياف		
		المدرسون	التلاميذ	نسبة التأطير*	المدرسون	التلاميذ	نسبة التأطير*	المدرسون	التلاميذ	نسبة التأطير*
الابتدائي	2017	12043	427095	35,5	5156	209289	40,6	6887	217806	31,6
	2011	14156	430053	30,4	7362	233476	31,7	6794	196577	28,9
	% التطور	14,9-	0,7-	17,0-	30,0-	10,4-	28,0-	1,4+	10,8+	9,0-
الإعدادي	2017	6281	206904	32,9	4665	142837	30,6	1616	64067	39,6
	2011	7653	190882	24,9	6256	150534	24,1	1397	40348	28,9
	% التطور	17,9-	8,4+	32,0-	25,4-	5,1-	27,0-	15,7+	58,8+	37,0-
الثانوي	2017	6188	121818	19,7	5316	105458	19,8	872	16360	18,8
	2011	5855	124508	21,3	5375	115981	21,6	480	8527	17,8
	% التطور	5,7+	2,2-	8,0+	1,1-	9,1-	8,0+	81,7+	91,9+	6,0-

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للمغرب * يدل ارتفاع النسبة على تطورها السلبي

في الجملة، يظهر أن نزعة تطور مستويات تأطير التلاميذ كانت سلبية في جميع مستويات التعليم العمومي، مما يجعل أن الوضعية تتدهور باستمرار من حيث عدد التلاميذ في الأقسام والفصول، أي بارتفاع عدد التلاميذ بالنسبة للأستاذ الواحد، مما يشير إلى مشكل تربوي عميق وواضح. ففي التعليم الابتدائي، تراجعت نسبة التأطير بشكل قوي (-28%) بين 2011 و 2017 مؤدية إلى نسب متدنية تصل إلى 38 في إقليم س. قاسم و 43 في إقليم القنيطرة ! أما في مستوى الإعدادي، فإن التراجع الأقوى حدث بالأرياف (-37%) مقارنة مع المدن (-27%). ويظهر أن نسبة التأطير متقاربة في جل الأقاليم بين الأرياف والمدن، في مستوى الثانوي، متراوحة بين 18 و 21 بالوسط الحضري، وبين 15 و 20 في الوسط القروي.

جدول 17 : تباين مستويات التأطير المدرسي في القطاع العمومي حسب مستويات التعليم (2017)

عمالة أو إقليم	الابتدائي		الإعدادي		الثانوي	
	المدن	الأرياف	المدن	الأرياف	المدن	الأرياف
الرباط	41,4	-	25,9	-	18,2	-
سلا	38,5	31,7	31,9	36,2	20,0	15,9
الصخيرات-تمارة	41,6	37,4	28,4	29,0	20,9	17,8
الخميسات	42,3	22,5	33,3	40,3	20,4	19,7
القنيطرة	43,1	37,3	33,2	40,3	19,5	20,0
س. قاسم	37,6	30,4	31,4	46,4	19,9	19,2
س. سليمان	41,3	33,4	28,0	38,6	21,2	15,3
الجهة	**40,6**	**31,6**	**30,6**	**39,6**	**19,8**	**18,8**

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للمغرب

3.2- حدة الفوارق في مستويات التأطير المدرسي بين القطاعين العمومي والخصوصي

إن الفوارق التي تطبع مستويات التأطير بين المدن والأرياف في القطاع العمومي تبقى في الجملة محدودة، مقارنة مع تلك التي توجد بين القطاعين العمومي والخصوصي، والتي تتعمق على مر السنوات. **وتصح هذه المقارنة بين القطاعين في التعليم الابتدائي** خاصة، لأنه هو المجال الذي ركز عليه القطاع الخصوصي (72% من مجموع تلاميذ القطاع) من ناحية، ولكون الوسط الحضري يحتكر كليا هذا النوع من التعليم، من ناحية ثانية. هكذا، يتضح أن **معدل التلاميذ بالنسبة للمعلم الواحد في القطاع الخصوصي هي أفضل بضعفين مما هي عليه في القطاع العمومي، أي 17 تلميذا مقابل 36 !**

جدول 18 : مقارنة نسبة التأطير في التعليم الابتدائي العمومي والخصوصي (2016)

عمالة أو إقليم	القطاع العمومي		القطاع الخصوصي	
	متوسط عدد التلاميذ لقاعة الدرس الواحدة	متوسط عدد التلاميذ للمعلم الواحد	متوسط عدد التلاميذ لقاعة الدرس الواحدة	متوسط عدد التلاميذ للمعلم الواحد
الرباط	19,6	35,4	21,2	15,6
سلا	35,9	33,7	22,2	18,5
الصخيرات-تمارة	37,1	35,6	20,0	16,4
الخميسات	35,4	36,0	29,8	18,1
القنيطرة	35,8	38,4	17,9	16,1
س. قاسم	31,4	34,8	18,3	15,6
س. سليمان	39,1	37,9	17,0	15,2
الجهة	**32,7**	**35,5**	**20,5**	**16,7**

المصدر : الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين

4.2- مسألة التعليم الابتدائي والثانوي وبنيتهما المخلوطة

1.4.2- التعليم العمومي والتعليم الخصوصي : مساران متعاكسان

أدى تطور المنظومة التعليمية بالمغرب، على مر العقود، إلى تشكل حقل تعليمي هجين حيث تتجاذبه عدة بنيات متناقضة، خاصة في المجالات الحضرية الكبيرة، كما هو الحال فعلا بالمجمع الحضري الضخم الممتد بين القنيطرة وسلا-الرباط-تمارة، لعل أهمها تلك التي توجد

بين القطاعين العمومي والخصوصي. هكذا **يبقى العالم القروي هو مجال التعليم العمومي بصفة شاملة،** بينما **يتدخل في المسألة التعليمية بالمدن عدة أطراف،** إذ إلى جانب الدولة هناك مقاولون متعددون، مغاربة وأجانب من مشارب شتى.

وفي هذه المواجهة غير المتكافئة، بين القطاعين العمومي والخصوصي، نجد أن هذا الأخير يتمتع بطاقة توسعية متزايدة حيث أن عدد التلاميذ به زاد بنحو 54% (8425 في المعدل سنويا) بين 2011 و 2018، متضخما بنحو 59.000 تلميذ، على نقيض القطاع العمومي الذي تراجع عدد تلامذته بنحو 45.000 (معدل 6370 في السنة) أي بنسبة 9% ! ولا يمكن إلا أن تتفاحش هذه التناقضات مستقبلا بين قطاع تعليمي تجاري جذاب رغم تكاليفه الباهظة، يتوسع باستمرار، وقطاع تعليمي عمومي، منفر رغم كونه مجانيا، مما يطرح بشدة وإلحاح مصير المدرسة العمومية المغربية برمتها، المتراجعة أمام هجمة مدارس خصوصية متكاثرة.

2.4.2- من أجل رد الاعتبار لمدرسة عمومية تعاني من أزمة وجودية

إن تطور عدد تلامذة القطاع التعليمي العمومي رهين بعاملين مؤثرين أساسيين : تطور نسبة الولادة التي تتحكم في عدد الأطفال المتمدرسين في العقود المقبلة، من ناحية ؛ وحدة توسع القطاع التعليمي الخصوصي، من ناحية ثانية.

فبالنسبة للعامل الأول، إن النزعة العامة للتطور الديمغرافي تؤول إلى تباطؤ مستمر لنسبة الولادة، وهي ظاهرة تتعزز باستمرار مع ارتفاع نسبة سكان المدن، وما ينجم عن ذلك من تضخم نسبة العزوبة وامتداد سن الزواج الأول، خاصة لدى الإناث، وكذا تحسن مستوى تعليمهن وتزايد نسبة العاملات منهن خارج المنزل. فهذا **السلوك يقلل تدريجيا من عدد الأطفال الواجب التحاقهم بالمدرسة الابتدائية العمومية،** علاوة على كون جزء من هؤلاء يوجهون باكرا إلى التعليم الخصوصي الذي يعدد دور الحضانة ومؤسسات التعليم الأولي اتي تقوم بدور مشاتل ثمينة يتغذى منها القطاع التجاري باستمرار.

أما بالنسبة لهّذا الأخير، فإن تطوره يرتبط أساسا بمدى **الإصلاحات النوعية والكمية والبنيوية التي ستتخذها الدولة في حق المدرسة العمومية،** على المدى القصير والمتوسط، **بغية تحسين مضمون التعليم ورفع فاعليته، حتى تستطيع هذه المؤسسة الوطنية أن تستعيد مجدها التليد وتكتسب بذلك الجاذبية اللازمة وتقوم بدورها التربوي المنشود، الضامن لتكوين رصين** يؤسس عليه النجاح في التكوين العالي والفلاح في مختلف حقول العمل. ذلك أنه في الواقع، يتعيش قطاع التعليم التجاري على أشكال القصور المتراكمة التي يشكو منها التعليم العمومي، رغم المبالغ العالية التي يفرضها على أولياء التلاميذ مقابل خدمته.

فالرهان التربوي الذي تواجهه المدرسة العمومية، خاصة في جهة الرباط-سلا-القنيطرة (كما في جهة الدار البيضاء-سطات) هو ثلاثي الأبعاد، بحيث أنها في صراع غير متكافئ مع

قطاع خصوصي ذي شقين (مغربي وأجنبي) يتوفر على الإمكانات المادية التي تسمح له بتطوير أدواته وتجهيزاته البيداغوجية، مع تأطير تربوي مكثف (أقل من 20 تلميذ للمعلم الواحد) ومتنوع (الأنشطة الموازية)، **مما يبقي المدرسة العمومية ملاذا للفئات المجتمعية المتواضعة**.

إن محاولات الإصلاح المتكررة التي قام بها المسؤولون عن قطاع التعليم العمومي، عقدا بعد آخر منذ الاستقلال، لم تتمكن من إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية، **التي تؤلف حجر الزاوية لبناء كل تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية على الصعيد المحلي والجهوي والوطني**.

فإذا ما اقتصرنا على الجانب الأساسي الذي يمثله التأطير المدرسي، يكون من اللازم والمستعجل تحسين الأوضاع الحالية عن طريق **تخفيف الضغط على المدرسين وعلى قاعات الدرس** وذلك بتوسيع المؤسسات التعليمية والزيادة في عدد المعلمين. فهذا المسعى يمكن أن يساعد على تحسين نسبة تأطير التلاميذ بمعدل 1/4 على الأقل في الوسطين الحضري والقروي وفي المستويات التعليمية الثلاثة، خلال العقدين المقبلين، وهو ما سيبقى، رغم ذلك، دون نسبة التأطير التي تميز القطاع الخصوصي.

في هذا السياق، يمكن أن يتحسن مستوى التأطير بعشر نقط تقريبا في الابتدائي، فينزل متوسط عدد التلاميذ للمعلم الواحد من 38 إلى 28 في أفق 2040، وفي الإعدادي من 33 إلى 25 وفي الثانوي من 20 إلى 15، مما يعطينا في المجمل نسبة 24 تلميذ للمدرس الواحد في القطاعات الثلاثة، وهو ما يمكن أن يكون معدلا مقبولا مرحليا.

جدول 19 : التطور المرتقب لعدد التلاميذ والمدرسين بالتعليم العمومي في جهة ر.س.ق

السنة	الابتدائي			الإعدادي			الثانوي			المجموع		
	التلاميذ	المدرسون	ن. ت*	التلاميذ	المدرسون	ن. ت*	التلاميذ	المدرسون	ن. ت*	التلاميذ	المدرسون	ن. ت*
2018	435.000	11.400	38	206.000	6.200	33	121.000	6.100	20	762.000	23.700	32
2020	442.000	11.300	39	208.000	5.900	35	123.000	5.900	21	773.000	23.100	33
2030	430.000	12.300	35	225.000	7.500	30	134.000	7.400	18	789.000	27.200	29
2040	419.000	14.900	28	242.000	9.700	25	145.000	9.600	15	806.000	34.200	24

المصدر : مكتب الدراسات * ن. ت. نسبة التأطير

اعتبارا لتطور سكان الجهة المتميز بنزعة قوية إلى التمدين المستمر في مختلف المناطق، وما يرافق ذلك من هبوط في نسبة الولادة، من ناحية، ولقوة التوسع التي يمارسها القطاع الخصوصي، المغربي منه والأجنبي، فينمي حصته في سوق التعليم سنة بعد أخرى وذلك باجتذاب أعداد متزايدة من التلاميذ الجدد حيث يضمن جزءا هاما من تغذيته عن طريق مشاتل التعليم الأولي الخصوصي، **فإن عدد تلامذة المدرسة الابتدائية العمومية سيستمر في التزايد ببطء**، خلال سنوات العشرينات، ليبلغ أقصاه في منتصف العقد (بنحو 445.000)، قبل أن **يشرع في النزول** أثناء العقد التالي ويصل إلى نحو 420.000 في أفق 2040.

بصفة موازية، سيستمر عدد تلامذة الإعدادي في التزايد، بنسبة 17% مقارنة مع العدد الحالي ليبلغ حوالي 240.000 في 2040 مقابل 145.000 في الثانوي. بديهي أن هذا الاختلاف في وتيرة النمو بين المستويات الثلاثة سيؤدي إلى تغير بنية توزيع التلاميذ عبرها، خلال العقدين المقبلين، فتنزل نسبة الابتدائي من 57 إلى 52% وترتفع نسبتا الإعدادي والثانوي بنقطتين أو ثلاث. موازاة مع ذلك، واعتبارا لتحسن نسبة مستوى التأطير كما ورد سابقا، فإن توزيع المدرسين حسب المستويات سيؤدي إلى تناقص نسبتهم في الابتدائي وارتفاعها بعض الشيء في الإعدادي والثانوي.

جدول 20 : التطور الاستشرافي لعدد المدرسين والتلاميذ بالمدرسة العمومية حسب المستويات (%)

السنة	الابتدائي		الإعدادي		الثانوي	
	المدرسون	التلاميذ	المدرسون	التلاميذ	المدرسون	التلاميذ
2018	48,1	57,1	26,2	27,0	25,7	15,9
2020	49,0	57,2	25,5	26,9	25,5	15,9
2030	45,2	54,5	27,6	28,5	27,2	17,0
2040	43,5	52,0	28,4	30,0	28,1	18,0

المصدر : مكتب الدراسات

مبيان 10 : التطور الاستشرافي لعدد المدرسين والتلاميذ بالمدرسة العمومية حسب المستويات (%)

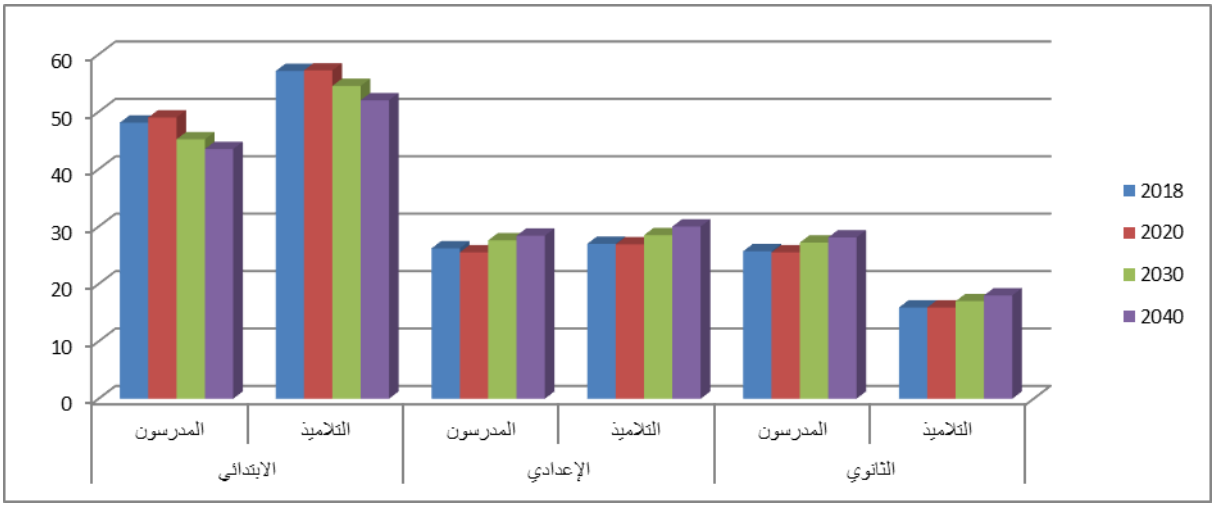

في الجملة، ينتظر أن يزيد عدد المدرسين والمدرسات بنحو 10.000 في أفق 2040، مقارنة مع العدد الحالي. فهذا يتطلب من المسؤولين على قطاع التعليم العمومي أن يتخذوا التدابير اللازمة لتحقيق ذلك، لعل أهمها :

- **الحرص على تعويض المدرسين الذين يغادرون**، لسبب أو لآخر، **سلك التعليم**، بغية تلافي تردي نسبة التأطير التي هي أصلا غير مرضية تماما. الهدف إذن، هو كبح جماح حركة التراجع التي تطبع عدد المدرسين الذي نقص بنحو 3150 بين 2011 و 2017 (من 24.774 إلى 21.512 أي 525 مغادرة في المتوسط سنويا)، وهذه ظاهرة تلحق بشدة التعليم الابتدائي (-2113، أي تراجع بنسبة 15% في ظرف 6 سنوات) والإعدادي

(-1372، بنسبة 12%)، مقابل ارتفاع طفيف لعدد المدرسين في المستوى الثانوي (+333)؛

- **التخطيط والتحضير لتكوين ولتوظيف العدد الكافي من المعلمين**، قصد تعزيز صفوفهم في كل المستويات، احتراما لنسب التأطير المرجوة. وهذا من التدابير الأساسية التي يرتبط بها كل عمل لتحسين مستوى وجودة التعليم العمومي بشكل ملموس ومستدام؛
- **توفير بنيات الاستقبال الملائمة في الوقت المناسب** (مؤسسات التعليم، قاعات الدرس والأشغال التطبيقية والأنشطة الثقافية ...) بالقدر الكافي والجودة اللازمة، بغية استئصال كل أشكال الخصاص والاكتظاظ والنقص في الفعالية، **حتى تتمكن المدرسة أن تقوم برسالتها التربوية على أحسن وجه في ظروف جيدة لتحقق المردودية الفضلى وتكون مؤسسة لتنشئة التلميذ المواطن**؛
- **العمل على أن ينعكس مجهود تعميم التمدرس الابتدائي الحاصل حاليا على مستوى الإعدادي والثانوي**، حتى يصبح هذا الأخير إجباريا، يمكن أن يلجه كافة التلاميذ. وبهذا تصبح محاربة الأمية وتعميم المدرسة الابتدائية وتسهيل الارتقاء إلى المستويات الأخرى بناء تراكميا يؤدي إلى ترسيخ مبدأ المعرفة بين مختلف شرائح المجتمع.

وفي هذا الصدد، تكون مساهمة المؤسسة الجهوية في تعزيز بنيات التعليم ومكافحة ظاهرة الهدر المدرسي بكل أشكاله، وسيلة فعالة **لتكوين الرأسمال البشري** وملاءمته مع متطلبات الشغل والتنمية. **فالجهة مطالبة بالتحكم الأمثل في مصيرها المدرسي** وذلك عن طريق مساهمات ومشاركات مختلفة بغية تحسين طاقات استقبال التلاميذ في ظروف تساعدهم على الدراسة والتحصيل، كما أن عليها **أن تشرك في هذه العملية كافة الفاعلين في المنظومة التعليمية حتى تصبح المدرسة قطب الرحى في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي بناء الهوية الجهوية.**

3- تقوية بنيات التكوين العالي وتشجيع مجالات البحث العلمي

يميز التعليم والتكوين في المستويات العالية بالجهة ثلاث بنيات مختلفة، لكل منها مسارها الخاص : الجامعة، المؤسسات العمومية المنتمية للوزارات، القطاع الخصوصي.

1.3- ترقب تزايد سريع لعدد طلبة الجامعة بجهة ر.س.ق

منذ بداية العقد الحالي، تكاثر عدد طلبة الجامعة بشكل سريع، إذ تضاعف بين 2010 و 2014 (من 50.000 إلى 97.000)، بمعدل 11.800 طالب في السنة. ثم تمهلت سرعة هذا التزايد السنوي إلى حدود 8590 بين 2014 و 2017، بل إلى 3200 بين 2016 و 2017. ونظرا لتعذر الحصول على المعطيات الرسمية المتعلقة بالسنتين الأخيرتين، **يمكن تقدير عدد الطلبة بالجامعة العمومية إلى حوالي** 130.000 حاليا (15,5% من مجموع طلبة المغرب)، يتوزعون بنحو 46% بالرباط، 40% بالقنيطرة و 14% بسلا.

إن فتور وتيرة تزايد عدد الطلبة في السنوات الأخيرة يمكن إيعازه إما إلى تكاثر حالات

الانقطاع عن الجامعة خلال مرحلة الإجازة، أو إلى ارتفاع نسبة تخرج الطلبة بهذه الشهادة مقارنة مع السنوات الماضية، أو مرجع ذلك إلى تقلص عدد التلاميذ المسجلين بالسنة الأولى من الجامعة، وذلك بسبب إكراهات شتى تواجه جزءا من الحاصلين على الباكلوريا، في حين أن جزءا آخر منهم يختار الهجرة لمتابعة دراسته بالخارج. اعتبارا لكل هذه المتغيرات، المتباينة في الزمان وفي المكان، يصعب معرفة عدد الطلبة المرتقب في العقدين المقبلين، فيقدر بنحو 150.000 في نهاية الأول و 170.000 في نهاية الثاني.

ما يسجل في التطور الحاصل هو أن **عدد الطلبة يتناقص في المؤسسات الجامعية بالرباط،** وهي نزعة من شأنها أن تستمر في المستقبل، وذلك لفائدته مؤسسات تكوين الأطر العمومية والتعليم العالي الخصوصي، المركزة كلها بالرباط. على النقيض، فإن **جامعة القنيطرة تشهد توافدا متواصلا** (بزيادة 64% بين 2013 و 2017، أي من 28.000 إلى 46.000 طالب). وينتظر أن تستقبل أعدادا وافرة خلال العقدين المقبلين، نظرا لما تمثله منطقة الغرب، الكثيفة السكان، من خزان طلابي هام. ينطبق ذلك أيضا على **المؤسسات الجامعية بسلا** اعتبارا لما تحتضنه **هذه المدينة المليونية ديمغرافيا من رصيد طلابي كامن يستدعي إحداث جامعة متكاملة العناصر لهذه الحاضرة العريقة**.

كل المؤشرات تدل على أن هناك ضرورة لإعادة انتشار الكتلة الطلابية الجهوية بين مختلف **المؤسسات الجامعية الحالية المركزة كلها بالشريط الساحلي الجنوبي،** مع **إحداث مؤسسات أخرى في المراكز الحضرية المتوسطة الداخلية،** سعيا وراء إرساء شيء من التوازن المجالي في هذا الميدان.

2.3- نزعات تطور مجالات التكوين الجامعي

عرفت مختلف شعب التكوين الجامعي أشكال تطور مختلفة من حيث عدد الطلبة المنخرطين فيها والمواقع الجامعية. ففي الجامعة العمومية التي يوجد بها أكثر من 20/17 الكتلة الطلابية في الجهة، نجد أن **شعب العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية قد تضاعف عدد طلبتها** خلال **5 سنوات** (2012-2017) بمعدل زيادة سنوية تناهز 5000 طالب، أي 25.000 في المجموع، وهو ما مثل **47% من مجموع الزيادة الطلابية**. كذلك **تزايد طلبة كليات الآداب والعلوم الإنسانية بأكثر من مرتين،** بزيادة إجمالية تناهز 20.000 طالب. هكذا يكون هذان المجالان من التكوين قد زاد فيهما عدد الطلبة بنسبة **71% والتحق بهما 85% من مجموع الزيادة الطلابية الحاصلة بالجهة**. أما كليات العلوم، فقد عرفت ضغطا أقل، إذ أن عدد طلبتها لم ينم إلا بنسبة 13%، أدنى مما حصل في كليتي الطب والصيدلة وطب الأسنان اللتين شهدتا توافدا ملحوظا فتكاثر طلابهما بنسبة 33%، على غرار مؤسسات الهندسة والتكنولوجيا بنسبة 28%.

من البديهي أن استمرار نزعات التطور هذه خلال العقدين المقبلين وبعدهما، سيؤدي حتما

إلى تضخم كبير في كتلة الطلبة الحاصلين على شهادة الإجازة في تكوينات جامعية التي، رغم أهميتها في ميادين الاقتصاد والمجتمع والثقافة، لا تضمن الحصول بسهولة على مناصب الشغل الكافية، مثلما تتمكن التكوينات في ميادين العلوم التطبيقية والتكنولوجية التي تحظى بطلبات أكثر من قبل المؤسسات المشغلة، في القطاعين العمومي والخصوصي. فهذه السيرورة تقتضي من المسؤولين القيام بإصلاح عميق على صعيد الجامعة ككل من أجل **تعديل هذا التطور الذي يضخم كتلة المجازين العاطلين**، في حين أن دعم الاقتصاد يستلزم أطرا لهم تكوين مغاير. لا شك أن هذا الإصلاح العميق يتجاوز صلاحيات المؤسسة الجهوية لكونه من اختصاص الوزارة الوصية بل الدولة بكل مركباتها، لأن الأمر يتعلق بقضية وطنية تستدعي حلولا وطنية، واضحة، مبتكرة وفعالة على صعيد كل جهة.

هكذا، فإن حاجات وانتظارات التطور الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الميادين يفرض **إنجاز مشاريع هامة فيما يتعلق ببنيات التعليم والتكوين العالي** وذلك عن طريق **توسيع وإعادة هيكلة المؤسسات القائمة**، من ناحية، **وإنشاء بنيات جديدة متنوعة**، من ناحية ثانية، مع الحرص الكبير على **توزيع هذه المؤسسات بطريقة وظيفية حتى تتمكن كل مناطق الجهة أن تستفيد منها**.

3.3- إعادة هيكلة جامعة الرباط من حيث الشكل والمضمون

خلال أزيد من 6 عقود، راكمت جامعة محمد الخامس بالرباط عددا كبيرا من المشاكل المختلفة والمعقدة، فيما يخص مجالات التكوين والتأطير التربوي والتدبير، نتيجة تطور متذبذب، شبه عفوي، رغم محاولات الإصلاح والتصحيح الطفيفة التي جربتها. كان من المفروض أن ضم الجامعتين السابقتين (أكدال والسويسي) في مؤسسة واحدة فيما بعد (وهي عودة إلى الأصل)، أن تصاحبها **عملية إعادة هيكلة معمقة تشمل جميع جوانب التكوين بها، بغية جعلها جامعة نموذجية تكون رافعة قوية للتنمية على صعيد العاصمة وجهتها وكذا على المستوى الوطني**، وذلك بإرساء قواعد تكوين عالي الجودة يؤهل لشتى ميادين التدبير، على اختلاف اختصاصاتها، من ناحية، **ولتنشيط البحث العلمي المتميز** في كافة المجالات، من ناحية أخرى.

ففي هذا السياق، ينبغي تنفيذ مجموعة من المشاريع واتخاذ جملة من التدابير التنظيمية الحاسمة، قصد تحقيق "الثورة الجامعية" المنشودة، من بينها العناصر الأساسية التالية :

- **إعادة هيكلة الحي الجامعي الحالي**، على شاكلة **مدينة علمية** قائمة الذات، وذلك عن طريق تحديد هويته الترابية بشكل واضح وإقصاء كل أشكال استعمالات الأرض غير المتناسبة مع مهامه الأصيلة، وتجهيزه بكل البنيات والمنشآت والمخابر الوظيفية التي تجعل منه فضاء مميزا للتكوين والتعليم والبحث العلمي. وتكون العاصمة بذلك قد اكتسبت **صرحا ثقافيا وعلميا يساند كونها ارتقت لتكون تراثا ثقافيا عالميا ومدينة أنوار وحاضرة خضراء تحتضن "مدينة العلوم والمعرفة"**؛

- **إعادة تنظيم مختلف المؤسسات التي تتألف منها الجامعة** في ثلاثة هياكل كبرى، **هيكل علمي وآخر تكنولوجي وثالث ثقافي واجتماعي** مع الحرص على مد **الجسور بين كافة المنشآت وبين الشعب** المؤلفة لهذه الأخيرة، حتى تتم **عمليات التلاقح بين كل المدارك والمعارف**، مما يسمح بتحسين جودة التعليم ورفع مردوديته. علاوة على ذلك، ينبغي ربط الأواصر، عن طريق **شراكات واتفاقيات تعاون بين جامعة الرباط والجامعات الأخرى** في الجهة وعلى صعيد الوطن، ومع الخارج؛
- **إحداث البنيات الأساسية والتجهيزات اللازمة** لتسهيل اشتغال الجامعة في ظروف جيدة : مخابر، خزانات متخصصة، قاعات المحاضرات والمؤتمرات، دار النشر، ملاعب رياضية ...؛
- **إحداث بنية مناسبة لتدبير المدينة العلمية** وتنظيمها، بكل ما يقتضي ذلك من أطر عالية الكفاءة وبعيدة النظر.

ومما يمكن أن يساعد على تحقيق هذا المشروع الثقافي والعلمي، الضروري أكثر من أي وقت مضى، عاملان أساسيان هما :

- **تناقص عدد الطلبة بجامعة الرباط** بسبب التراجع المتواصل لعدد سكان العاصمة وتمهل نسبة الولادة لديهم، من ناحية، **وجراء نزوح أعداد كبيرة منهم** ممن كانوا يقطنون أحياء الصفيح الذين أعيد إسكانهم خارج العاصمة. فهذا التناقص في عدد الطلاب يخفف الضغط على المؤسسات الجامعية ويسهل عليها إعادة هيكلتها الداخلية؛
- **إعادة انتشار الجامعة مستقبلا وذلك بإنشاء مؤسسات جامعية أخرى** خارج الرباط بمدن متوسطة وصغيرة، في إطار **اللامركزية الجامعية**، مما ينشئ مواطن اجتذاب الطلبة إليها، عوض التوجه إلى الرباط بأعداد عفيرة.

4.3- تطوير وتنويع مجالات التكوين بجامعة القنيطرة

رغم كونها بلغت سن الرشد، أي سنتها الأربعين، فإن **جامعة ابن طفيل حافظت في الجملة على بنية تكوينية "تقليدية"**، وذلك في 3 كليات قاعدية (الآداب والعلوم الإنسانية، العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العلوم) التي يتركز بها 94% من مجموع طلبة الجامعة سنة 2017، إضافة إلى مدرستين وطنيتين (علوم تطبيقية، تجارة وتدبير).

إن المؤهلات الصناعية، القديمة نسبيا، قد تعززت في الآونة الأخيرة بإنشاء منطقة صناعية حرة قوامها تركيب السيارات وما يواكبها من أنشطة صناعية أخرى في العالية، من ناحية، والمؤهلات الفلاحية لسهل الغرب. وما يمنحه ذلك من إمكانات هائلة للصناعات الغذائية، من ناحية أخرى، **يفرض على جامعة ابن طفيل أن تولي اهتماما خاصا لهذا الجانب الصناعي** فتنمي وتنوع شعب التكوين العالي وعميق التخصص في مجالات الميكانيك والإعلاميات والصناعات الجوية والكهربائية والدقيقة وما يتعلق بالنقل والأشغال العمومية وغيرها.

5.3- إحداث جامعة سلا (جامعة لسان الدين بن الخطيب أو ابن رشد)

من المفارقات المثيرة أن حاضرة سلا العريقة، مهد المعرفة والثقافة والجهاد البحري، لا تتوفر حاليا إلا على ملحقة من جامعة الرباط (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية) فتحت أبوابها قبل عقدين من الزمن، أضيفت إليها المدرسة الوطنية للتكنولوجيا، علاوة على المدرسة الوطنية الغابوية (المنشأة باكرا لتكوين المهندسين).

بلغ عدد طلبة هذه المؤسسات 14.500 في 2017، ويمكن تقديره حاليا بنحو 17.000. بديهي أن **هذه النواة الجامعية المتواضعة ليست على قدر مدينة يناهز سكانها المليون حاليا**، (بين المدن الست الأولى بالمغرب) ويرتقب أن يضاف 1/4 مليون آخر خلال العقدين المقبلين. بذلك تكون **سلا المدينة الكبيرة المغربية الوحيدة التي تفتقر إلى جامعة حقيقية**. لذا، أصبح من المنطقي ومن صميم الإنصاف **إحداث جامعة متكاملة العناصر** بسلا، علما أن جزءا كبيرا من طلبة جامعة الرباط يتوافدون من سلا، متجشمين عناء السفر اليومي بين الضفتين، وما يكلفه ذلك لهم من مصاريف هامة وضياع وقت ثمين وعناء يومي وقلق مستديم تنعكس آثاره على مستوى الدراسة.

لا شك أن تحقيق هذا الإنجاز الكبير والضروري سيرفع من شأن مدينة سلا ويعزز إشعاعها الثقافي والاقتصادي، ناهيك عما يمكن أن تستفيد منه جامعة الرباط التي يخفف عنها الضغط كثيرا، فتتمكن من إعادة هيكلتها في ظروف أكثر راحة من الناحية المالية والتربوية والمنهجية، فتكون بذلك هذه العملية من قبيل "رابح رابح" لفائدة الطلبة خصوصا.

6.3- إحداث جامعة تمارة (جامعة عبد الله بن ياسين)

تمثل مدينة تمارة وضعية أكثر إشكالا من سلا من حيث أن بنيات التعليم العالي المفقودة بها تماما، مع أن المدينة وضاحيتها تعد ما لا يقل 660.000 ساكن، ومن المرتقب أن تضم نحو 810.000 في نهاية العقد المقبل ثم 900.000 عند نهاية العقد الذي يليه، فتدنو الكتلة السكانية بهذه المنطقة، التي تمثل البطانة الجنوبية للعاصمة، من المليون نسمة قبل منتصف القرن الحالي !

فهذا التزايد الديمغرافي السريع، مع تعدد النويات الحضرية حول مدينة تمارة، ينجم عنه **تكاثر عدد التلاميذ الحاصلين على شهادة الباكالوريا** (نحو 5000 سنويا)، **تتوجه غالبيتهم العظمى إلى مؤسسات جامعة الرباط**. فالمنطق هنا أيضا يملي ضرورة **إنشاء جامعة بتمارة** لتلبية رغبات أعداد متزايدة من الطلبة، سنة بعد أخرى. وإذا كان من البديهي أن **تحتضن مدينة تمارة المؤسسات الرئيسة** من هذه الجامعة (الكليات) يكون أيضا من الضروري إنشاء **مؤسسات أخرى في الصخيرات** (علوم تطبيقية، سياحة، ميكانيك ...) و في **تامسنا** (تجارة، تدبير، إعلاميات، صناعات دقيقة ...) و في **عين عودة** (علوم تطبيقية، إعلاميات...).

خريطة 9 : البنيات المستقبلية للتعليم العالي

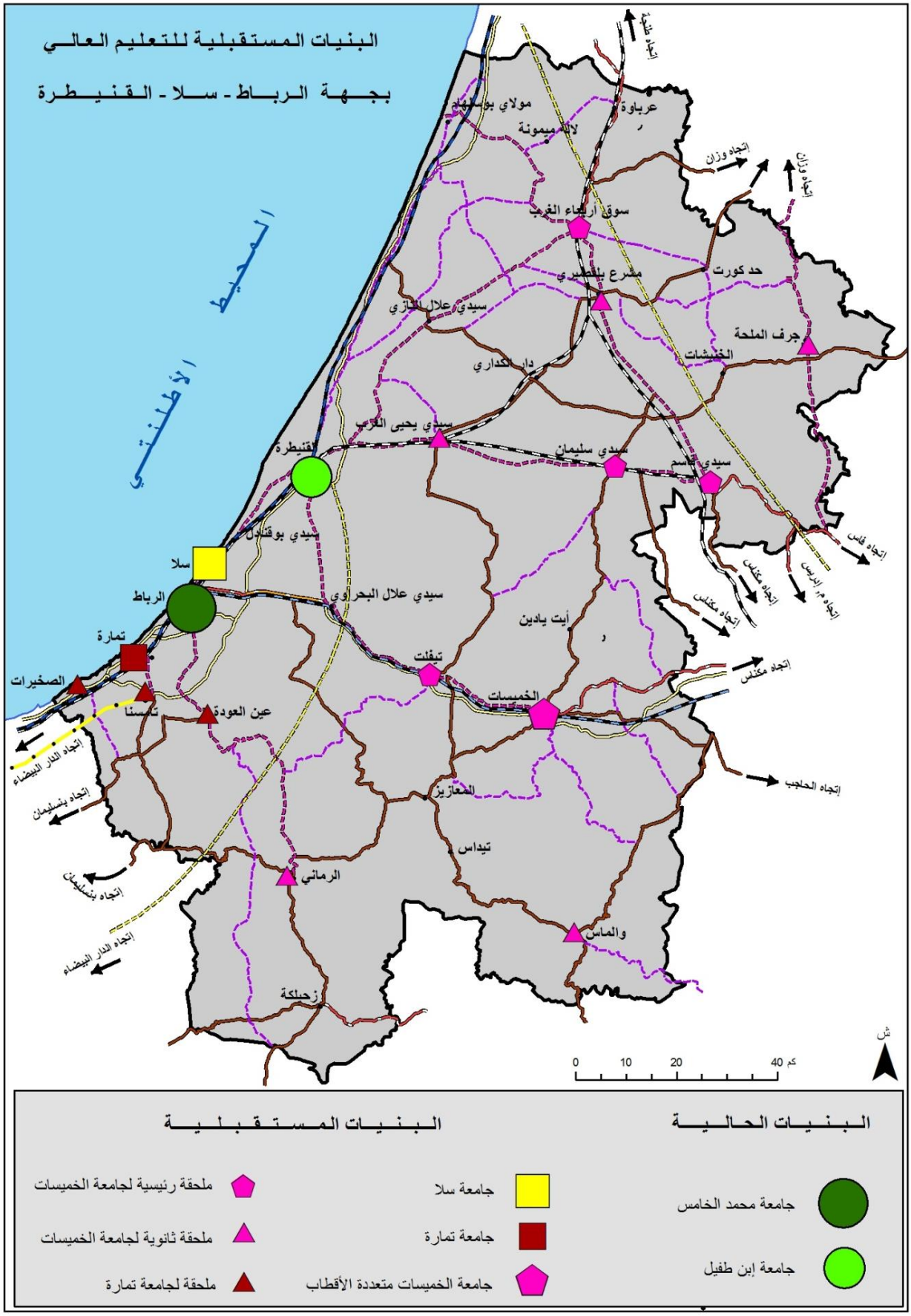

7.3- جامعة "المعمورة"

إن إنشاء جامعتي سلا وتمارة، تعزيزا لجامعتي الرباط والقنيطرة، سيزيد من "الوزن الجامعي" للمنطقة الساحلية ويبرز بشكل أوضح الخصاص الكبير الذي تعرفه المناطق الداخلية في هذا المجال، مما يفاقم أكثر عدم التوازن الحالي بين الساحل والداخل. هكذا من باب الإنصاف ونتيجة لإعداد تراب الجهة بشكل إرادي، **يتحتم إنشاء جامعة متعددة الأقطاب بالمناطق الداخلية**، يكون **مركزها في مدينة الخميسات** (الكليات)، **بينما تتوزع مؤسسات أخرى بمدن متوسطة وصغيرة** شمال غابة المعمورة وجنوبها، فيكون هذا الإنجاز الثقافي الكبير بمثابة لحام قوي يساعد على اندماج الجهتين السابقتين في فضاء جامعي موحد تجسده غابة المعمورة، لما لهذا التراث الطبيعي من قيمة بيئية عالية يجدر أن تتفاءل بها الجامعة في تسميتها.

ومن الممكن أن تحتوي هذه الجامعة على تخصصات متنوعة جدا، تتوزع مؤسساتها عبر الشبكة الحضرية الجهوية الداخلية :

- كلية متعددة التخصصات بالخميسات؛
- مدرسة عليا للتكنولوجيا بتيفلت (جوار المستجمع الصناعي بعين الجوهرة)؛
- مدرسة عليا للتكنولوجيا بسيدي يحيى الغرب (جوار المنطقة الصناعية الحرة)؛
- مدرسة وطنية للتجارة والتدبير ومدرسة تكنولوجيات الصناعات الغذائية بسوق الأربعاء؛
- مدرسة عليا للتكنولوجيا بسيدي سليمان، حيث يمكن أن تستقر أيضا المدرسة الغابوية الوطنية (نقلها من سلا)؛
- مدرسة عليا للتكنولوجيا الفلاحية ومدرسة الهندسة المعمارية القروية بسيدي قاسم؛
- مدرسة السياحة البيئية ومعهد التكوين الرياضي بأولماس؛
- مدرسة السياحة البيئية والقروية بالرماني.

4- تقوية، تنويع وتجديد التكوين المهني بالجهة

1.4- التكوين المهني : مهمة عمومية بالأساس

بين سنتي 2010 و 2017، لم يزد عدد تلامذة التكوين المهني، بقطاعيه العمومي والخصوصي، إلا بنحو 3500 سنويا. واقتصر هذا النمو الطفيف على القطاع العمومي فقط، الذي تضاعف عدده تقريبا (93%)، على نقيض القطاع الخصوصي الذي تناقص عدد تلامذته بنسبة 22%. بذلك تكون حصة القطاع العمومي في التكوين المهني قد ارتفعت من 65% إلى 82% بين 2010 و 2017 بينما تراجعت حصة القطاع الخصوصي من 35% إلى 18%. بمعنى إن تراجع مساهمة هذا القطاع الأخير في منظومة التكوين المهني يدل على كونه ينسحب تدريجيا من نشاط لم يعد ما يدره من الأرباح يضاهي ما يمكن استخلاصه من الاستثمار في

قطاع التعليم الخصوصي الذي يشهد توسعا مستمرا وازدهارا متواصلا، مما يبقي **قطاع التكوين المهني قضية عمومية تتكفل بها الدولة لفائدة فئات اجتماعية متواضعة** في غالبيتها.

جدول 21 : التطور الحديث لعدد تلامذة التكوين المهني العمومي والخصوصي بجهة ر-س-ق

السنة	القطاع العمومي		القطاع الخصوصي		المجموع
	عدد التلاميذ	%	عدد التلاميذ	%	
2010	29.917	65,4	15.853	34,6	45.770
2017	57.819	82,4	12.386	17,6	70.205

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للمغرب.

مبيان 11 : التطور الحديث لعدد تلامذة التكوين المهني العمومي والخصوصي بجهة ر-س-ق

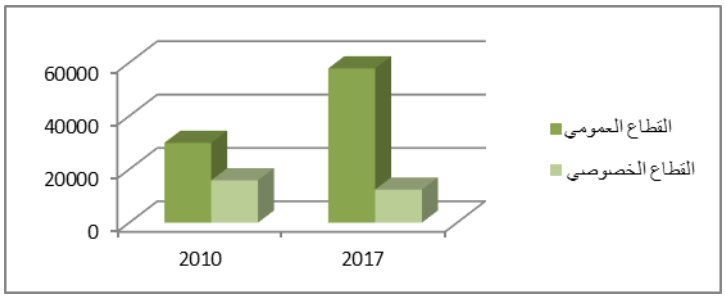

2.4- تحسن ملموس في مستويات التكوين

يظهر من مسار التطور الذي حدث خلال السنوات الأخيرة أن هناك تحسنا في توزيع عدد التلاميذ حسب مختلف مستويات التكوين المهني، بحيث أن حوالي نصف هؤلاء (47% تقريبا) كانوا في المستويات العليا (باكالوريا مهنية، شهادة تقني عالي، تقني متخصص)، إذ تضاعف عددهم ثلاث مرات، في حين أن حصتهم في المجموع كانت أدنى من 1/3 في 2010. غير أن حركة الارتقاء هذه لم تشمل جميع العمالات والأقاليم بنفس المستوى، فوصلت إلى نسبة 59% بالرباط و 49% بعمالة سلا، 42% في عمالة الصخيرات-تمارة و40% في إقليم الخميسات، مقابل 37% بإقليم القنيطرة و 35% بإقليم س. قاسم، بل 23% فقط بإقليم س. سليمان.

إن هذا التطور الإيجابي، على العموم، في حقل التكوين المهني مرشح لكي يستمر في السنوات المقبلة مع تزايد الأعداد وتنوع شعب التكوين، مما يؤهل المتخرجين منه للحصول على مناصب شغل أرقى، جيدة الأجور، وذلك في مختلف مؤسسات الإنتاج والخدمات التي تتطلب مستويات أكثر فأكثر تأهيلا ومهارة.

هكذا يلزم خطة العمل في هذا المجال، البالغ الأهمية بالنسبة للاقتصاد والمجتمع، أن تتبلور على أساس توجهات عامة أعلنت عنها أخيرا الدوائر العليا في الدولة، تتهيكل حول 5 محاور أساسية متكاملة :

- **الزيادة المستمرة والمعتبرة في عدد التلاميذ الملتحقين بأسلاك التكوين المهني.** ففي 2014 كان متوسط عدد تلامذة التكوين المهني بالنسبة لعدد السكان في حدود **1** لنحو 76، ثم ارتقى إلى **1** لحوالي 67 سنة 2017، وهو تطور من شأنه أن يرفع هذا المتوسط إلى **تلميذ لكل 60 ساكنا بالجهة سنة 2020.** ويكون الهدف هو **تحسين هذا المتوسط بشكل منتظم خلال العقدين المقبلين، بغية الوصول إلى 1 مقابل 45 في نهاية الأول و 1 لكل 30 في نهاية الثاني.** ففي هذا السياق التطوري، الذي يتسم بواقعية الإمكان، وعلما أن هذه المهمة مناطة بالقطاع العمومي بصفة شبه كلية، يرتقب أن يصل عدد تلامذة التكوين المهني، في جميع مستوياته، إلى نحو **80.000 سنة 2020، ثم 118.000 سنة 2030 و 185.000 في أفق 2040؛**
- **إن تحقيق هذا الهدف رهين بإحداث بنيات الاستقبال اللازمة والمناسبة،** كما ونوعا، **تتوفر على التجهيزات الملائمة والتأطير الضروري،** بغية ضمان **تكوين مهني متين جدير بأن يرضى عنه التلاميذ وأولياؤهم،** وأن **يكتسب ثقة أرباب الشغل في مختلف الميادين،** مقدرين مؤسسة التكوين المهني العمومية التي تمنحهم، عن جدارة واستحقاق، شهادات تمكنهم من ممارسة العمل بداخل البلاد وخارجها؛
- **تقوية ورفع مستويات التكوين بالمعاهد والمدارس،** حتى تكون مواكبة لتطور أشكال الطلب الذي يرتاح إليه المشغلون، من حيث مستوى الدراية في الأعمال اليدوية، والتقنية والمعلوماتية وغيرها التي صارت أكثر فأكثر تخصصا وتعمقا ودقة؛
- **تنويع شعب التكوين المهني** على غرار ما يحدث من تنوع وتشعب في مختلف ميادين اقتصاد الإنتاج والخدمات الاجتماعية والثقافية والبيئية. ففي الوقت الراهن، حيث يهيمن التكوين الرقمي في كافة المجالات، يلزم أن تكثف الجهود من أجل **عصرنة التكوين وجعله يتلاءم باستمرار مع رقمنة كافة الأنشطة،** حتى يساهم متخرجو هذا القطاع، بشكل ملموس، في التنمية الجهوية بكل أبعادها؛
- **توزيع منشآت ومؤسسات وبنيات التكوين المهني، بطريقة متوازنة، عبر مجموع المجال الجهوي،** بغية إعطاء كل منطقة وكل جماعة حظها في الاستفادة من هذا التكوين، تعلق الأمر بالمجال الحضري، على اختلاف مستويات المدن وموقعها الجغرافي، أو بمجالات الأرياف، بعيدة وقريبة، لأن ذلك يمثل **أداة أساسية لتقوية وترسيخ الديمقراطية المجالية، كما هو الشأن بالنسبة للتعليم والصحة، من أجل تشييد المؤسسة الجهوية على قاعدة صلبة.**

ومما يفتح آفاقا واعدة في هذا المجال هو **مشروع إنشاء جيل جديد من مراكز التكوين المهني،** في إطار 12 مدينة جهوية، متعددة التخصصات في مختلف حقول التكوين المهني. ولهذا المسعى ثلاثة أهداف أساسية تتلخص في إعادة هيكلة وتنويع شعب التكوين، تهيئة وتوسيع مراكز التكوين، تجديد التجهيزات. ويلزم أن تتوفر كل واحدة من هذه البنيات الجديدة

على **التكوين في شعب ترتبط بمتطلبات الجهة في ميدان التشغيل**. بالنسبة لجهة الرباط-سلا-القنيطرة، اعتبر أن الشعب الأساسية للتكوين تكون في الصناعات النظيفة والصناعات الغذائية والذكاء الاصطناعي والصحة والسياحة والفندقة والحرف.

من هذا المنظور، **يكون المجلس الجهوي مدعوا إلى حوار تشاوري مع مختلف الفاعلين في الحقول الاقتصادية والاجتماعية بغية تحديد الأولويات التي تنشدها الجهة في منظومة التكوين وإحداث البنيات اللازمة ومستوى تجهيزها وعدد التلاميذ الذين يستحب أن يتخرجوا من مختلف شعب التكوين** في برامج عمل خماسية، تتجدد مع تطور الحاجات.

الفصل الثامن

تكثيف البنيات الاستشفائية

وتقوية التأطير الطبي

تحظى جهة ر.س.ق بصفة عامة، بأفضل تجهيز وتأطير صحي بين كافة الجهات المغربية، وذلك أساسا بفضل وجود العاصمة التي لقيت باكرا، وبشكل مستمر، عناية خاصة في هذا المجال، في كل من القطاعين العمومي والخصوصي. غير أن هذا التميز لا يشمل كل مناطق الجهة، تشهد على ذلك الفوارق المجالية الكبيرة التي تستلزم تخفيف حدتها بذل جهود متواصلة تحقق أكثر ما يمكن من الإنصاف بين المجالات السكانية المختلفة.

1- تذكير بأهم عناصر التشخيص الترابي الجهوي

- تتوفر جهة ر.س.ق على بنيات استشفائية معتبرة في جملتها، تتألف من نحو **24 مستشفى عاما أو متخصصا**، متفاوتة الأهمية، ابتداء من مركب ابن سينا الضخم، المشتمل على عشر وحدات (مستشفى مركزي و9 مستشفيات متخصصة) **تبلغ طاقتها 2350 سريرا**، إضافة إلى المستشفى العسكري (800 سرير) ومستشفى الشيخ زيد (300 سرير)، كلاهما بالعاصمة أيضا.

في المجموع، **يصل عدد الأسرة الاستشفائية بالجهة نحو 6280**، قرابة 78% منها بالمؤسسات العمومية و 22% بالمصحات الخصوصية. ويمثل هذا رصيدا هاما يؤمن نظريا **متوسط سرير استشفائي واحد لكل 1000 ساكن في 2019** باعتبار المؤسسات العمومية وحدها، بل **سريرا لكل 780 ساكن باحتساب الطاقة السريرية الخصوصية**، أيضا، وهو أعلى معدل بين الجهات المغربية قاطبة. في بداية 2017، كانت **حوالي 3/4 أسرة المستشفيات العمومية و 2/3 أسرة المصحات الخصوصية تتركز بالرباط**، بينما توجد 12% من المجموع بإقليم القنيطرة ونحو 4 إلى 5% في كل من إقليمي الخميسات وس. قاسم وعمالة سلا. وما يربو قليلا على 1% في عمالة الصخيرات-تمارة وإقليم س. سليمان.

- موازاة مع تفوقها الإجمالي في البنيات الاستشفائية، فإن جهة ر.س.ق تستفيد من **أفضل تأطير طبي على الصعيد الوطني**. فعند نهاية 2016، **كان بالجهة حوالي 7000 طبيب**، يتوزعون تقريبا بالتساوي بين القطاعين العمومي (مدنيون وعسكريون) والخصوصي، مما جعل **متوسط التأطير النظري في مستوى جيد نسبيا**، أي **في حدود طبيب واحد لكل 670 نسمة**، أي حوالي مرتين أفضل من المتوسط الوطني (1250).

هنا أيضا يبرز **تركز مجالي شديد إذ يتجمع أزيد من 3/5 أطباء الجهة بالعاصمة وحدها** (16% من مجموع أطباء المغرب)، بحصة تدنو من 3/4 أطباء القطاع العمومي ونحو 1/2 أطباء القطاع الخصوصي بالجهة، بينما يتوزع الباقي بين عمالة سلا (10%) وإقليم القنيطرة (11%) وعمالة الصخيرات-تمارة (9%)، مقابل أقل من 4% بإقليم الخميسات وأدنى من 2% في إقليمي س. قاسم وس. سليمان.

2- تعزيز وشيك للتجهيز الاستشفائي والتأطير الطبي بالجهة

وعيا منها بالخصاص الكمي والخلل في التوزيع المجالي اللذين تعاني منهما الجهة على الصعيد الطبي، عمدت الإدارة، المسؤولة عن القطاع إلى وضع تصميم جهوي يهدف إلى تقوية البنيات الاستشفائية، وذلك لفترة 2017-2021. ويتم ذلك بنوعين من الإنجازات، توسيع الطاقة السريرية بالمستشفيات الراهنة، وإحداث مستشفيات جديدة.

- **تتعلق عملية تقوية الطاقة السريرية بستة مستشفيات إقليمية**، وذلك بكل من الرباط (من 91 إلى 300 سرير) وسلا (من 163 إلى 250) والقنيطرة (من 414 إلى 450) وتمارة (من 59 إلى 250) والخميسات (من 152 إلى 260) وس. سليمان (من 50 إلى 200). وبذلك ترتفع الطاقة الاستيعابية، في 2021، بهذه المستشفيات من 931 إلى 1710 سرير، بزيادة حوالي 800 سرير، بنسبة 84% تقريبا.
- **أما المستشفيات المحدثة** الثمانية، فهي نوعان : يشمل النوع الأول مؤسستين متخصصتين، واحدة في الأمراض النفسية ستنشأ بالقنيطرة، بسعة 120 سريرا، والأخرى لعلاج الأمراض المُعدية (السيدا والسل) تقام بسلا، بسعة 100 سرير. أما النوع الثاني، فيتعلق بمستشفيات عادية، صغيرة الحجم، من فئة 45 سريرا، تجهز بها مراكز تامسنا وجرف الملحة وس. يحيى الغرب ومشرع بلقصيري، إضافة إلى مؤسستين محليتين، واحدة بمقاطعة اليوسفية في الرباط (25 سريرا) وأخرى بحي النهضة في تمارة (20 سريرا). يبلغ عدد الأسرة بهذه المستشفيات الجديدة 440.

هكذا ينتظر أن **تتعزز الطاقة السريرية**، عن طريق توسيع البنيات الحالية وإنشاء أخرى جديدة، **بنحو 1240 سريرا**، أي بزيادة 92% بالنسبة للطاقة الموجودة، إذا ما استثنينا حالة المؤسسات الكبرى (المركب الاستشفائي ابن سينا والمستشفى العسكري ومستشفى الشيخ زيد) التي تبقى طاقتها على ما هي عليه حاليا (3361 سرير). وهذه وضعية أربعة مستشفيات أخرى اعتبر التصميم المذكور أن طاقتها الحالية كافية على المدى القصير (2021)، فلا تحتاج إلى توسيع، وهي المستشفى الإقليمي بمدينة س. قاسم (210 سرير) ومستشفيات القرب بمدن سوق الأربعاء (100 سرير) والرماني (64) وتيفلت (39).

جدول 22 : تطور الطاقة السريرية المرتقب بالمستشفيات الإقليمية ومستشفيات القرب في جهة ر.س.ق (2017-2021)

المشاريع المبرمجة	عدد المستشفيات	طاقة 2017 (عدد الأسرة)	طاقة 2021 (عدد الأسرة)	الإضافة
توسيع طاقة مستشفيات موجودة	6	931	1710	799
إحداث مستشفيات جديدة	8	0	440	440
الإبقاء على الطاقة الحالية	4	413	413	0
المجموع	18	1.344	2.563	1.239

المصدر : التصميم الجهوي للخدمات الصحية (2017-2021). المديرية الجهوية لوزارة الصحة.

إن إنجاز هذه المشاريع الهامة ستسمح، على المدى القصير، برفع الإمكانات الاستشفائية بكافة المستشفيات العمومية بالجهة إلى أزيد من 6000 سرير عند بداية العقد المقبل، يضاف إليها ما يمكن تقديره بنحو 1500 سرير بالمصحات الخصوصية. وبذلك تغدو الجهة تتوفر على بنية استشفائية عمومية تبيح تحسين معدل **عدد السكان للسرير الواحد من حوالي 990 حاليا إلى 820 في نهاية سنة 2021**، أي بنسبة 17% بالنسبة للقطاع العمومي، بل من **770 إلى 660 إذا ما احتسبنا أيضا طاقة المصحات الخصوصية**.

جدول 23 : تطور الطاقة الاستشفائية بالجهة على المدى القصير

السنة	المستشفيات العمومية		المصحات الخصوصية		المجموع	
	عدد الأسرة	المعدل*	عدد الأسرة	المعدل*	عدد الأسرة	المعدل*
2019	4903	990	1370	3530	6248	770
2021	6010	820	**1500	3280	7510	660

المصدر : التصميم الجهوي للخدمات الصحية (2017-2021). المديرية الجهوية لوزارة الصحة
* معدل عدد السكان للسرير الواحد ** تقدير مكتب الدراسات

إن هذه المعدلات العامة تخفي، في الواقع، تفاوتات كبيرة جدا بين حالة الرباط وباقي المجال الجهوي الفسيح، وكذا بين المدن والأرياف عبر هذا المجال. لا شك أن تنفيذ برامج التصميم الجهوي المذكور تسعى إلى تقوية تجهيزات الاستشفاء بالمناطق الداخلية، لكن **الفوارق ستظل هائلة بين المركز، أي العاصمة**، الذي يبقى مشتملا على 3/5 الطاقة السريرية و 7/10 عدد أطباء القطاع العمومي بالجهة وكذا 2/3 الطاقة السريرية و 1/2 عدد أطباء القطاع الخصوصي، من ناحية، والهوامش التي تتعدد أشكال الخصاص بها، من ناحية أخرى.

جدول 24 : تطور الطاقة السريرية العمومية في الرباط وفي العمالات والأقاليم الأخرى

المجالات	2019			2021		
	عدد الأسرة	%	متوسط عدد السكان للسرير الواحد	عدد الأسرة	%	متوسط عدد السكان للسرير الواحد
الرباط	3363	68,6	168	3572	59,4	154
باقي المجال الجهوي	1540	31,4	2790	2443	40,6	1790
المجموع	4903	100	990	6015	100	820

المصدر : التصميم الجهوي للخدمات الصحية. المديرية الجهوية لوزارة الصحة

3- الطاقة السريرية في المستشفيات العمومية بالعاصمة وحولها

1.3- التوسع المطرد لقطاع الصحة الخصوصي بالعاصمة

بفضل مستشفياتها المركزية، والكبيرة والمتنوعة (المركز الاستشفائي ابن سينا)، المدنية منها والعسكري، ونظرا لتوسيع المستشفى الجهوي الذي أوشكت أشغاله على الانتهاء، من ناحية، ولاستمرار تناقص عدد سكانها منذ أزيد من عقد، من ناحية أخرى، يبدو أن الطاقة السريرية العمومية قد دنت من حد التشبع بالعاصمة، وأن ما يمكن أن يضاف إليها لن يكون إلا طفيفا جدا في المستقبل. (على غرار مستشفى القرب الصغير الذي أنشئ أخيرا بحي اليوسفية).

غير أن هذا المستقبل تبقى آفاقه مفتوحة على مصاريعها بالنسبة للقطاع الصحي التجاري الذي يواصل توسعه بشكل مطرد في كافة بنياته وتجهيزاته، يشهد عليه تكاثر عدد العيادات والمصحات ومخابر التحليلات والتشخيص بالوسائل المختلفة، وكذا الأطباء، لا سيما أصحاب الاختصاصات.

كل هذه التطورات **ستعزز أكثر فأكثر مكانة الرباط كقطب طبي متميز بالنسبة لجهتها طبعا، ولكن أيضا على المستوى الوطني**، على شاكلة الدار البيضاء، وكذلك على الصعيد الدولي،

خاصة لفائدة فئات ميسورة من بلدان إفريقيا الغربية والمغرب العربي وحتى أقطار شرقية، في إطار "السياحة الطبية" المتنوعة.

2.3- ضرورة تقوية البنيات الاستشفائية في مناطق الخصاص الصحي

إن **وضعية التجهيز الاستشفائي القوي التي يميز الرباط،** في كلا القطاعين العمومي والخصوصي، تقابله **أوضاع متفاوتة الخصاص** في هذا الميدان، **ليس في مختلف الأقاليم الداخلية** ذات الصبغة الفلاحية فحسب، بل أيضا في **المناطق الساحلية المحيطة بالعاصمة** مباشرة، حيث ترتفع كثيرا نسبة التمدين (أكثر من 90% من السكان). فهذه المجالات التي **يقطنها حوالي 9/10 سكان الجهة، لا تتوفر إلا على 3/10 الطاقة السريرية العمومية ونحو 1/3 الأسرة الموجودة بالعيادات الخصوصية،** رغم احتضانها لمدن كبيرة من حجم سلا والقنيطرة وتمارة !

صحيح أن **الأوضاع مقبلة على التغير قريبا وبشكل ملموس،** إذ أن الطاقة السريرية الإجمالية العمومية بهذه المناطق، التي تبلغ حاليا (2019) نحو 1540 سريرا، ستتعزز بإضافة أكثر من 900 سرير بعد سنتين، في حال تنفيذ كل البرامج المنصوص عليها في التصميم الجهوي للخدمات الصحية (2017-2021)، أي بزيادة 37%. عند ذاك سيتحسن متوسط عدد السكان للسرير الواحد بنحو 1000 نقطة، منتقلا من 2790 إلى 1790، وذلك على صعيد الجهة كلها، باستثناء العاصمة.

رغم ذلك، **سيبقى هذا المتوسط دون المستوى المطلوب** بالنظر إلى الحاجات الحقيقية والتطلعات المشروعة. **فالسعي إلى إدخال تصحيح أفضل في هذا الميدان يستدعي تقوية الطاقة السريرية في كل هذه العمالات وعبر مختلف الأقاليم بغية رفع متوسط السكان للسرير الاستشفائي الواحد إلى 1600 على المدى المتوسط (2030) ثم إلى 1400 على المدى البعيد (2040)،** مما يمثل تحسنا طفيفا نسبيا يتراوح بين 1/5 و 1/4 خلال عقدين من الزمن، علما أن جزءا من الخصاص يمكن أن يسده نمو القطاع الخصوصي، في ا لمدن الساحلية الكبيرة أكثر مما سيكون في المدن الداخلية، من ناحية، وأن وتيرة تزايد السكان آخذة في التباطؤ باستمرار في كل المناطق، مما سيخفف الضغط نسبيا على البنيات الاستشفائية العمومية، من ناحية ثانية.

إن بلوغ هذه الأهداف، المتواضعة في الواقع، يتطلب **رفع الطاقة السريرية بالمستشفيات العمومية** في هذه الأقاليم والعمالات المحيطة بالعاصمة، **بنحو 540 سريرا في ا لمدى المتوسط و 640 سريرا على المدى البعيد،** مما يعني **إضافة 1180 سريرا خلال العقدين المقبلين،** وذلك بعد تحقيق برامج التصميم الصحي الخماسي المذكور. بذلك تنتقل الطاقة الإجمالية من 1540 سريرا في 2019 إلى 2443 في 2021، بزيادة 54%، ثم إلى **2980 في 2030** بزيادة 22% لتصل إلى **3620 في 2040** بنسبة زيادة مماثلة، **فتكون الإضافة الكلية بالنسبة**

للحالة الراهنة هي 2080 سريرا، بمعدل 104 سنويا وهي زيادة في المتناول.

يخضع التوزيع المجالي لهذه الأسرة الإضافية، الضرورية لمواكبة التزايد الديمغرافي ولتحسين مستويات الخدمات الصحية، بمدى أهمية تطور العدد الإجمالي للسكان، في المدن والأرياف، الذي سيطبع كل عمالة أو إقليم، خلال العقدين المقبلين.

هكذا، فإن **الجزء الأكبر من هذه الطاقة السريرية الإضافية سيعود**، بنسب تتراوح بين 28% و 22%، **للمجالات المحاذية للعاصمة**، إذ أنها، رغم أهمية زونها السكاني وارتفاع مستوى التمدين بها، تشكو من نقص حاد في هذا الميدان، فتتضاعف طاقتا عمالة سلا وإقليم القنيطرة مرتين، بل 11 مرة في حالة عمالة الصخيرات-تمارة. في المقابل، تكون الإضافة أقل نسبيا في إقليمي الخميسات وس. قاسم، وهامة نسبيا في إقليم س. سليمان حيث تتضاعف 5 مرات مما هي عليه حاليا.

جدول 25 : تطور الطاقة السريرية بالمستشفيات العمومية في عمالات وأقاليم الجهة (عدا عمالة الرباط) في أفق 2040

العمالة أو الإقليم	2019		2021		2030		2040		الزيادة الإجمالية (2019-2040)	
	عدد الأسرة	%	عدد الأسرة	%	عدد الأسرة	%	عدد الأسرة	%	عدد الأسرة	%
القنيطرة	516	33,5	670	27,4	810	27,2	980	27,1	464	22,3
سلا	450	29,2	550	22,5	740	24,8	900	24,9	450	21,6
الصخيرات-تمارة	59	3,8	315	12,9	500	16,8	640	17,6	581	27,9
الخميسات	255	16,6	363	14,9	360	12,1	430	11,9	175	8,4
س. قاسم	210	13,6	300	12,3	350	11,7	410	11,3	200	9,6
س. سليمان	50	3,2	245	10,0	220	7,4	260	7,2	210	10,1
المجموع	1540	100	2443	100	2980	100	3620	100	2080	100
المتوسط	**سرير لكل 2800 ساكن**		**سرير لكل 1800 ساكن**		**سرير لكل 1600 ساكن**		**سرير لكل 1400 ساكن**		-	-

المصدر : التصميم الجهوي للخدمات الصحية (2017-2021). مكتب الدراسات 2030 و 2040

مبيان 12 : تطور الطاقة السريرية بالمستشفيات العمومية في عمالات وأقاليم الجهة (عدا عمالة الرباط) في أفق 2040

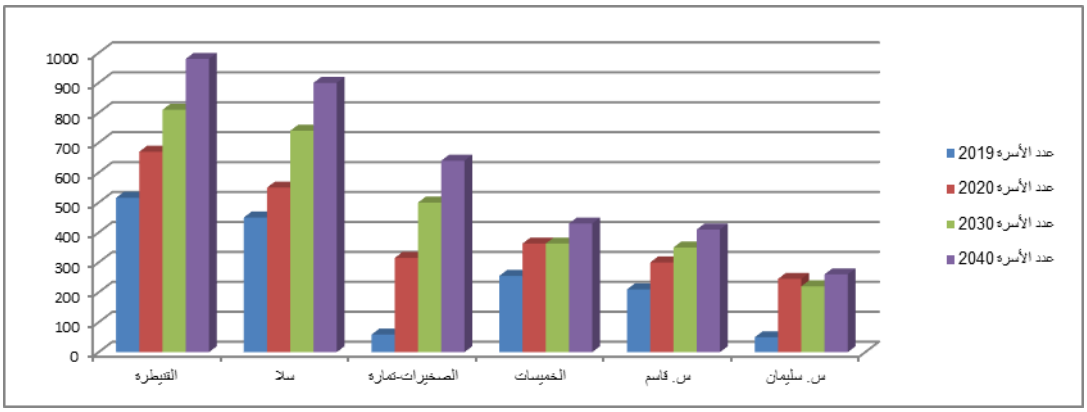

خلال العقدين المقبلين، ستظهر، لا محالة، الحاجة إلى دعم البنيات الاستشفائية بمناطق مختلفة من الجهة، نتيجة تكاثر السكان. فعلى غرار برامج التصميم الجهوي للخدمات الصحية الذي ينتهي في متم 2021، يمكن تلبية الحاجات المقبلة بطريقتين : **توسيع طاقة المؤسسات الاستشفائية الحالية** حتى تستوعب عددا أكبر من المرضى، من ناحية، ولكن بالخصوص **إنشاء وحدات جديدة بالمراكز والمدن التي لم يشملها التصميم المذكور**، وحيث سترتفع الكتلة السكانية في المواقع الحضرية نفسها وفي الجماعات القروية المحيطة بها، من ناحية أخرى، بغية **تكثيف شبكة المنشآت الاستشفائية عبر الجهة وتغطية الطلبات الكامنة**. وهذه حالة تلك المراكز والمدن التي يرتقب أن تحتضن، في أفق 2040، مثل الصخيرات وس. الطيبي والمهدية وبوقانادل وعين عتيق، بين 50.000 و 90.000 نسمة، وكذلك البحراوي وللا ميمونة وأولماس والخنيشات (بين 25.000 و 40.000).

4- ضرورة تعزيز التأطير الطبي العمومي والخصوصي

1.4- تأطير طبي جهوي هام، مع فوارق مجالية كبيرة

إن تقوية البنيات الاستشفائية تستدعي، بطبيعة الحال، تعزيز موازيا للتأطير الطبي، من حيث العدد ومن حيث مختلف التخصصات اللازمة، في كافة المؤسسات الصحية العمومية، في الأرياف وفي المدن على حد سواء، حرصا على تقديم خدمات لائقة للسكان، لا سيما الذين لا يقدرون على التوجه للقطاع الطبي التجاري الذي يبقى، بسبب تماديه في رفع تكاليفه، مرفقا انتقائيا على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية.

كان عدد أطباء القطاع العمومي يناهز 3780 في 2016-2017، يمثل المدنيون منهم 85% والعسكريون 15% تقريبا[11]. وكانت حصتا أطباء القطاع العمومي (53%) وأطباء القطاع الخصوصي (47%) شبه متعادلتين. وهذا ما جعل الجهة تتوفر على أفضل نسبة تأطير عامة بين كافة الجهات المغربية بمتوسط طبيب لكل 670 ساكنا، ويفوق المعدل الوطني بمرتين تقريبا. ويلزم التأكيد على أن نسبة التأطير بأطباء القطاع العمومي (متوسط 1240) أفضل قليلا من مثيله بأطباء القطاع الخصوصي (1380)، مما يشير إلى الأهمية التي يقوم بها القطاع الأول على صعيد الجهة ككل. غير أن **الفوارق** هنا أيضا، كما سبق بالنسبة للطاقة السريرية، **تبقى عميقة جدا بين حالة العاصمة وحالات المجالات الأخرى** المحيطة بها مباشرة أو على بعد، لا من حيث مستوى التأطير الطبي ولا من حيث نوع ومصدر هذا التأطير، عموميا أم خصوصيا.

[11] يصعب حصر عدد الأطباء بالقطاع العمومي نظرا لعدم توافق معطيات المصادر المختلفة. فالعدد المعتمد هنا ناجم عن الأرقام التي يقدمها التصميم الجهوي للخدمات الصحية السالف الذكر بالنسبة لسنة 2017، والخاص بالأطباء المدنيين، أضيف إليه عدد الأطباء العسكريين الوارد في النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2017 والمتعلق بسنة 2016.

2.4- استمرار أهمية القطاع العمومي وازدهار القطاع الخصوصي بالعاصمة

تميز تطور عدد الأطباء في العاصمة باتجاهين متزامنين ومتعاكسين وإن كانا جزئيا مترابطين. ينزع الاتجاه الأول نحو تناقص **بطيء مستمر لعدد الأطباء المنتمين للقطاع العمومي**، نتيجة تنامي حركة التقاعد العادي أو المبكر، دون أن يواكب ذلك توظيف كاف لتعويض المنصرفين، بينما يُظهر الاتجاه الثاني **تزايد عدد أطباء القطاع الخصوصي** الذي يتغذى تدريجيا بأطباء جدد، حديثي التخرج، وبآخرين يفدون إليه إثر التقاعد من القطاع العمومي، يفتحون عياداتهم الشخصية أو يختارون الاشتغال في مصحات مختلفة، تتكاثر وتتوسع وتتنوع تخصصاتها.

فمن شأن هذه السيرورة المزدوجة النهج، التي راحت معالمها تترسخ بوضوح في المشهد الطبي بالرباط، خصوصا منذ مطلع القرن الحالي، أن تؤدي إلى إحداث نوع من التكافؤ النسبي بين **قطاع عمومي يرتقب أن يتقلص عدد أطبائه** إلى نحو 1900-2000، أي دون مستواه الراهن بحوالي 25% إلى 30%، مقابل **قطاع تجاري يتوسع كما ونوعا، يتكاثر عدد أطبائه باستمرار** ليدنو من 2000-2100. هذا يعني أن **عدد الأطباء في العاصمة قد يستقر في مستوى 4000 تقريبا على المدى البعيد (2040)**، مع تعزيز متواصل لنسبة الأطباء المتخصصين، (في شعب مألوفة وأخرى حديثة) بشكل أكبر في القطاع التجاري، مواكبة للتحولات الهامة التي تطرأ على البنيات الديمغرافية وتطور أنواع الخدمات الطبية المطلوبة، من داخل العاصمة ومن خارجها، من أرض الوطن ومن وراء حدوده.

3.4- التقوية اللازمة للتأطير الطبي العمومي في جل أرجاء الجهة

إذا كان التصميم الخماسي الجهوي، السالف الذكر، قد برمج عدة مشاريع هامة قصد إنجازها قبل متم 2021، كفيلة بأن تقوي البنيات الاستشفائية وطاقتها السريرية عبر الجهة، فإنه لم يصحب ذلك بخطة مماثلة ومواكبة لدعم التأطير الطبي بغية تصحيح الخصاص الحاصل في هذا الباب، لا من حيث عدد الأطباء ولا من حيث التخصصات الضرورية.

فتعزيز الطاقم الطبي في المنشآت الصحة العمومية الراهنة والمقبلة يسعى إلى **تكثيف التأطير الطبي** بنسبة أهم بكثير مما هي عليه حاليا، إذ أن **المتوسط هو حوالي طبيب واحد لكل 4300 ساكن في جملة المجالات التي تحيط بالعاصمة. والهدف هو إنزال هذا المتوسط إلى نصف ما هو عليه الآن في أفق 2040** أي إلى مستوى 2100 تقريبا. فالمسعى هنا يستلزم على الأقل، **تضعيف عدد الأطباء**، بغية تقليص الخصاص الحالي ولمجاراة تكاثر السكان خلال العقدين المقبلين، **حتى ينتقل من 1100 إلى 2400 طبيب**.

إن التطور المستقبلي لعدد أطباء القطاع العمومي الذي تترقبه دراسة التصميم الجهوي لإعداد التراب، على أساس تفعيله بعزيمة وإرادة صلبة، يهدف إلى **تدارك أشكال الخصاص تدريجيا بالنسبة لكل المناطق المحيطة بالعاصمة**، علما أن ما تتوفر عليه هذه الأخيرة من

بنيات استشفائية وأطر طبية يستفيد أيضا من خدماته الصحية سكان الجهة برمتها، بل حتى من يفدون إليها من جهات أخرى.

جدول 26 : ترقبات تطور عدد أطباء القطاع العمومي بالجهة (2020-2040)

المجالات	2020		2030		2040	
	عدد الأطباء	%	عدد الأطباء	%	عدد الأطباء	%
الرباط	2680	71,1	2280	60,3	1940	44,6
العمالات والأقاليم الأخرى	1090	28,9	1500	39,7	2410	55,4
الجهة	**3770**	**100**	**3780**	**100**	**4350**	**100**

المصدر : مكتب الدراسات

هكذا، بينما سينزع عدد أطباء القطاع العمومي بالعاصمة نحو تناقص ملموس، يوازيه تزايد هام لأطباء القطاع الخصوصي، فإن المناطق الأخرى ستبقى معتمدة كثيرا على القطاع العمومي وإن كان القطاع الخصوصي سيتكاثر أطباؤه بشكل متفاوت حسب أهمية تطور ظاهرة التمدين. هكذا، ينتظر أن **يتعدى عدد أطباء القطاع العمومي بها 2400 في أفق 2040**، وهو أكثر من ضعف عددهم الحالي، ويمثلون آنذاك 55% من مجموع هؤلاء على الصعيد الجهوي، مقابل 29% حاليا.

بديهي أن توزيع هذا العدد سيتم حسب حجم الكتلة البشرية الموجودة بكل عمالة أو إقليم. لذا، فإن نحو 1/4 العدد الإجمالي سيعود إلى كل من إقليم القنيطرة (27%) وعمالة سلا (25%) وحوالي 1/5 لعمالة الصخيرات-تمارة، مقابل نحو 1/8 لكل من إقليمي الخميسات وس. قاسم و 7% بإقليم س. سليمان.

جدول 27 : جدول التوزيع المرتقب لأطباء القطاع العمومي حسب عمالات وأقاليم الجهة (باستثناء الرباط)

العمالة أو الإقليم	2020		2030	2040		الزيادة (2020-204)	
	عدد الأطباء	%	عدد الأطباء	عدد الأطباء	%	عدد الأطباء	%
القنيطرة	275	25,2	403	655	27,2	380	28,8
سلا	255	23,4	372	597	24,8	342	25,9
الصخيرات-تمارة	220	20,2	253	426	17,7	206	15,6
الخميسات	132	12,1	180	284	11,8	152	11,5
س. قاسم	128	11,8	175	273	11,3	145	11,0
س. سليمان	80	7,3	112	175	7,3	95	7,2
المجموع	1090	100	1495	2410	100	1320	100
نسبة التأطير المرتقبة *	(4200)		(3200)	(2100)		-	-

المصدر : مكتب الدراسات

* متوسط عدد السكان للطبيب الواحد

مبيان 13 : جدول التوزيع المرتقب لأطباء القطاع العمومي حسب عمالات وأقاليم الجهة (باستثناء الرباط)

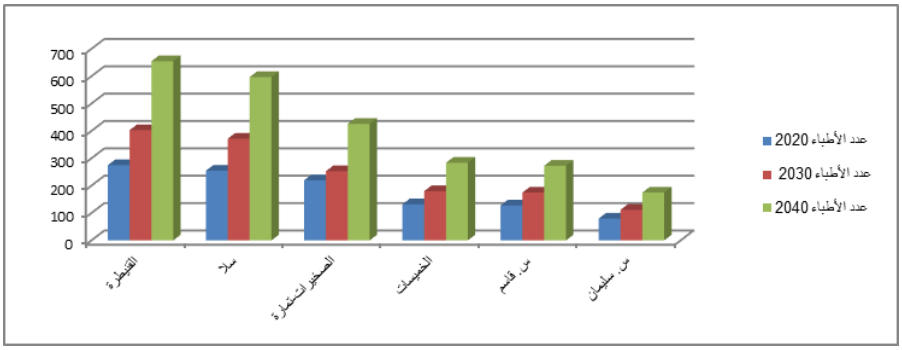

في الجملة، يتطلب التحسين النسبي لمستوى التأطير الطبي العمومي بأقاليم وعمالات الجهة (عدا العاصمة) **إضافة نحو 1320 طبيبا خلال العقدين المقبلين** (2020-2040)، أي بمعدل 66 في السنة، وهو عدد متواضع للغاية. بل إن **الرقم الحقيقي**، في الواقع **لا يتجاوز 580** إذا ما اعتبرنا أن عدد أطباء الرباط سيتراجع بنحو 740 في نفس المدة، مما **يخفض المتوسط إلى 29 فقط !** ناهيك أن الكتلة المالية التي كان سيكلفها أطباء الرباط، لو لم ينقص عددهم هي أعلى بكثير من تلك التي ستصرف للأطباء الجدد، وذلك في سبيل **دعم التأطير الطبي بالنسبة لنحو 9/10 سكان الجهة في أفق 2040**.

يسجل أيضا أن 3/10 الزيادة في عدد الأطباء مطلوبة خلال العقد المقبل الأول (2020-2030)، بغية تحقيق متوسط طبيب واحد لكل 3200 ساكن، وأن 7/10 الباقية تأتي في العقد الثاني (2030-2040) حتى ينزل المتوسط إلى 2100. مما لا ريب فيه أن **هذا "المتوسط الهدف"** الذي يلزم أن يتولى إنجازه القطاع العمومي **سيظل مرتفعا** في الواقع بالنسبة لما هو واجب ومنشود، لولا أن مساهمة القطاع الخصوصي، الذي سيرتفع عدد أطبائه بالتدريج، وبشكل أوضح في المدن الكبيرة والمتوسطة، سيساعد على خفضه شيئا فشيئا، موازاة مع تحسن الأوضاع المادية عند الأسر نتيجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي **الغاية السامية والمثلى** التي **يصبو إليها التصميم الجهوي لإعداد التراب**.

خريطة 10 : المنشآت الاستشفائية

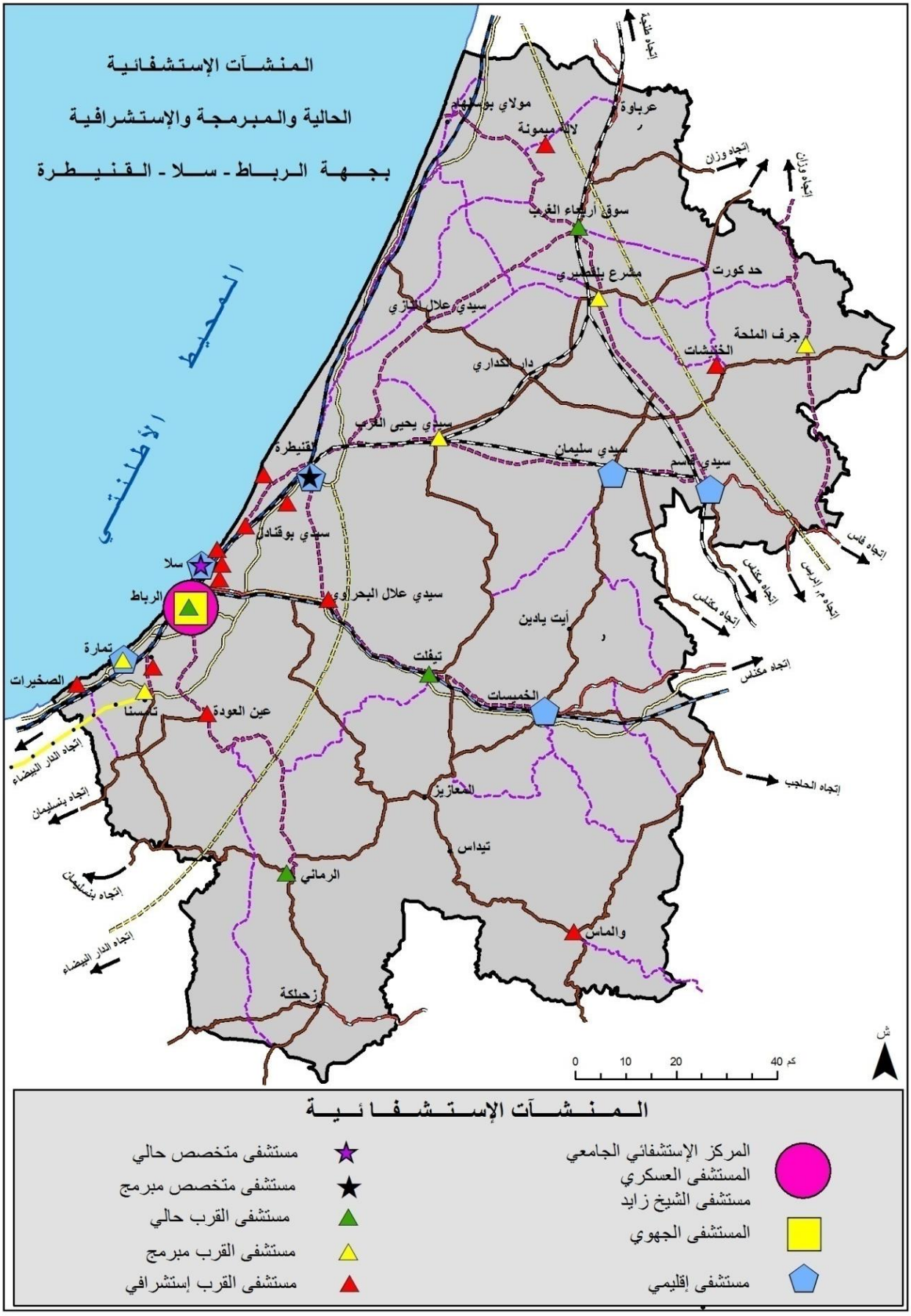

الفصل التاسع

مؤهلات ومخاطر

بيئة طبيعية عالية التنوع وشديدة الهشاشة

تتميز جهة الرباط-سلا-القنيطرة بمنظومة بيئية مركبة، وذلك بسبب تعدد وتنوع واختلاف الأوساط الطبيعية. فالموارد الطبيعية، الغنية والمتنوعة، تقع تحت وطأة أشكال شتى من الاستغلال والضغط من قبل الإنسان، إضافة إلى تأثير التحولات المناخية التي تتأكد سنة بعد أخرى. لذا فإن تدهور هذه الموارد أو ندرتها أو انقراضها، بدرجات متفاوتة الحدة حسب المناطق، تمثل حدودا وضغوطا ومعيقات مختلفة، تتزايد تأثيراتها مع تزايد النمو السكاني، وانتشار التمدين، وتنوع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، واحتدام حركات النقل والمواصلات ومستويات الاستهلاك.

1- تنوع البيئات الطبيعية الجهوية

1.1- تباين معطيات التضاريس والمناخ

يتألف المجال الجهوي من بيئات طبيعية متنوعة، حصيلة تاريخ جيولوجي طويل، وتطور جيومرفولوجي خاص، أنتجا أشكالا تضاريسية متباينة تتميز بمناخاتها ونوعية ترباتها وشبكتها المائية وتشكيلاتها النباتية. فالجهة عبارة عن مدرج كبير مفتوح في اتجاه البحر، أي الجهة التي تنزل نحوها مختلف الأنهار التي تجري في التلال والسهول الشمالية وكذا في الهضاب الجنوبية. ويمكن التعرف على 6 مكونات طبيعية أساسية، تختلف من حيث مشاهدها وإمكاناتها ومشاكلها البيئية :

- **الهضاب العليا** الجنوبية (بين 600 و 1300 م) التي تتخذ أشكال جبال في الجنوب الشرقي (منطقة أولماس)، وتتلقى كميات هامة من الأمطار، مما يساعد على انتشار الغابة، لا سيما وأن الترابات الفقيرة لا تتلاءم عموما مع النشاط الزراعي الذي يؤدي إلى اجتثاث الكساء النباتي الطبيعي. ونظرا لكون المنطقة لها قاعدة صخرية قديمة، غير نفيذة في غالب الأحيان، فإن المنطقة لا تتضمن إلا رصيدا مائيا جوفيا ضعيفا، بينما يؤدي جريان المياه إلى تعميق الأودية ؛
- يتكون المستوى الثاني من **هضاب متوسطة** (400-600م)، تتعمق فيها أنهار بورقراق، وكْرو، وكريفلة، وروافدها. هنا تسمح التكوينات الصخرية الرسوبية، بانتشار أنواع من الترابات المتفاوتة الجودة التي تتلاءم مع النشاط الزراعي، مما حفز السكان، عبر القرون، على إزاحة الغابة في مناطق متعددة لممارسة الزراعة، فلم يبق منها إلا

مساحات محدودة، خاصة في الأودية؛

- أما المستوى الثالث فهو عبارة عن **هضاب منخفضة** (100-400م) تخترقها الأنهار الآتية من العالية، بعضها يجري نحو سهل الغرب، وبعضها الآخر يصب في المحيط. وتمثل غابة المعمورة الفسيحة أهم مجال بيئي في هذه المنطقة؛
- تشرف **تلال مقدمة الريف**، الواقعة في الشمال والشمال الشرقي من الجهة، على سهل **الغرب المنخفض**. ففي هذه المنطقة الفلاحية القديمة والكثيفة السكان، اختفى تقريبا كليا الغطاء النباتي الطبيعي؛
- أما **منطقة "الساحل"**، الممتدة على نحو 170 كم، فقد استمرت وظيفتها كمجال رعوي في فصل الصيف بالنسبة لقطعان الماشية المنتجعة من المناطق الداخلية، واقتصرت الحياة الحضرية فيها على مدينتي سلا والرباط حتى مطلع القرن العشرين، لما أدى الاحتلال الأجنبي إلى تنشيط الحياة الزراعية بها وتوسيع حركة التمدين. لذا فإن **الغابة**، التي كانت تكسو مساحات كبيرة، **لم يبق منها سوى شذرات متفرقة** (غابات تمارة والسهول وأطراف المعمورة وعين فلفل)، بينما **خضعت المياه الجوفية إلى استغلال جائر أدى في كثير من الأحيان إلى نزول مستوى الفرشات المائية وتملحها؛**
- يمثل **سهل الغرب** المستوى التضاريسي الأدنى في الجهة المتميز بنسبة الرطوبة العالية بسبب أهمية التساقطات، ونتيجة الفيضانات التي تحدثها المجاري المائية النازلة من جبال الريف ومقدمتها ومن الهضاب الجنوبية خلال الفصل المطير، وذلك رغم السدود العديدة التي شيدت على هذه الأنهار، داخل الجهة وخارجها، قصد كبح جماحها.

2.1- موارد مائية هامة وغطاء غابوي ممتد

تظهر المنظومة البيئة الطبيعية مدى أهمية عاملي الماء والغابة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بجهة ر.س.ق، مما يحتم **بناء خطة محكمة قصد المحافظة على هذين الرصيدين وحمايتهما من كافة أشكال الهدر والتلويث والتدهور**، علما أن **تنمية الحاضر والمستقبل رهينة بذلك، في المدن والأرياف على حد سواء.**

1.2.1- رصيد مائي معتبر، متباين التوزيع

نظرا لموقعها الجغرافي في شمال غرب البلاد، وانفتاحها الواسع على المؤثرات الرطبة الآتية من البحر، من ناحية، واعتبارا لكونها محاطة بأراض مرتفعة (الهضبة الوسطى، الأطلس المتوسط، جبال الريف ومقدمته)، من ناحية ثانية، فإن جهة ر.س.ق تحظى **بموارد مائية هائلة يقدر حجمها الإجمالي بأزيد من 5 ملايير م³** (نحو 3/10 المجموع الوطني)، حوالي 85% منها سطحية و 15% باطنية. غير أن الجزء الأكبر من هذه المياه تأتي من خارج الجهة، أساسا من حوض سبو الشرقي الفسيح الذي يمتد في جهة فاس-مكناس أكثر مما يشمل جهة ر-س-ق. أما المياه الباطنية فهي أهم بكثير في الشق الشمالي من الجهة، خاصة في سهل الغرب الذي تتغذى مياهه الجوفية من الأمطار والفيضانات والري.

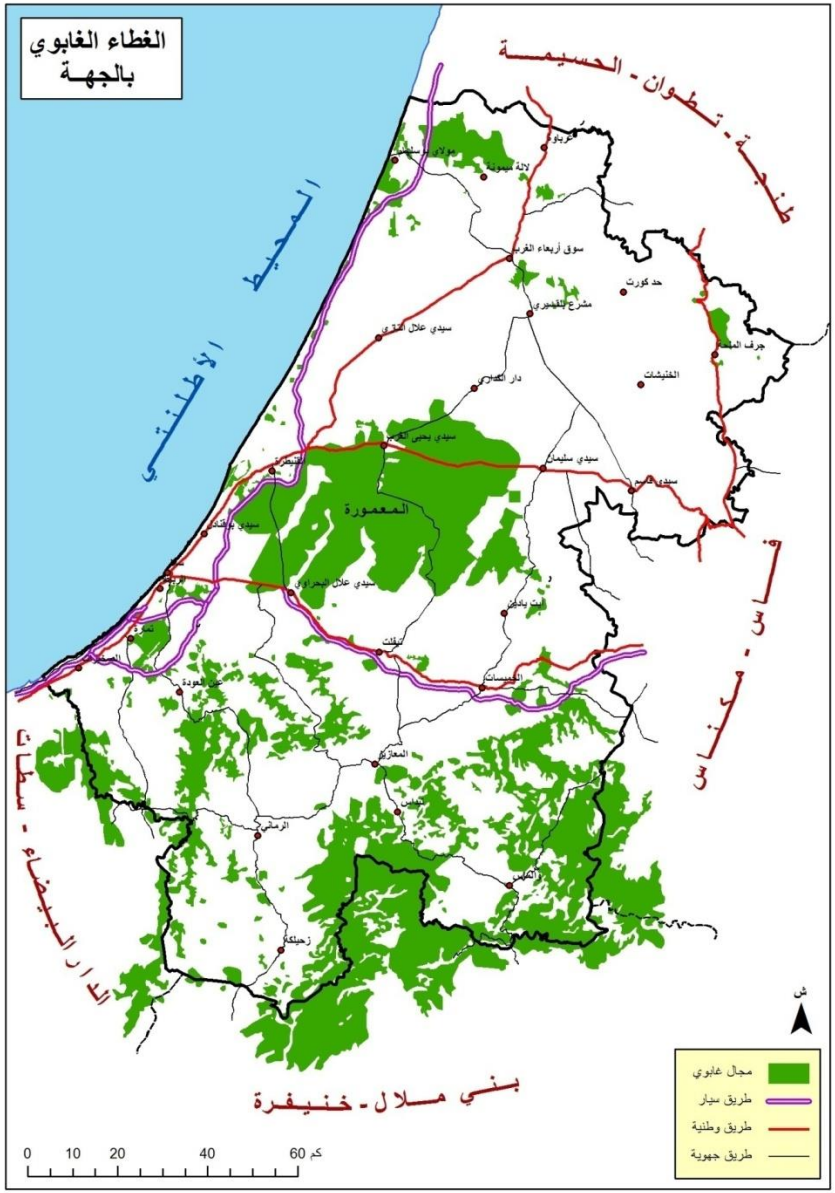
الغطاء الغابوي
بالجهة
طنجة - تطوان - الحسيمة
المحيط الأطلنتي
فاس - مكناس
الدار البيضاء - سطات
بني ملال - خنيفرة
المعمورة
مجال غابوي
طريق سيار
طريق وطنية
طريق جهوية
0 10 20 40 60 كم

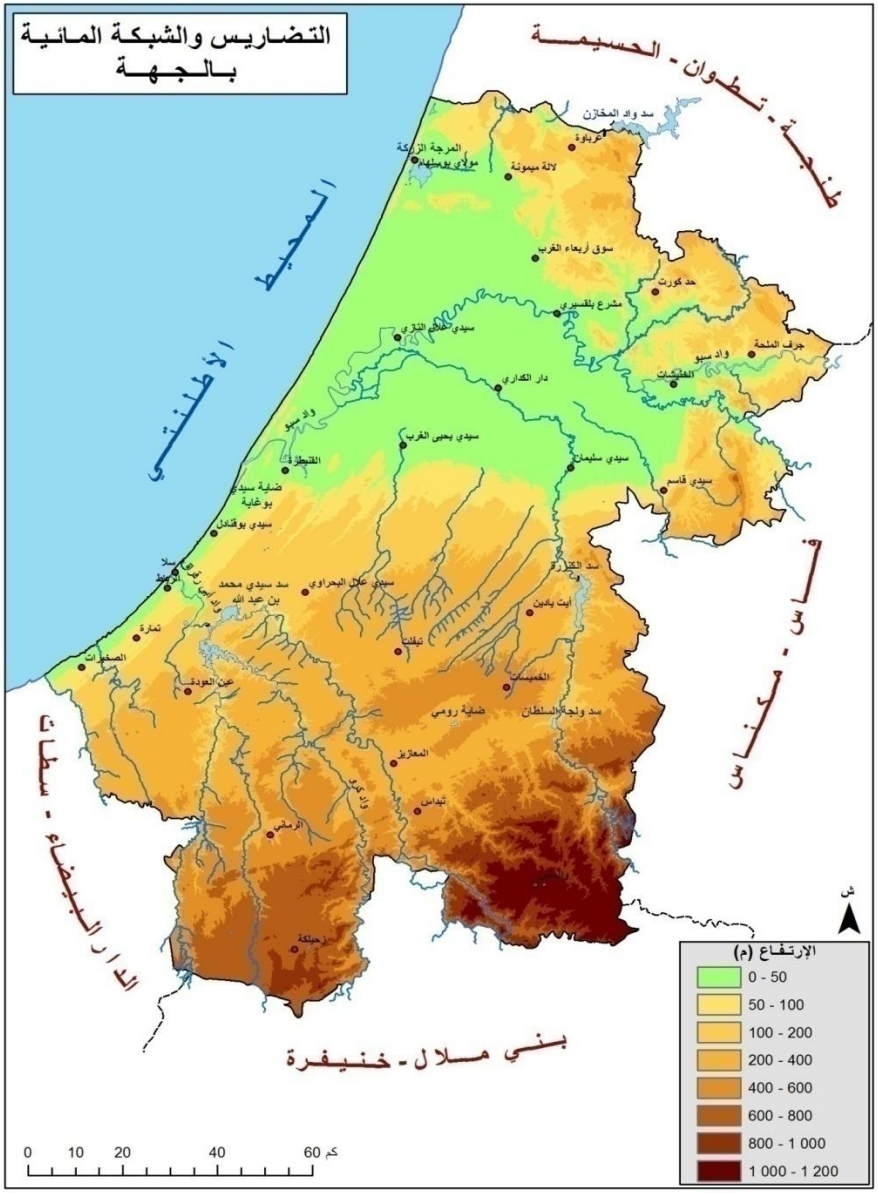
التضاريس والشبكة المائية
بالجهة
طنجة - تطوان - الحسيمة
المحيط الأطلنتي
فاس - مكناس
الدار البيضاء - سطات
بني ملال - خنيفرة
الإرتفاع (م)
0 - 50
50 - 100
100 - 200
200 - 400
400 - 600
600 - 800
800 - 1 000
1 000 - 1 200
0 10 20 40 60 كم

سطحية كانت أو جوفية، فإن هذه الموارد المائية تقوم بالدور الأساسي في تكثيف وتنويع النشاط الزراعي وتوفير مياه الشرب بالمدن خاصة، كما تزود الأنشطة الاقتصادية المختلفة، في مقدمتها الصناعة والسياحة. ومن أجل خزن هذه المياه الضرورية للحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد تم تشييد مجموعة من السدود في حوضي بورقراق وسبو (داخل الجهة وخارجها)، أهمها، داخليا، سد محمد بن عبد الله (بورقراق) والكنزرة وولجة السلطان (بهت)، وخارجيا، سد إدريس الأول وسد الوحدة.

2.2.1- كساء غابوي ممتد ومتنوع

إلى جانب توفرها على رصيد مائي هام، فإن الجهة تحظى **بغطاء غابوي كبير تناهز مساحته نصف مليون هكتار**، مشتملا بذلك على **28% من مساحة الجهة كلها**، وهو ما يعطي **معدل هكتار واحد من الغابة لكل 10 من السكان**. تؤلف الغابة الطبيعية 7/10 (350.000هـ) من المجموع مقابل 3/10 للغابة المغروسة (148.000هـ). وتشغل الورقيات 2/3 الغابة الطبيعية، أهمها السنديان الفليني أو البلوط (145.000هـ)، مما يجعل جهة ر.س.ق تمتلك **38% من مجموع غابة هذا الصنف على الصعيد الوطني**، مقابل 82.000هـ للبلوط الأخضر، بينما تمتد غابة العفصية على 50.000هـ تقريبا. أما المغروسات الغابوية، فتشمل بالأساس شجر الكلبتوس والصنوبر والسنط.

2- مجال غابوي مضغوط

1.2- وظائف المجال الغابوي

بحكم امتداد مجالها وموقعها، في قسم كبير من الجهة، فإن الغابة تكتسي أهمية كبيرة وتؤدي وظائف اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة، تتفاوت أهميتها حسب الأماكن التي تنتشر فيها ونوعية تركيبتها النباتية وأشكال الأنشطة التي يمارسها السكان :

- الغابة هي أولا **مجال رعي ثمين** بالنسبة لمربي المواشي الذين يلجأون إليها لتغذية الأنعام، خاصة وأن القانون يضمن للجماعات السكانية المجاورة لها، مجانية هذا النوع من الاستعمال؛
- والغابة أيضا **مجال إنتاج يمد السكان بمختلف منتجات الالتقاط** (حطب، بلوط، فطريات، ترفاس، حلزون، أعشاب طبية وعطرية، دوم، حيوانات القنص)، علاوة على كونها مرعى أساسي للنحل؛
- وللغابة كذلك **وظيفة اجتماعية معتبرة لكونها توفر مئات الآلاف من أيام الشغل** في السنة بواسطة مؤسسات الأشغال الغابوية (استغلال الفلين، قطع الأخشاب ...)؛
- كما أن الغابة **تمثل موردا ماليا هاما** بالنسبة لمجالس الجماعات المجاورة لها؛
- وقد أصبحت الغابة شيئا فشيئا **مجال ترفيه واستجمام أساسي** بالنسبة لسكان المدن الكبيرة الذين يتردد عدد كبير منهم إليها، بحثا عن الطبيعة وما تمنحه من راحة وتجوال

وأنشطة رياضية، خاصة في نهاية الأسبوع وأيام العطل؛

- لكن **الوظيفة الأساسية للمجال الغابوي تبقى ذات طابع بيئي**، إذ أن أهميته تأتي من كونه يختزن نباتات وحيوانات مختلفة تعبر عن **تنوع بيولوجي ثمين**. كذلك الشأن بالنسبة للدور الذي تقوم به الغابة في **حماية التربات** من عوامل التعرية الناتجة عن تساقط الأمطار وجريان المياه، فتكون بذلك **عاملا قويا للحفاظ على الثروة المائية، والحيلولة دون توحل السدود وارتفاع منسوب الفيضانات**.

2.2- تعدد المخاطر التي يلحقها الإنسان بالمجال الغابوي

تمثل الغابة منظومة بيئية هشة وسريعة العطب، خاصة عندما تقع عليها أشكال مختلفة من الضغوط التي يمارسها الإنسان. ومن أخطر هذه الممارسات السلبية، يمكن التأكيد على التالية :

- **الإفراط في استغلال الغابة** عن طريق قطع الأشجار وأغصانها، إذ يقدر أنما يؤخذ من مجموع غابات الجهة بنحو 7 إلى 12 طنا من المواد بالنسبة لكل أسرة خلال سنة، وهو ما **يعادل مرتين أو ثلاث مرات إمكانياتها على تجديد إنتاجها؛**
- **الرعي الجائر** الذي تساعد عليه مجانية استغلال الغابة لهذا الغرض، وذلك بسبب إدخال أعداد من القطيع تفوق بكثير القدرات المتوفرة من العشب، خاصة عقب سنوات الجفاف المتلاحقة. فالرعي الجائر يعادل كذلك مرتين **أو ثلاث مرات القدرة الرعوية التي توفرها الغابة**. ومما يزيد في سلبية هذه الممارسة، أن بعض مربي الماشية لا يحترمون دائما المناطق المحظورة عن الرعي بهدف تمكينها من تجديد الغابة. يضاف إلى ذلك أن كثافة القطيع تتسبب في دك التربات، مما يقلل من قدرتها على تسرب مياه الأمطار وتنشيط عوامل التعرية؛
- **اجتثاث الغابة**، خاصة على هوامشها وانطلاقا من الفجوات الداخلية، وهو ما يؤدي إلى **تآكل المجال الغابوي** الذي تغدو حدوده غير واضحة؛
- **الحرائق** التي تهدد مساحات هامة من الغابة، لا سيما في السنوات الجافة المتعاقبة التي تيبس التربات والحطب مما يساعد على انتشار الحرائق بسرعة؛
- إذا كانت هذه المخاطر المختلفة، السالفة الذكر تهدد أساسا الغابات التي تنتشر في المجالات الريفية، فإن هناك **أشكال أخرى تلحق الغابات القريبة من التجمعات الحضرية وضواحيها**، نتيجة تردد سكان هذه التجمعات إليها، والحالة أن جل هؤلاء لا يتمتعون بوعي بيئي كاف يحثهم على احترام الطبيعة، مما يدفع إلى أشكال من سلوك تدمير النباتات والتجهيزات المختلفة وكذا تلويث البيئة...
- تعاني الغابات المحاذية للمجالات الحضرية كذلك من بعض **سلوك التسلط على الملك الغابوي** بهدف الترامي على جزء منه لأغراض عقارية أو تجهيزية مختلفة.

موازاة مع هذه المخاطر الصادرة عن السلوك البشري، تعاني الغابة أيضا من عوامل طبيعية تؤدي إلى اختلال التوازنات المختلفة، من أهمها :

- **تشايخ عدد كبير من الأشجار** في مواقع متعددة من غابة المعمورة على الخصوص، إضافة إلى صعوب تجدد الغابة بطريقة طبيعية؛
- تؤدي أنواع **الاعتداء على الأشجار** إلى **إضعاف قدرتها للحماية ضد الأمراض الطفيلية** الناتجة عن انتشار الفطريات وتكاثر الحشرات، وهي ظاهرة تتردى مع تعاقب سنوات الجفاف وتكاثر الممارسات العدوانية على الأشجار (كسر الأغصان، القطع الجائر ...)؛
- **التغيرات المناخية** التي غدت تتأكد على مر السنوات، تتجلى في **الاحتباس الحراري المتزايد** الذي يتسبب في **تفاقم التبخر والنتح وعدم انتظام التساقطات** وعنف الأمطار وتزحزح الفصول ... فهذه التغيرات المختلفة تعمل على **إذكاء عوامل التعرية وتدهور التربات وتردي الكساء النباتي الطبيعي وإفقاد توازن المنظومات الطبيعية**. هكذا يقدر أن مئات آلاف الأطنان من التربة تجرف سنويا، تضيع بالنسبة للفلاحة وتتسبب في **توحل بحيرات السدود** (أزيد من 1,8 مليون طن بالنسبة لسد الكنزرة و 1,5 مليون بالنسبة لسد محمد بن عبد الله)، مما يقلل من سعتها على اختزان الماء، فتكون بذلك **الخسارة مضاعفة في العالية وفي السافلة، بالنسبة للاقتصاد والمجتمع**.

3.2- معالم استراتيجية حماية الغابة والحفاظ عليها

إن مختلف أشكال التدهور والعدوان التي تتعرض لها الغابة جعلت المسؤولين، منذ عقود كثيرة يضعون خططا متنوعة لصيانتها وتنميتها وتثمين إنتاجها. فالسياسة الغابوية الحالية، الناجمة عن تجارب طويلة ومتعددة في ميدان إعداد وتنمية القطاع الغابوي، تندرج ضمن الاستراتيجية العامة لإعداد تراب الجهة وتنميتها، بعد أن كانت لمدة طويلة تكتفي بمبادرات ذات صبغة تقنية أساسا. تعتمد هذه النظرة الجديدة على ركيزتين أساسيتين متكاملتين :

- **وضع حد لحركة التدهور التي لحقت الغابة** في مواقع مختلفة والعمل على إعادة بناء المجال الغابوي بطريقة مندمجة وهادفة؛
- **حماية الغابة وتنويع وظائفها**، مع إشراك مختلف الأطراف الفاعلة والمعنية في تدبير المجال الغابوي.

الغاية من هذه المبادرات وهذه الخطط هو إعداد مجالات غابوية سليمة، تحظى بالحماية اللازمة والعناية الكافية الضرورتين لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، من ناحية، **وتنويع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** التي يمكن أن تقوم بها الغابة، سعيا وراء **جعل المواطنين**، في الأرياف وفي المدن، **يتصالحون من البيئة الطبيعية** وأن يتخذوا منها مكونا أساسيا لحياتهم اليومية، من ناحية ثانية. فبذلك يمكن كسب الرهان المتمثل في جعل هذه البيئات الطبيعية الهشة **تتمكن من مواجهة مختلف المخاطر الراهنة والكامنة**.

فعلى ضوء تشخيص نتائج التصميم العشري الغابوي السابق (2005-2014)، الذي أعدته الإدارة المسؤولة عن القطاع، تبين أنه من الضروري تقوية المبادرات التي أثمرت وساهمت في حماية الغابة، مع **إحداث التغيرات اللازمة لبلورة مقاربة جديدة تتماشى مع تغير الأوضاع المناخية وتطور المجال الغابوي والوظائف التي تناط به**. وهذا ما أسس لوضع التصميم العشري الحالي (2015-2024) الذي أكد على النهج التالي :

- **إتمام تأمين المجال الغابوي** وذلك عن طريق تسجيل الملك الغابوي الجهوي برمته، خاصة في المناطق الجنوبية، بغية حمايته بضبط حدوده في سجلات وخرائط المحافظة العقارية؛
- **تعزيز برامج إعادة التشجير وعمليات تجديد الغابة الطبيعية**، بواسطة ترميم المنظومات البيئية وعمليات التهيئة المكافحة للتعرية وتقوية التنوع البيئي؛
- **تقوية عمليات الإعداد الغابوي** بمقاربات مندمجة وتشاورية؛
- **تنظيم وإشراك المجموعات البشرية المستعملة للغابة** في عمليات تثمينها واستغلالها العقلاني، مع تدبير أفضل لمناطق الرعي وتشجيع تنمية المناطق الغابوية بتشارك مع جوارها؛
- **تحسين التأطير التقني للغابة** وذلك بتقوية وسائل العمل فيما يتعلق أساسا بالحماية الصحية للنباتات ومكافحة الحرائق.

على أساس مبادئ العمل هذه، فإن التصميم العشري الغابوي الحالي، سطر عدة برامج للتدخل، بعضها تهم مجالات غابوية معينة، بينما تهتم أخرى بمواقع مميزة أو موارد غابوية خاصة (تنمية الوحيش).

3- المشاريع الأساسية لتهيئة وتنمية المجال الغابوي الجهوي

1.3- المشاريع المتعلقة بغابات الهضبة الوسطى

نظرا لاتساع رقعة الغابات وتنوع تشكيلاتها النباتية، من ناحية، واعتبارا لمشاكل التعرية المختلفة التي تنشط في المنطقة، من ناحية ثانية، فإن الهضبة الوسطى خصص لها 7 برامج إعداد غابوي متكاملة :

- **إعداد الحوض النهري لواد بهت**، وهو مشروع يعنى أولا بصيانة وإنعاش غابة العفصية التي تعاني من ضعف نموها الطبيعي، وثانيا بتعزيز الغابة المتدهورة بمغروسات شجرية اصطناعية. **تهدف عمليات الإعداد إلى تحسين ظروف المحافظة على التربات وتثبيتها**، مما يساعد على انتظام جريان المياه في عالية السدود (الكّنزرة وولجة السلطان أساسا) بغية حماية حقينتها من **التوحل والحيلولة دون مخاطر الفيضانات في الغابة**؛
- **تثمين غابة الحرشة** التي يمكن أن تكون نواة **لمشروع إحداث منتزه وطني بالهضبة الوسطى**، على نحو 660 كم²، نظرا لأهمية المنظومة البيئية المتنوعة التي يشتمل عليها

هذا الموقع. ومن شأن هذا الإعداد أن **يحمي الغابة وتنوعها البيئي**، النباتي منه والحيواني، من جهة، وإحداث مجال ملائم **لتنمية السياحة البيئية**، إضافة إلى **إنشاء محطة المياه المعدنية بأولماس**، من جهة أخرى؛

- **المساعدة على نمو غابة السنديان الأخضر بوادي كْرو**، بهدف كبح جماح تدهور الغابة، مما يستوجب القيام **بغرس الأشجار وكذلك تنظيم مجالات الرعي**، علاوة على مكافحة **تعرية التربات في عالية سد محمد بن عبد الله وتلافي تحول حقينته**، نظرا لما لهذه المنشأة من أهمية بالغة تتجسد في توفير المياه العذبة للمدن الساحلية أساسا؛
- **حماية وتنمية غابات واد كرفلة** بواسطة مشروعين، الأول موجه لإعداد غابة الخطوات **قصد إنعاشها وتحسين إنتاج الفلين وإصلاح المراعي والمحافظة على الوحيش المحلي**، أما الثاني فهو يهدف إلى **ترميم المنظومة الغابوية** بغية حمايتها من الرعي الجائر، خاصة من قبل قطعان الماعز، وكذا تلافي حدوث حرائق في منطقة تتميز بقحولتها.

2.3- غابة المعمورة : تراث طبيعي جهوي، ذي قيمة وطنية عالية

1.2.3- غابة ذات توازن هش، في ظروف طبيعية صعبة

تمثل المعمورة غابة من نوع خاص في المغرب، نظرا لموقعها الجغرافي، وامتدادها الكبير، ونوعية تشكيلتها النباتية، ووزنها الاقتصادي، والوظائف الاجتماعية التي تقوم بها، وشدة الضغوط التي تتحملها. فهي تمتد على حوالي 2.000 كم^2 وتنقسم إلى قطاعين متميزين : غابة طبيعية مكونة أساسا من البلوط الفليني في الجناح الغربي، تغطي حوالي 3/5 المساحة الغابوية الإجمالية، وغابة اصطناعية في مجملها تقع في الجناح الشرقي وعلى الواجهة الشمالية.

لقد نمت وتجذرت هذه الغابة الطبيعية في ظروف ترابية خاصة تطغى فيها التكوينات الرملية، مما جعلها ذات حساسية كبيرة اتجاه نوعية التربات والظروف المناخية المحلية وكذا بالنسبة للتدخلات البشرية المختلفة. تختلف كثافة الغابة من مكان لآخر. ففي المواقع التي تسود فيها الأشجار المسنة، التي تمتد جذورها أفقيا، تتباعد المسافة بين الأشجار، مما يبقي عارية مساحات وفجوات هامة تتخلل الغابة. على النقيض، تصبح كثافة الأشجار أكبر في المناطق التي تتجدد فيها الغابة وتكثر فيها الأشجار الصغيرة.

2.2.3- غابة المعمورة : من الهامشية إلى المركزية

حتى مطلع القرن العشرين، **كانت غابة المعمورة في موقع هامشي**، بعيدة عن العواصم والمدن الكبيرة، مجاورة لسهل الغرب الذي تجتاحه الفيضانات المتكررة، يلجأ إليها العديد من الفارين والمنبوذين وقطاع الطرق، مما جعلها منطقة غير آمنة، تتجنبها القوافل الواصلة بين العاصمة فاس وطنجة وسلا والرباط.

غداة الاحتلال الفرنسي وما تلاه من تحولات سياسية واقتصادية ومجالية، خاصة منها نقل العاصمة من فاس إلى الرباط، ثم بناء ميناء القنيطرة وانطلاق الأشغال الكبيرة للإعداد الفلاحي بسهل الغرب، **أصبحت غابة المعمورة محاطة بمجالات عصرية، تتميز بنشاط اقتصادي كثيف ومواصلات هامة، فتحولت فجأة من حالة الهامشية إلى وضعية المركزية،** فبدأت بالنسبة لها سيرورة الاندماج في الاقتصاد العصري وما ينتج عن ذلك من إيجابيات وسلبيات.

هكذا، تغيرت وظائفها القديمة وظهرت لها وظائف جديدة، بعدما حدد مجالها، ونظمت حركة الرعي فيها، وانطلق استغلال الفلين، وإنتاج الخشب، وغرس أنواع جديدة من الأشجار (الكلبتوس لإنتاج عجين الورق والصنوبر للحصول على الأعمدة والسنط لإنتاج الدباغ)، وشرع في استغلال مائها العذب الباطني لتزويد المدن القريبة بالماء الشروب، علاوة على استعمالها للقنص وتربية النحل والتقاط البلوط والترفاس، والتمتع في أرجائها من قبل سكان المدن المجاورة من أجل الترفيه والاسترخاء والتريض... فكل هذه الاستعمالات المختلفة **جعلت الغابة تندمج أكثر في حياة الأرياف والمدن المحيطة بها، فأصبحت جزءا أساسيا من المجالات الحيوية بالجهة.**

3.2.3- أشكال الضغط البشري المفرط على الغابة

كما هو الحال بالنسبة لسائر الغابات بالمغرب، فإن المعمورة تواجه مجموعة من المشاكل المتفاوتة الحدة، طبيعية كانت أو من فعل الإنسان. وتأخذ هذه المشاكل بعدا خاصا لكون المعمورة هي **نتاج ظروف طبيعية مميزة** من حيث ترباتها وأنواع أشجارها، من ناحية، واعتبارا لكونها **توجد في صميم منطقة كثيفة السكان نشيطة الاقتصاد** :

- **تتأثر غابة المعمورة كثيرا بالتغيرات المناخية الآيلة إلى الجفاف والقحولة،** وهو ما يدل عليه تعاقب السنوات الجافة وتذبذب التساقطات المطرية مع تراجع كمياتها، إضافة إلى ارتفاع درجة الحرارة. هكذا تتحمل الغابة **خصاصا مائيا يتفاقم باستمرار،** خاصة مع تزايد عمليات **ضخ المياه الجوفية** من فرشة تقل تغذيتها سنة بعد أخرى، مما يؤدي إلى **نزول مستواها** وبالتالي ابتعاده عن جذور الأشجار التي بات يلحقها **حرج فيزيائي خطير يتسبب في تدهورها؛**
- **يمثل الرعي الجائر تهديدا قويا لسلامة الغابة واستمراريتها،** خاصة مع تكاثر قطعان الماشية سواء من قبل الجماعات المحاذية للغابة أو تلك التي تأتي من أماكن أبعد، تلج المجال الغابوي في إطار شراكات شفوية تبرم بين بعض ذوي حقوق الرعي المجاني ومربين آخرين. وينتج عن هذا الرعي الكثيف الذي يتفاقم في فترات الجفاف الحاد بفعل توافد قطعان إضافية من مناطق بعيدة في إطار الانتجاع، ناهيك عن إدخال أعداد كبيرة من الغنم إلى الغابة في الأيام التي تسبق عيد الأضحى في انتظار بيعها في الأسواق الحضرية القريبة. ومن المخلفات الخطرة التي تترتب عن هذا الرعي الجائر **اندثار طبقة**

العشب، مما يدفع الرعاة إلى **اللجوء إلى الأوراق والأغصان لتغذية الحيوانات**، مما يلحق كبير الأذى **بالأشجار المكسورة التي تصبح ضعيفة أمام هجوم الطفيليات** المختلفة، وهو ما يتسبب في موتها المحتوم. ويقدر أن هذه الأشكال من السلوك المدمر تشمل حوالي 1/3 أشجار الغابة في الفترات العادية، وتزيد حدة وانتشارا في مواسم الجفاف الطويلة لتلحق الغابة برمتها.

- **يتجلى أيضا الضغط البشري على الغابة من جراء الاستعمالات غير السليمة التي يمارسها سكان المدن**، علما أن كتلة هؤلاء تزيد عن 3,3 مليون نسمة يقطنون حول المعمورة، مما جعل هذه الأخيرة **محط أطماع مختلفة** تهدد كيان الغابة في أكثر من موقع: استغلال منتوجات الغابة، تعدد مكبات النفايات على هوامشها، "استملاك" أجزاء منها من قبل مقاولين عقاريين، مخاطر اندلاع حرائق من قبل الزوار، تلويث البيئة بالأزبال، تحطيم التجهيزات، إلخ.

4.2.3- مبادرات رسمية لتنمية وحماية غابة المعمورة

يتضمن برنامج العمل الذي وضعته إدارة الغابة في إطار التصميم العشري الجهوي 2015-2024، مجموعة من المشاريع لتهيئة نحو 140.000 هكتار بغابة معمورة، حوالي 2/3 بشقها الغربي حيث تسود أشجار البلوط ونحو 1/3 بشقها الشرقي حيث توجد أساسا الأنواع المغروسة.

- **بالنسبة لغابة المعمورة الغربية**، تهتم التدخلات من أجل حماية الغابة الطبيعية عن طريق مكافحة كل أشكال التدهور التي تلحقها بأسباب طبيعية أو بشرية، بغية **إعادة التوازنات التي تضمن استمرارية الغابة في ظروف جيدة**. كما تطمح المبادرة إلى **تحسين المراعي وأنماط استغلالها**، وذلك في إطار مقاربة تشاركية مع سكان الجماعات المجاورة، من ناحية، وكذلك لتجويد **أنواع الفلين المستغل**، إضافة إلى تنمية حيوانات القنص، موازاة مع إقامة بنيات **وتجهيزات مناسبة** في أماكن محددة **لاستقبال الزوار** الوافدين من المدن؛
- أما بالنسبة **لغابة المعمورة الشرقية**، فإن التصميم ينص على مبادرات نوعية تتعلق برفع **مردود أشجار الكلبتوس والصنوبر ولحاء السنط** (إنتاج الدباغ) **وتحسين المراعي**.

3.3- غابات الشريط الساحلي : مجالات ترفيه وإنتاج

تنتشر عبر المنطقة الساحلية مجموعة من الغابات المتفرقة، مختلفة حسب مساحتها وموقعها الجغرافي وأهميتها الاقتصادية ووظائفها الاجتماعية. ولعل أهم هذه الغابات غابة بني عبيد وغابة تمارة.

- تمثل **غابة بني عبيد** أهم هذه المجالات الغابوية، منتشرة على أزيد من 16.000 هـ بجماعة س. يحيى زعير. يتضمن برنامج إعدادها الجوانب التالية : تحسين ظروف استدامة المنظومة البيئية المرتكزة على البلوط الفليني وذلك بتقوية المغروسات القديمة وغرس

أشجار جديدة؛ تثمين إنتاج الفلين الجيد؛ تنمية مؤهلات القنص الغابوي؛

- **غابة تمارة**، حيث تمتد أشجار البلوط الفليني على حوالي 2700 هـ، مما يمنح سكان الرباط وتمارة والمراكز الضاحوية مجالا بيئيا ترفيهيا ممتازا. لذا، فإن برنامج العمل يهتم بتحسين ظروف نمو الأشجار، وتجهيز المجالات المناسبة لاستقبال الزوار.

4.3- إعداد وتجهيز غابات الضواحي الحضرية

لقد أدى الانفجار الديمغرافي، بالمدن الساحلية على الخصوص، إلى توسع مفرط في مجالها المبني الذي امتد إلى تخوم الغابات المحلية حتى إن بعض أجزاء هذه الغابات أدخلت في بعض الدوائر الحضرية. ونجم عن هذا التطور أن **المجالات الغابوية التي كانت مناطق مهملة** تستعمل لأغراض غير سليمة في الغالب، **أصبحت جزءا من المجال الحضري يلزم إعداده لفائدة السكان**. هكذا، في إطار مبادرات تشاورية وتشاركية بين إدارة الغابة والمجالس البلدية أنجزت مجموعة من التجهيزات المختلفة التي تسمح للسكان بقضاء أوقات في الهواء الطلق من أجل التنزه والتريض والاستجمام داخل الغابة. ومن أهم المواقع التي حظيت بهذه التجهيزات : منتزه ابن سينا بالرباط والحزام الأخضر، وكذا جوانب من غابة المعمورة الغربية، أهمها موقعا الساكنية والطايشة بمدينة القنيطرة.

4- الأهمية البيئية للمناطق الرطبة

تحتضن المنطقة الساحلية من الجهة مناطق رطبة لها قيمة بيئية رفيعة، مما يستدعي حمايتها وإعدادها من أجل ضمان ظروف استمرارها الأمثل، خاصة وأنها تمثل مواضع يتردد إليها الزوار خاصة في فصل الصيف، وما ينتج عن ذلك من ضغوط على الوسط الطبيعي.

1.4- المرجة الزرقاء : تراث بيئي رفيع في خطر داهم

تعتبر المرجة الزرقاء **من أهم المواضع البيئية بالمغرب، سواء من حيث بهجة مناظرها أو من حيث ثراؤها البيولوجي**. فهي منخفض واسع بين الكثبان الساحلية تستقر به بحيرة متصلة بالمحيط. فداخلها وعلى جوانبها تطورت بيئات خاصة استوطنتها أنواع مختلفة من الطيور (أزيد من 100 نوع، بعضها نادر ومهدد بالانقراض) والأسماك والزواحف والبرمائيات، وكذا أنواع عديدة من النباتات (نحو 190 نوعا) تختلف حسب عمق المياه ونوعية التربات. فلأجل هذه المواصفات، اعتبرت المرجة الزرقاء **محمية بيولوجية** (7300 هـ)، وصنفت بين المواقع **ذات القيمة البيولوجية والإكولوجية** (1996) **على اللائحة الدولية "رامسار"** وكموقع "زيكو" ذات أهمية لحماية الطيور.

نظرا لمحاذاتها لمركز وشاطئ مولاي بوسلهام، حيث يتوافد المصطافون بأعداد غفيرة، واعتبارا للنشاط الزراعي الكثيف الذي يحيط بها، فإن المرجة الزرقاء **معرضة لأشكال شتى من الضغوط والتهديدات وأسباب التلوث**، وهي وضعية تفاقمت مع شق **الطريق السيار** الذي يمر بقربها، علاوة على **الصيد الجائر** للأسماك داخلها وكذا للطيور وجمع بيضها، ...

ومما يزيد المشكلة تعقيدا أن **هذا الموقع** المنقطع النظير والمسجل في عدة قوائم بيئة عالمية، **لا يتوفر على تصميم تهيئة وتدبير جدير بمكانته وقيمته**، علما أن هذا النوع من الوثائق كفيلة بحمايته وضمان استمرارية موارده الطبيعية ومكافحة أشكال العدوان وإعادة تنظيم الأنشطة المحلية بطريقة عقلانية وتثمين مختلف وظائف هذا الموقع الفريد. لذا، فإن الإدارة الغابوية وضعت من بين أهدافها تصنيف الموقع كمحمية طبيعية، ووضع **تصميم لحمايته وتدبير مجاله والحفاظ على رصيده البيئي**، موازاة مع بلورة برنامج **للتربية البيئية وإنعاش السياحة الطبيعية**.

2.4- بحيرة بوغابة : موقع طبيعي ممتاز في قلب مجال كثيف التمدين

تشغل بحيرة بوغابة، المحاذية لمدينة مهدية، منخفضا مستطيل بين الكثبان الساحلية. تتغذى هذه البحيرة انطلاقا من الفرشة المائية وعن طريق مياه الأمطار. توجد بها تشكيلة نباتية متنوعة وأنواع مختلفة من الطيور، المهاجرة منها أو المقيمة.

ونظرا لأهميتها البيئية، فقد **صنفت هذه البحيرة على لائحة رامسار الدولية. ويتردد إلى هذا الموقع زوار مختلفون :** باحثون في علم الطيور، مغاربة وأجانب، طلبة من جامعات مختلفة (أشغال تطبيقية ومراقبة الطيور)، مجموعات التلاميذ (زيارة المركز الوطني للتربية البيئية الذي أنشئ في عين المكان سنة 1992)، كما يزور الموقع فئات مجتمعية متنوعة، خاصة في نهاية الأسبوع وأيام العطل، بحثا عن الاستجمام والراحة والتجوال.

رغم هذه المؤهلات، فإن هذا الموضع المتميز أصبح منذ عدة سنوات **محط إهمال فضيع يتجلى من خلال تدهور الكساء النباتي وزحف الرمال على الغابة، وتلوث البحيرة وتقلص امتدادها واكتساح جل مساحتها بالنباتات والأوحال**. فعدم تنظيم الولوج إلى هذا الموقع وأشكال السلوك غير الملائم من قبل جل الزائرين، وانعدام الصيانة والحراسة، أدت كلها إلى **تراكم النفايات والأزبال على اختلافها وتحطيم التجهيزات** التي كانت قد أعدت لمن يقصد المكان بغية التنزه والاستراحة، كما ترك المكان لرعي القطعان، إلخ.

فوضعية المكان حاليا، هي نقيض ما كان يجب أن تكون عليه بصفته موقعا محميا يمكن أن يمثل، بالنسبة لسكان المدن المجاورة والقريبة الساحلية منها والداخلية مقصدا طبيعيا ومتنزها بيئيا من الدرجة الأولى. لذا، فإن إدارة المياه والغابات تعتزم بلورة مشروع لإعداد هذا الموقع ووضع خطة للتنفيذ تتمحور حول النقاط التالية : تصميم محكم لتدبير الموقع، تنظيم حملات تحسيسية تهدف إلى توعية الزائرين بضرورة حماية البيئة، إنشاء فضاء لاستقبال الزوار، إعداد مكان لتوقيف السيارات، **إعادة هيكلة المجال برمته**، تجديد التجهيزات اللازمة والبنيات الضرورية، إحداث علامات التشوير المناسبة، **تجديد المركز الوطني للتربية البيئية**، تنظيم مستعملي الموقع من السكان المجاورين.

بإنجاز هذه الأشغال المختلفة والمتكاملة، **يمكن أن يؤلف موقع بوغابة**، مع محيطه المباشر المتمثل في **القصبة الأثرية بالمهدية والشاطئ**، إضافة إلى **الموقع الطبيعي بالفوارات** المجاور، **والآثار التاريخية الرومانية بتاموسيدا** القريبة، وكذا **غابة المعمورة** وتجهيزاتها الترفيهية والرياضية، **والمحطة الاستحمامية ببوقنادل مركبا سياحيا عالي القيمة، يستند إلى القطب الحضري المتمثل في القنيطرة** وما يمكن أن يقدمه من خدمات للنشاط السياحي على صعيد الجهة كلها وعلى المستوى الوطني.

3.4- موقع الفوارات : موقع بيئي تائه

على مقربة من القنيطرة يوجد موقع الفوارات الذي يمثل منطقة رطبة تمتد على نحو 200 إلى 400 هـ حسب الفصول، والتي تتميز بتنوع نباتاتها والحيوانات التي تتردد إليها. وقد تم تصنيفها، سنة 1996، **موقعا بيئيا وبيولوجيا متميزا**. غير أن محيطها المتكون من أراض فلاحية وأحياء سكنية ومنشآت صناعية يتسبب في **تلويث هذه المنطقة الرطبة**، إضافة إلى ما يلحق بها من ضرر جراء **الاستعمالات الجائرة من قبل الإنسان**، وهو ما يحدث خللا كبيرا في منظومتها البيئية.

هنا أيضا ترتئي إدارة المياه والغابات **وضع مشروع لإعداد هذا الموقع مع تصميم لتدبيره وحمايته وتسجيله على لائحة رامسار** إذ أنه يتوفر على 4 معايير تؤهله لذلك، علاوة على تنظيم حملة تحسيسية بالنسبة للزوار.

5- حماية الشواطئ وضرورة إعدادها المتوازن

تتوفر جهة ر.س.ق على واجهة بحرية تمتد على نحو 170 كم. تتوزع على هذا الساحل، خاصة في قطاعه الجنوبي، عدد من الشواطئ التي يبلغ طولها الإجمالي نحو 20 كم. من بين هذه الشواطئ 17، إثنان لهما أهمية خاصة، نظرا لامتدادهما : **شاطئ م. بوسلهام وشاطئ المهدية** (نحو 5 كم)؛ 7 أخرى تتوفر على امتداد متوسط، بين كيلومتر واحد وكيلومترين، وهي حالة شواطئ سلا والرباط والهرهورة والصخيرات والقصبة وبوغابة وشاطئ الأمم؛ أما 8 الباقية فيقل امتدادها عن 500م.

يتعلق الأمر **بشواطئ رملية في أغلبها**، تتفاوت أهمية التردد إليها من قبل السكان حسب عاملين أساسيين : قربها من التجمعات الحضرية وجودة بيئتها ومستوى تجهيزها. لذا فإن شواطئ الساحل الجنوبي، القريبة من المدن الكبيرة هي التي تعرف توافدا بشريا هاما، خاصة منها تلك التي لها امتداد يتسع لاستقبال مستحمين كثيرين ومستحمات كثيرات. إلا أن أكثر الشواطئ توافدا هو شاطئ م. بوسلهام نظرا لامتداد خطه الرملي من ناحية، ولكونه شاطئا شعبيا، يحج إليه بالخصوص أعداد غفيرة من سكان منطقة الغرب، إضافة إلى من يفد إليه من أهل بعض المدن البعيدة مثل مكناس وفاس وغيرها.

باستثناء الشواطئ الهامة الواقعة بين بوقنادل والصخيرات، التي تتوفر على شبكة تطهير السائل، فإن غالبية الشواطئ تفتقر لهذا النوع من التجهيز، بحيث أن المياه الملوثة تصب في "آبار صحية"، تفيض من حين إلى آخر، أو تصرف رأسا إلى البحر. إلى جانب مصدر التلوث هذا، تعاني بعض الشواطئ من انعدام أو سوء التطهير الصلب، بينما يلحق بعضها الآخر التلوث الصادر عن استعمال القوارب ذات المحركات (زيوت، ونفط).

خريطة 13 : حماية واستصلاح المجالات البيئية

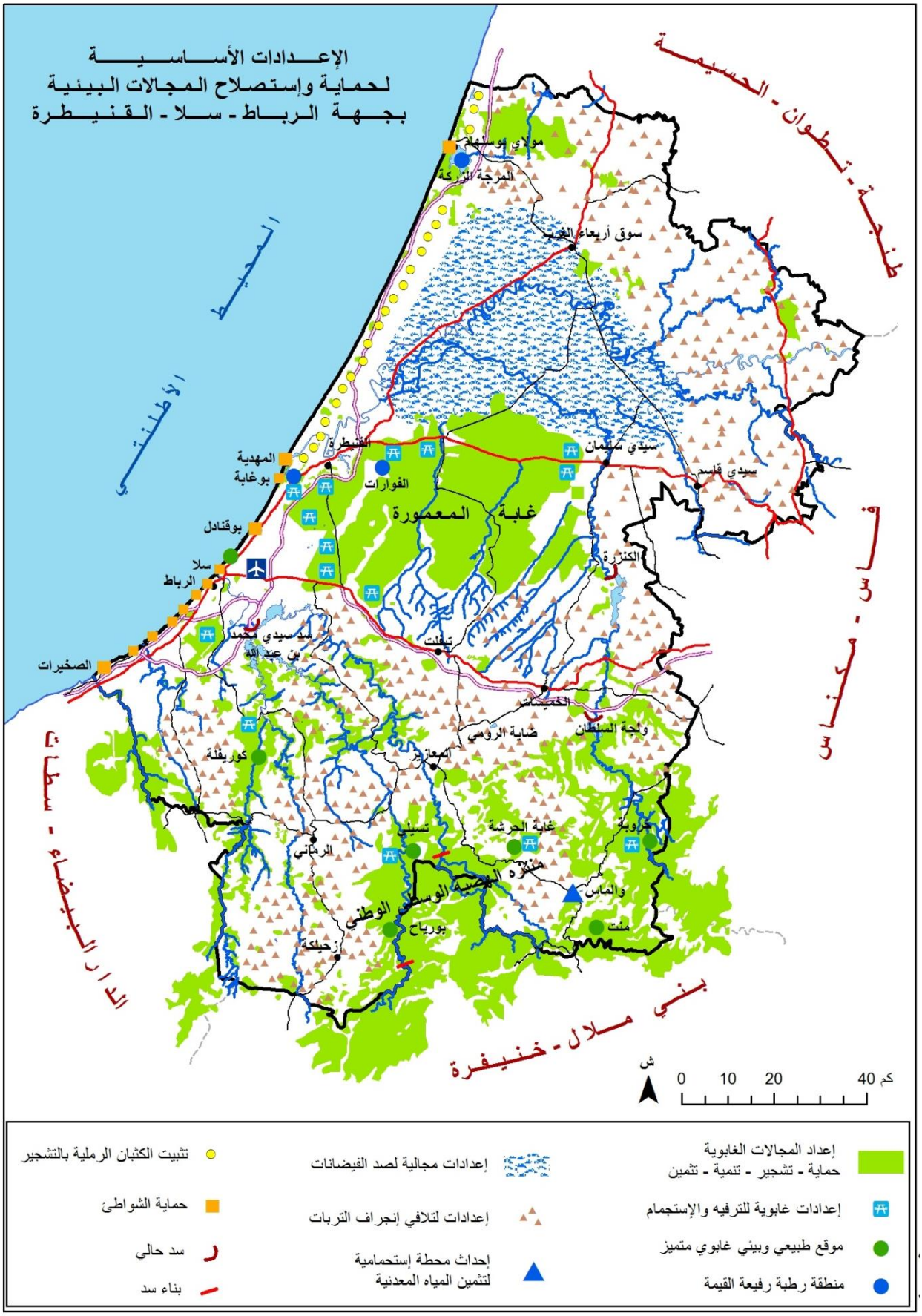

خـــاتمة

من المعلوم أن مشروع التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الرباط سلا القنيطرة يعد وثيقة تنموية ذات طابع عام وتأليفي، نظرا لكونها تعنى بالجوانب الأساسية في ميادين الاقتصاد والمجتمع والمجال. لذا، فهي قد اقترحت جملة من **الخيارات الاستراتيجية** أخذا بعين الاعتبار الاستراتيجيات القطاعية في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد المجال الترابي، وذلك بتوافق ما بين كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة، ولاسيما المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية والجماعات الترابية على اختلاف مستوياتها، ومن بينها الجهة التي أصبح، بمقتضيات القانون التنظيمي، تحتل مركز الصدارة على مستوى إعداد التراب والتنمية الجهوية.

إن ترقبات التطور الديمغرافي وما يلزم أن يواكبه من نمو سليم في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، تعطي للاختيارات الاستراتيجية الصورة التي ينتظر أن تصبح عليها الجهة بعد عقدين من الزمن، وهو ما يمنح الفاعلين، في القطاعين العمومي والخصوصي، رؤية استشرافية **تتسم بالوضوح والواقعية** كي تحظى بأعلى نسبة من المصداقية وانخراط جل الأطراف فيها، إذ تساعد على تلمس مراحل التنمية المنشودة وما تحتاجه مراحلها من تحضير وتوفير للموارد البشرية والإمكانات المادية الضرورية، بالمقدار الكافي، وفي الوقت المناسب والمكان الملائم.

يؤكد التصميم الجهوي لإعداد التراب على **ضرورة تجاوز حالتين من التعارض الاقتصادي والاجتماعي والمجالي**، ترسخت معالمها عبر العقود. فعلى المستوى الأول، **يلزم العمل على إحداث التوازن الضروري بين اقتصاد الخدمات**، بكل أشكالها ومستوياتها، **الذي يتوسع ويتنوع باستمرار**، مع ما يولده ذلك من أنشطة طفيلية شتى، **واقتصاد الإنتاج الذي غالبا ما يطبعه حاليا أشكال من الضعف والركود**.

أما المفارقة الثانية فهي تتعلق **بالتعارض الصارخ الذي يوجد بين شريط ساحلي** تتركز فيه كل المدن الهامة وجل الأنشطة العصرية، من تجارة وسياحة وصناعة وخدمات رفيعة، وتجهيزات أساسية وشبكات النقل والمواصلات، ومؤسسات التعليم العالي والتأطير الطبي، علما أن جل هذه الثروات تتزاحم في رقعة العاصمة، من ناحية، وبين المجالات الداخلية والشمالية الفسيحة من الجهة التي تعاني من خصاص واضح في كل هذه الميادين، من ناحية ثانية.

وهكذا، يبقى من مرامي مشروع هذا التصميم تحقيق تنمية مستدامة على صعيد مجموع تراب الجهة. وبالتالي، فإن التنمية التي هي الثمرة المباشرة للإعداد المجالي الجيد والاستعمال الرشيد للثروات والموارد المادية، **يحتاج تشييد صرحها إلى طول النفس والمثابرة والإقدام، ضمن سيرورة تراكمية تتبوأ فيها المؤسسة الجهوية مكانة مرموقة**، خاصة فيما يتعلق بإيجاد الاستثمار المنتج، علما أن **أثمن الاستثمارات تكمن في توفير التعليم الرصين، والتكوين المتين، والبيئة الصحية السليمة**.

الرؤية
مجالات وثيقة التعاضد
لبناء جهة قوية التنافسية
تصميم جهوي طموح وواقعي، يرتكز على تمتين أربعة أركان متكاملة
للتهيئة والتنمية الترابية
الركن 1
تقوية القاعدة
الاقتصادية
للمدن
الركن 3
بناء هوية
جهوية
أصيلة
الركن 2
تحديث
وإدماج
عالم الأرياف
الركن 4
التمتين المستدام لمكانة الجهة على الصعيدين الوطني والدولي

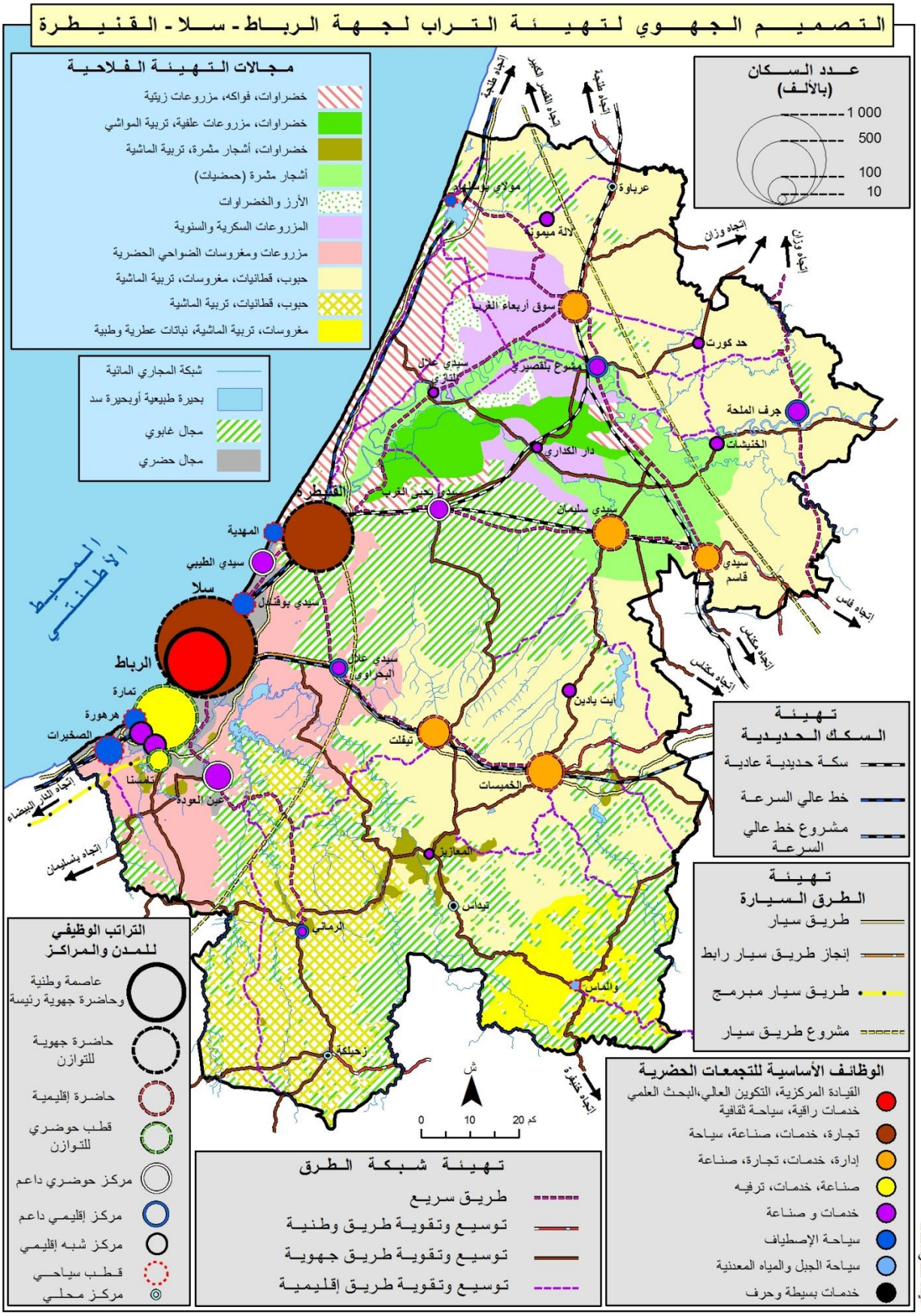
التصميم الجهوي لتهيئة التراب لجهة الرباط - سلا - القنيطرة
مجالات التهيئة الفلاحية
خضراوات، فواكه، مزروعات زيتية
خضراوات، مزروعات علفية، تربية المواشي
خضراوات، أشجار مثمرة، تربية الماشية
أشجار مثمرة (حمضيات)
الأرز والخضراوات
المزروعات السكرية والسنوية
مزروعات ومغروسات الضواحي الحضرية
حبوب، قطانيات، مغروسات، تربية الماشية
حبوب، قطانيات، تربية الماشية
مغروسات، تربية الماشية، نباتات عطرية وطبية
شبكة المجاري المائية
بحيرة طبيعية أوبحيرة سد
مجال غابوي
مجال حضري
عدد السكان (بالألف)
1 000
500
100
10
المحيط الأطلنتي
القنيطرة
المهدية
سيدي الطيبي
سلا
سيدي بوقنادل
الرباط
تمارة
هرهورة
الصخيرات
تابسنا
عين العودة
سيدي علال البحراوي
سيدي يحيى الغرب
سوق أربعاء الغرب
مولاي بوسلهام
عرباوة
لالة ميمونة
سيدي علال التازي
مشوع بلقصيري
دار الكداري
حد كورت
جرف الملحة
الخنيشات
سيدي سليمان
سيدي قاسم
أيت يادين
تيفلت
الخميسات
المعازيز
تيداس
الرماني
والماس
زحيلكة
اتجاه طنجة
اتجاه القصر الكبير
اتجاه وزان
اتجاه فاس
اتجاه مكناس
اتجاه الدار البيضاء
اتجاه بنسليمان
اتجاه خنيفرة
ش
0 10 20 كم
تهيئة السكك الحديدية
سكة حديدية عادية
خط عالي السرعة
مشروع خط عالي السرعة
تهيئة الطرق السيارة
طريق سيار
إنجاز طريق سيار رابط
طريق سيار مبرمج
مشروع طريق سيار
التراتب الوظيفي للمدن والمراكز
عاصمة وطنية وحاضرة جهوية رئيسة
حاضرة جهوية للتوازن
حاضرة إقليمية
قطب حوضري للتوازن
مركز حوضري داعم
مركز إقليمي داعم
مركز شبه إقليمي
قطب سياحي
مركز محلي
تهيئة شبكة الطرق
طريق سريع
توسيع وتقوية طريق وطنية
توسيع وتقوية طريق جهوية
توسيع وتقوية طريق إقليمية
الوظائف الأساسية للتجمعات الحضرية
القيادة المركزية، التكوين العالي،البحث العلمي
خدمات راقية، سياحة ثقافية
تجارة، خدمات، صناعة، سياحة
إدارة، خدمات، تجارة، صناعة
صناعة، خدمات، ترفيه
خدمات و صناعة
سياحة الإصطياف
سياحة الجبل والمياه المعدنية
خدمات بسيطة وحرف
عبد الدراسات

تفعيل التصميم الجهوي لإعداد تراب جهة الرباط-سلا-القنيطرة

الأدوات الإجرائية المقترحة لمواكبة التصميم الجهوي لإعداد التراب

يقترح التصميم الجهوي لإعداد التراب استراتيجية عمل مندمجة تنبني على إنجاز مجموعة من المشاريع المهيكلة، خاصة في ميادين البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، بهدف تقوية الإنتاج وتنويعه في كافة القطاعات، وكذا تجويد الخدمات الاجتماعية والثقافية والاهتمام بالبيئة وصيانتها. فإنجاز هذه الاستراتيجية جاء نتيجة القيام بتشخيص معمق للأحوال التي توجد عليها الجهة، خاصة من الناحية الاقتصادية، ثم التحليل المدقق الذي شمل مختلف مجالات المشاريع التي تتكون منها الجهة.

1.1- التدابير المواكبة

نظرا لكون مدة صلاحية التصميم الجهوي لإعداد التراب تغطي عقدين، فقد تم إعداد مشروع هذا التصميم وفق مقاربة تشاورية على المستويين المجالي والقطاعي من أجل بلورة رؤية استراتيجية واستشرافية سمحت بتحديد خيارات التهيئة المجالية (صفحة 22) على مدى 25 سنة. وذلك انطلاقا من التشخيص الترابي الاستراتيجي الذي تم إنجازه للجهة.

وقد انبثق عن هذه الرؤية الاستراتيجية والاستشرافية عدد من المشاريع التي تندرج في إطار النظرة الاستراتيجية الشاملة التي حضرتها الإدارات العمومية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد المجال الترابي. بمعنى أن هذه **المشاريع المقترحة تهدف إلى تقوية البرامج الوزارية** قصد تحسين الأوضاع ومن أجل توجيه تموقع المشاريع المبرمجة التي لم تحدد أماكنها بعد.

وبقدر ما يعتمد تنفيذ المشاريع الكبرى والمهيكلة على مساهمة الدولة والجهة، بقدر ما يقتضي هذا إشراك مختلف الجماعات الترابية المعنية بهذه المشاريع المبرمجة فوق ترابها، وذلك سعيا للوصول إلى أعلى مستوى من التنسيق والتكامل في إنجازها. لذا يجب الحرص على تشجيع التعاون بين الجماعات قصد توحيد الجهود والمساهمة في الوسائل المادية وتعبئة الطاقات البشرية لتحقيق مشروع ذي منفعة مشتركة. وكذلك من أجل تحقيق تكامل وانسجام تامين بين مختلف وثائق التخطيط من جهة، والبرامج المعتمدة على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي من جهة أخرى.

2.1- التنسيق، التتبع والتقويم

يتعين في هذا الإطار بلورة رؤية شاملة لتتبع وتقييم تنفيذ مضامين التصميم الجهوي لإعداد التراب فيما يخص الخيارات الاستراتيجية والمشاريع المقترحة خاصة المهيكلة منها. حيث يتم التنسيق وتتبع تنفيذ المشاريع المدرجة في إطار البرامج التي تعدها الجهة وباقي الجماعات وفقا للمساطر التنظيمية والقانونية الجاري بها العمل. مما يمكن من تقييم متواصل لقياس وتتبع درجة تنفيذ مضامين التصميم الجهوي لإعداد التراب.

ويستلزم ذلك وضع لائحة بيانات تضم المعطيات الأساسية حول التوجهات والأهداف المسطرة في التصميم الجهوي في تقاطع مع مجالات المشاريع الكبرى وكذا المشاريع المهيكلة، سواء المنجزة منها أو التي لا تزال في طور الإنجاز، فضلا عن المشاريع المبرمجة ضمن مختلف البرامج القطاعية والترابية.

3.1- إجراءا ت وأدوات المواكبة

يتوقف نجاح الاختيارات الاستراتيجية، على مدى توفر أدوات العمل الضرورية، المتميزة بالفعالية والابتكار، قصد الحصول على أفضل النتائج الممكنة. يمكن هنا أن نؤكد على الأدوات الإجرائية الأساسية التالية:

- **السهر على تفعيل حكامة جهوية مبتكرة ورائدة،** تسمح للمؤسسة الجهوية أن تقوم بدور الفاعل التنموي الرئيسي، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، والحالة أن مقتضيات مشروع الجهوية المتقدمة تمنح المجلس الجهوي بحكم أنه أصبح الشريك والفاعل الأساسي في عملية التنمية صلاحيات واسعة وإمكانات مادية هامة تخوله أن يقوم بمهمته في ظروف جيدة، مما يستدعي التسلح بموارد بشرية ذات كفاءات عالية، وتجهيزات عصرية، وخطة تنظيمية محكمة.

- **مواكبة وتعميم أساليب التسيير الحديثة على مستوى الجماعات** والحصول على المعلومات الكافية، والاندماج بطريقة فاعلة ومسؤولة في برامج التنمية وإعداد المجال التي تخص ترابها.

- **توفر الجهة على نظام معلوماتي وتواصلي عالي الفعالية،** بهدف تحسيس المجالس الجماعية والإدارات المحلية والمجتمع المدني والسكان بأهمية توجهات وخيارات التصميم الجهوي لإعداد التراب، وكذا المشاريع المتعلقة بتنمية مجالهم الجماعي، بغية الحصول على انخراطهم الفعال في تنفيذ المشاريع المبرمجة.

- **توفر الجهة على بنك معلومات** يتم تغذيته باستمرار، تحتوي على أكبر قدر ممكن من الوثائق، القديمة والحديثة (إحصائيات، خرائط، صور أرضية وجوية وفضائية ...)، المتعلقة بالجهة والجماعات المنتمية لها وكذا على المعلومات الضرورية المتعلقة بالجهات المجاورة والمجال الوطني، إضافة إلى تقويمات تخص تجارب جهوية أو إقليمية أو جماعية، من المغرب أو من الخارج، ذات فائدة في عمليات إعداد المجال وتنفيذ المشاريع.

لائحة الجداول

جدول 1 : استشراف تطور سكان الجهة بين 2020-2040 10
جدول 2 : استشراف تطور عدد سكان المنطقة الساحلية والمناطق الداخلية بين 2020-2040 11
جدول 3 : استشراف تطور عدد سكان المدن وسكان الأرياف بين 2020-2040 12
جدول 4 : استشراف تطور عدد سكان العمالات والأقاليم بين 2020-2040 13
جدول 5 : تطور الإنتاج الفلاحي حسب التصميم الفلاحي الجهوي (2008-2020) 19
جدول 6 : انتظارات ونتائج التصميم الفلاحي الجهوي 20
جدول 7 : تطور قيمة العناصر الصناعية الأساسية بجهة ر-س-ق 27
جدول 8 : بنيات الاستقبال والحركة السياحية بالجهة (نهاية 2016) 38
جدول 9 : عدد المشاريع وتمويلها المرتقب ضمن خطة تنمية المنتوج السياحي الجهوي 40
جدول 10 : تطورعدد سكان المدن بالجهة 58
جدول 11 : تطور عدد سكان الكتلتين الحضريتين الجنوبية والشمالية 64
جدول 12 : التراتب الوظيفي الاستشرافي للجهاز الحضري الجهوي 72
جدول 13 : تطور عدد تلاميذ الابتدائي والإعدادي والثانوي بالقطاعين العمومي والخصوصي 74
جدول 14 : توزيع التلاميذ حسب مستويات التعليم بالوسطين الحضري والقروي في 2018 (%) 75
جدول 15 : تطور مستويات التأطير المدرسي بالقطاع العمومي في المدن والأرياف (2011-2017) 77
جدول 16 : تطور مستويات التاطير بالقطاع العمومي حسب مستويات التعليم ووسط الإقامة 77
جدول 17 : تباين مستويات التأطير المدرسي في القطاع العمومي حسب مستويات التعليم (2017) 78
جدول 18 : مقارنة نسبة التأطير في التعليم الابتدائي العمومي والخصوصي (2016) 78
جدول 19 : التطور المرتقب لعدد التلاميذ والمدرسين بالتعليم العمومي في جهة ر.س.ق 80
جدول 20 : التطور الاستشرافي لعدد المدرسين والتلاميذ بالمدرسة العمومية حسب المستويات (%) 81
جدول 21 : التطور الحديث لعدد تلامذة التكوين المهني العمومي والخصوصي بجهة ر-س-ق 89
جدول 22 : تطور الطاقة السريرية المرتقب بالمستشفيات الإقليمية ومستشفيات القرب في جهة ر.س.ق (2017-2021) 93
جدول 23 : تطور الطاقة الاستشفائية بالجهة على المدى القصير 94
جدول 24 : تطور الطاقة السريرية العمومية في الرباط وفي العمالات والأقاليم الأخرى 94
جدول 25 : تطور الطاقة السريرية بالمستشفيات العمومية في عمالات وأقاليم الجهة (عدا عمالة الرباط) في أفق 2040 96
جدول 26 : ترقبات تطور عدد أطباء القطاع العمومي بالجهة (2020-2040) 99
جدول 27 : جدول التوزيع المرتقب لأطباء القطاع العمومي حسب عمالات وأقاليم الجهة (باستثناء الرباط) 99

لائحة المبيانات

مبيان 1 : استشراف تطور سكان الجهة بين 2020-2040.....11
مبيان 2 : استشراف تطور عدد سكان المنطقة الساحلية والمناطق الداخلية بين 2020-2040.....12
مبيان 3 : استشراف تطور عدد سكان المدن وسكان الأرياف بين 2020-2040 13
مبيان 4 : استشراف تطور عدد سكان العمالات والأقاليم بين 2020-2040.....13
مبيان 5 : تطور رواج مطار الرباط وسلا (عدد المسافرين) بين 2005 و 2018.....57
مبيان 6 : تطورعدد سكان المدن بالجهة.....59
مبيان 7 : تطور عدد سكان الكتلتين الحضريتين الجنوبية والشمالية.....64
مبيان 8 : تطور عدد تلاميذ الابتدائي والإعدادي والثانوي بالقطاعين العمومي والخصوصي.....74
مبيان 9 : توزيع التلاميذ حسب مستويات التعليم بالوسطين الحضري والقروي في 2018 (%) 75
مبيان 10 : التطور الاستشرافي لعدد المدرسين والتلاميذ بالمدرسة العمومية حسب المستويات (%).....81
مبيان 11 : التطور الحديث لعدد تلامذة التكوين المهني العمومي والخصوصي بجهة ر-س-ق.....89
مبيان 12 : تطور الطاقة السريرية بالمستشفيات العمومية في عمالات وأقاليم الجهة (عدا عمالة الرباط) في أفق 2040 96
مبيان 13 : جدول التوزيع المرتقب لأطباء القطاع العمومي حسب عمالات وأقاليم الجهة (باستثناء الرباط).....99

لائحة الخرائط

خريطة 1 : استشراف تطور سكان الجهة.....14
خريطة 2 : مجالات التهيئة الفلاحية.....22
خريطة 3 : خريطة المواقع الصناعية.....34
خريطة 4 : المجالات السياحية الاستشرافية بالجهة.....44
خريطة 5 : وظائف محاور المواصلات.....50
خريطة 6 : التهيئة الاستشرافية لشبكة النقل.....53
خريطة 7 : استشراف تطور سكان المدن 60
خريطة 8 : الجهاز الحضري.....62
خريطة 9 : البنيات المستقبلية للتعليم العالي.....87
خريطة 10 : المنشآت الاستشفائية.....101
خريطة 11 : التضاريس والشبكة المائية 104
خريطة 12 : الغطاء الغابوي 104
خريطة 13 : حماية واستصلاح المجالات البيئية 116
خريطة 14 : التصميم الجهوي لتهيئة التراب.....120